الجمهورية اليمنية

وزارة الإدارة المحلية

محافظة حضرموت

= دراســـــــة =

مساعدة وتأهيل السلطات المحلية بالمديريات في إدارة وتنمية واستغلال جميع مواردها المالية

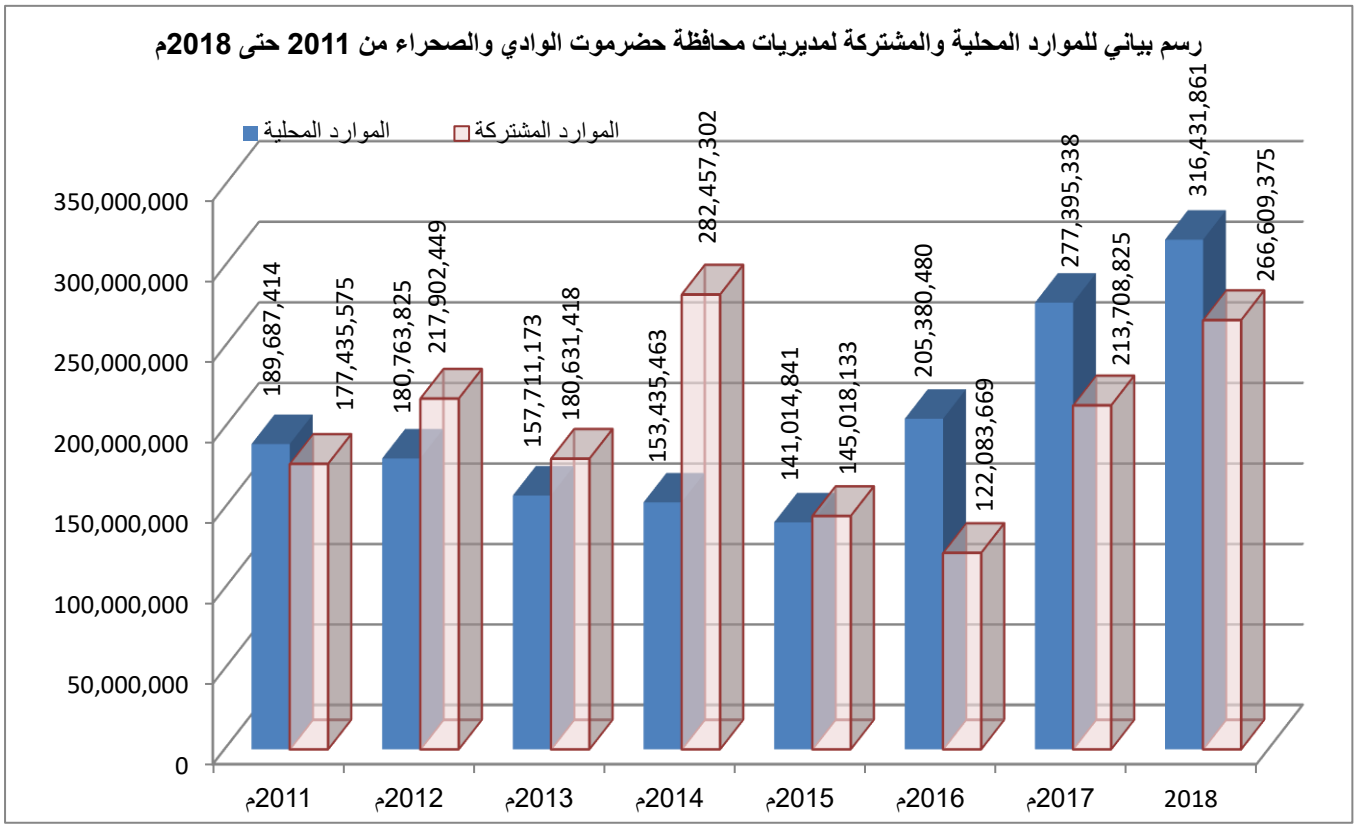

مكتب وكيل محافظة حضرموت لشئون

مديريات الوادي والصحراء

الإدارة العامة للموارد المالية

بالتعاون مع

Globalview
Peace & Development

2019م

الفهرس

الفهرس..... 2
المقـــدمة : 3
قانون السلطة المحلية رقم(4) لعام 2000م : 3
أولاً /البيانات التحليلية لمديرية سيئون من أجل تنمية واستغلال جميع مواردها المالية 6
ثانياً /البيانات التحليلية لمديرية تريم من أجل تنمية واستغلال جميع مواردها المالية..... 44
ثالثاً /البيانات التحليلية لمديرية القطن من أجل تنمية واستغلال جميع مواردها المالية..... 59
رابعاً /البيانات التحليلية لمديرية حريضة من أجل تنمية واستغلال جميع مواردها المالية..... 75
خامساً /البيانات التحليلية لمديرية عمد من أجل تنمية واستغلال جميع مواردها المالية 89
سادساً /البيانات التحليلية لمديرية السوم من أجل تنمية واستغلال جميع مواردها المالية..... 97
واقع الموارد المالية لمديريات الوادي والصحراء: 111
الايرادات المحلية: 113
الايرادات المشتركة: 114
حصص الموارد المشتركة عبر المحافظة(المنح): 115
حصص الموارد العامة المشتركة(المنح): 117
الدعم المركزي الرأسمالي(المنح) : 118
واقع ادارة التنمية المحلية للمديريات : 120
واقع الادارات والوحدات المالية للسلطات المحلية وكفاءة كوادرها: 123
مشكلات الايرادات والموارد المحلية للمديريات : 125
اتجاهات ومقترحات تطوير الإيرادات المحلية للمديريات..... 127
المرفقات..... 131

بسم الله الرحمن الرحيم

مساعدة وتأهيل السلطات المحلية بالمديريات في إدارة وتنمية واستغلال مواردها

المقـــدمة :

تعد السلطات المحلية بالمحافظات والمديريات من اهم مؤسسات الحكم في البلد ويقع على عاتقها تقديم الخدمات الاساسية لمواطنيها الا ان الازمة السياسية والحرب قد شلا قدرات هذه المجالس في توفير تلك الخدمات وبالرغم من كل ذلك استطاعت السلطات المحلية ان تحافظ بشكل عام على مرونتها واستطاعت ايضاً ان تعمل رغم كل التحديات التى واجهتها وما اعتراها من ضعف في التجهيزات والامكانيات التي اعاقت قدرتها على تقديم ابسط الخدمات لمجتمعاتها والتعامل مع اكبر كارثة انسانية حلت بالبلاد.

ان استمرار الازمة السياسية في البلاد اثر سلبا على جميع المجالات والقطاعات وعلى جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية وادت الى ضعف الاداء للأجهزة التنفيذية وقصور واخفاق في خدمات البنية التحتية والتنمية البشرية وفي اغلب الخدمات التي تقدمها الدولة بأسباب تراجع الانفاق بل انه وصل الى توقف الانفاق والتحويلات الخاصة بالبرنامج الاستثماري لمشاريع السلطة المركزية منذ عام 2014م وحتى هذه اللحظة وكذلك الحال ايضا توقف تحويلات حصة الموارد العامة المشتركة من المركز حيث توقف عكسها اعتبارا من عام2015م.. ولو نظرنا الى واقع الموارد المالية (المحلية والمشتركة) لمديريات الوادي والصحراء خلال الفترات السابقة لوجدنا انه كان ضعيفاً جداً ولا يلبي الاحتياجات المطلوب تحقيقها والمشاريع الاستثمارية المتوقع تنفيذها لتحقيق التنمية المحلية الشاملة وتحسين الخدمات المقدمة للمجتمع ويبرر هذا الضعف الشديد في الموارد المالية اساسا الى ضعف وقلة قيم المصادر الإيرادية بل وانعدامها في اغلب المديريات وعدم كفايتها وان وجدت فهي في حدودها الدنيا اضافة الى ان غياب الامن ساعد كثيرا على اهدارها بسبب تهرب وامتناع الكثير من المكلفين بإداء الرسوم الواجبة عليهم والتي تم سنها في القوانين والقرارات واللوائح والانظمة اليمنية.

قانون السلطة المحلية رقم(4) لعام 2000م :

لقد استطاعت السلطات المحلية نزع مركزية العديد من جوانب وصلاحيات السلطة المركزية بواسطة قانون السلطة المحلية رقم 4 لعام 2000م حيث بواسطته بدأت السلطات المحلية عمليا من تولي كافة وظائف الحكومة المتعلقة بإدارة المجتمع المحلي اضافة الى امكانية تحصيل الموارد واطلاق مشاريع وادارة التنمية المحلية بالكامل وامتلاك الصلاحيات العديدة وتنفيذ القرارات وبالتالي اصبحت هي

المسؤول المباشر امام المجتمع المحلي ككل مما جعلها من اهم المؤسسات العاملة بالبلاد حيث كان قبل اصدار هذا القانون تتم ادارة وظائف الحكومة المتعلقة بالحياة اليومية مثل التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي والنظافة والطرقات والكهرباء وتحصيل الضرائب وتخصيص الموارد واطلاق المشاريع وغيرها من المهام حصريا على المركز بواسطة مديرين معينين مركزياً الذين يرأسون كل مديرية وكان كل مدير مديرية يخضع لسلطة المحافظ الذي يرأس المحافظة ويتم تعيينه مركزياً ايضاً وبالتالي فانه لم يكن هناك أي تمثيل للسكان المحليين في الادارة المحلية وكانت السلطة وصلاحيات اتخاذ القرارات تتركز في العاصمة المركزية صنعاء.

حدد قانون السلطة المحلية رقم 4 لسنة 2000م ولائحته التنفيذية وكذا اللائحة المالية للسلطة المحلية الصادرة بالقرار الجمهوري رقم(24) لسنة 2001م مصادر تمويل الوحدات الادارية في اربعة انواع رئيسية وهي على النحو الآتي:

1. الموارد المحلية للمديريات : وهي الموارد التي تجبى في المديريات لصالحها وتورد لحساباتها مباشرة.
2. الموارد المشتركة على مستوى المحافظة : وهي الموارد التي تجبى في المديريات لمصلحة المحافظة ككل وتوزع دورياً حسب النسب التالية (25%لصالح المديرية المحصلة ، 25%لصالح نشاط المحافظة 50% توزع على بقية مديريات المحافظة بالتساوي)
3. الموارد العامة المشتركة : وهي الموارد التي تجبى مركزياً باسم التعاون والمجالس المحلية وصناديق التطوير المحلية.
4. الدعم المركزي : وهو ما تخصصه الدولة من دعم مالي مركزي سنوي للوحدات الادارية وينقسم الى دعم مركزي جاري ودعم مركزي رأسمالي.
5. علماً ان توزيع الموارد العامة المشتركة والدعم المركزي على جميع الوحدات الادارية يكون وفقاً لأسس الكثافة السكانية ووفرة الموارد او شحتها ومستوى النمو الاقتصادي والاجتماعي ونسبة الحرمان وكفاءة اداء السلطة المحلية وكفاءة الاداء في تحصيل الموارد المالية وسلامة انفاقها.

لقد كانت اغلب موارد السلطات المحلية تأتي على شكل حصص مالية من الحكومة المركزية بالإضافة الى دعم جهات مانحة خارجية والذي يلزم ايضاً تسهيلات السلطات المركزية واشراف فروع وزارة التخطيط والتعاون الدولي على عملية تحصيل هذا الدعم وبالرغم من كل ذلك الا ان السلطات المحلية بقيت تعاني بشكل كبير ومزمن من نقص التمويل نظرا لان الحصص المالية التي توزعها الحكومة المركزية ظلت عاجزة عن تلبية متطلبات التنمية المحلية للمديريات لذلك ونظرا لعدم كفاية الموارد المالية للسلطات المحلية بالوادي والصحراء ولان اغلب وجل الموارد المالية تذهب كموارد مركزية يتحكم ويتصرف فيها المركز والذي اصبح بعيدً كل البعد عن هموم ومتاعب ومشاكل السلطات المحلية في الجوانب المالية وتوقفه الكامل عن دعم وتمويل المشاريع الاستثمارية للوحدات الادارية وتحسين الخدمات المقدمة للمجتمع وتلبية الاحتياجات العاجلة والملحة بسبب الازمة السياسية الخانقة والتي القت بضلالها على جميع المجالات والقطاعات والمؤسسات الحكومية والخاصة لهذا كان من الضروري من التدخل السريع والبحث عن طرق ووسائل لتعزيز وتنمية الموارد المالية

للسلطات المحلية بالمديريات وتأهيلها ومساعدتها في ادارة واستغلال جميع مواردها لكي تتمكن من القيام بدورها على اكمل وجه في احداث تنمية محلية حقيقية وشاملة ومتسارعة للنهوض بجميع الخدمات المقدمة لمواطنيها.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة التحليلية الخاصة لبعض المديريات المستهدفة وهي (سيئون وتريم والقطن وحريضه وعمد والسوم) للتعرف على واقع البناء المؤسسي والبشري والخدمي والاقتصادي والمجتمعي لها وواقع ومشكلات مواردها المالية المحلية واهم مصادرها ومدى كفاءتها واستغلالها وتنميتها ومعرفة واقع ادارة التنمية المحلية والانفاق على البرامج الاستثمارية وطرق اتخاذ القرارات والرقابة والتقييم على تنفيذ جميع المشاريع ..

وستمكننا هذه الدراسة في نهاية المطاف من التشخيص الدقيق للمشكلات التي تعاني منها السلطات المحلية في عدم تحصيل جميع مواردها والوصول الى وضع الحلول والمعالجات والمقترحات والتوصيات لحلحلة هذه المشكلات لتمكين المديريات من استغلال وتنمية جميع مصادرها الايرادية.

أولاً /البيانات التحليلية لمديرية سيئون من أجل تنمية واستغلال جميع مواردها المالية

التقرير التنموي لعام 2017م :-

الهدف من إعداد التقرير التنموي هو تقييم وتشخيص الوضع الراهن للمديرية ومن ثم فانه يشكل احد العناصر الرئيسية لإيجاد الخطة التنموية المبنية على تحليل دقيق للواقع وتلبي من خلالها الاحتياجات الحقيقية لسكان المديرية في إطار تنمية مستدامة يشارك في إعدادها كل الجهات المعنية في السلطة المحلية والسلطة المركزية وشركاء التنمية من منظمات في المجتمع المدني .

والتقرير التنموي هو الحصيلة النهائية لعملية تحليل البيانات الكمية والنوعية بالاعتماد على ما تم جمعه من المصادر الثانوية والأولية وتم إعداده من قبل الفريق الأساسي وبإشراف الفريق المتحرك وفريق التسهيل الميداني وتم استنباط مؤشرات توضح المستوى التنموي للمديرية من خلال الربط بين البيانات الكمية والتي ظهرت في شكل نسب تغطيه أو مؤشرات على مستوى التجمعات ومن ثم تم الربط بين المعلومات الكمية والنوعية على مستوى القرى والتجمعات للوقوف على الأسباب الكامنة وراء تدني التغطية بالخدمات على الرغم من توفرها في بعض الأحيان في حين برزت صعوبات في احتساب بعض المؤشرات منها مؤشرات الصناعة ـالبطالة ـ الفقر ـ الحرف ـ التجارة ـ وذلك بسبب عدم توفر البيانات وكذا مؤشرات الوضع البيئي مقارنة بالمعايير الوطنية ، ومن ابرز المجالات التي كانت هناك صعوبة فيها الصناعة وبصوره خاصة الحرف وذلك لعدم توفر قاعدة بيانات.

ويتضمن التقرير عدد من المحاور الرئيسية شملت سمات وخصائص المديرية والموارد الطبيعية والأطر المؤسسية وبعد ذلك خدمات التنمية البشرية وخدمات البنية التحتية على التوالي ثم الأنشطة الاقتصادية في المحور قبل الأخير وأخيرا مراجعة أداء الوضع التنموي في المديرية مقارنة بالمؤشرات الوطنية وفيما يلي نستعرض ذلك بالتفصيل :

السمات والخصائص العامة للمديرية:

الموقع والمساحة

تقع مديرية سيؤن في الجزء الأوسط من وادي حضرموت ، محافظة حضرموت ، تحدها من الجنوب مديرية ساه ومن الشرق مديرية تريم ومن الشمال مديريتي تريم وقف العوامر ومن الغرب مديرية شبام (أنظر الخارطة رقم (1، 2) وتعتبر مدينة سيؤن عاصمة المديرية، العاصمة الإدارية لمديريات وادي حضرموت.

وتمتد المديرية بمساحة جغرافية كلية تقدر بـ 804.1 كم مربع(80400 هكتار) منها 20.000 هكتار (25 %) تمثل المساحة الرعوية الطبيعية، أما الأراضي القابلة للزراعة وفق نظم الري فتقدر مساحتها بـ 7250 هكتار (9% من المساحة الكلية) و تشغل المناطق الحضرية 1.5% تقريباً من المساحة الكلية حيث تبلغ مساحة مدينة سيئون وبقية القرى بالمديرية بـ 1240هكتار وتشكل المساحات الصخرية والحصوية والرملية 64.5 %.

السكان والمؤشرات الديمغرافية

بلغ عدد سكان المديرية في عام 2004م (102409) نسمه وفقاً للتعداد العام للسكان والمساكن لعام 2004م ويقدر في عام 2017م (152300) نسمه وعلى أساس معدل النمو السكاني لمديرية سيئون والبالغ 3.37 % يشكل الذكور منهم 51 % والإناث 49 %كما أن أكثر من 52.7 % من سكان المديرية يقيمون في المدن أو المناطق الحضرية.

وتبلغ الكثافة السكانية (183.4) شخص في الكيلو متر المربع الواحد ويشكل سكان المديرية 23 % من إجمالي سكان مديريات الوادي.

التوزيع الجغرافي والمكاني للسكان:

عدد القرى والتجمعات السكانية الكلية يصل عددها 124 تجمعا موزعة في إرجاء المديرية وتقسم المديرية لأغراض التخطيط إلى أربعة تجمعات سكانية رئيسية كما يوضحها الجدول التالي :

الرقم	التجمع السكاني	تقديرات عدد السكان لعام 2017م			نسبة السكان %
		ذكور	إناث	الإجمالي	
1	تجمّع مدينة سيئون والمكون من 8 أحياء	40979	38746	79725	50.6
2	تجمّع تاربة - بور	16525	15621	32146	20.4
3	تجمّع الغرفة- تريس	15872	15009	30881	19.6
4	تجمّع مدودة	7644	7169	14813	9.4
الإجمالي		81020	76545	157565	100

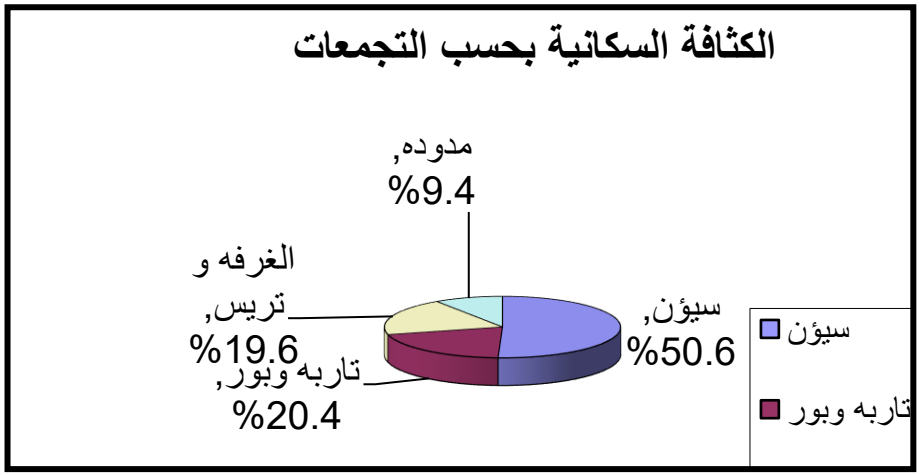

التوزيع العمري للسكان :

مخطط بياني يوضح عدد السكان حسب الفئات العمرية في المديرية لعام2017م على أساس معدل النمو السنوي 3.37

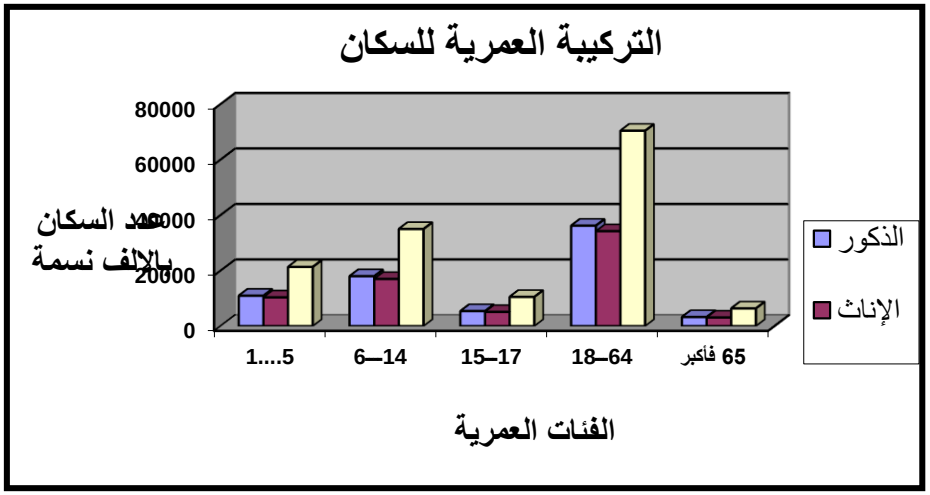

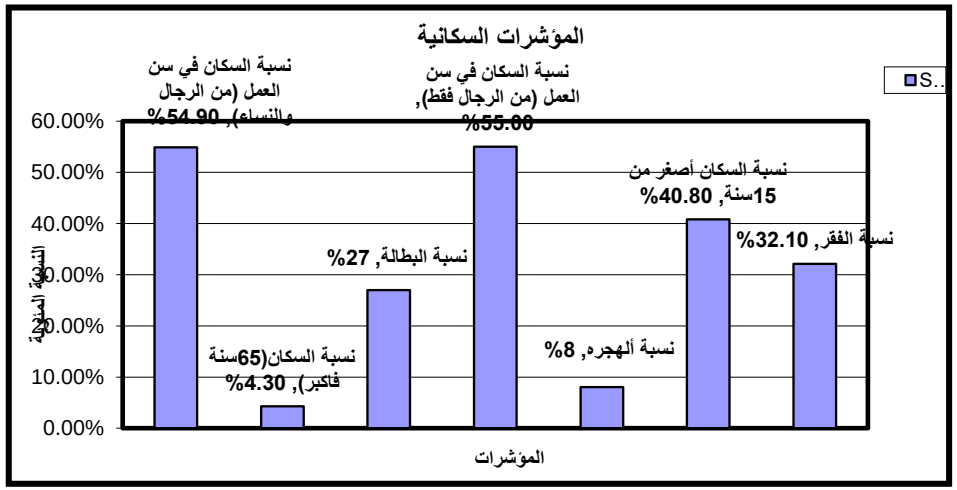

وعلى ضوء ما توفر من البيانات والإحصائيات والمسوحات المعتمدة يمكن استخلاص المؤشرات السكانية التالية:

- يشكل صغار السن واليافعين (من سنة – 14) 40.8% وكبار السن (اكبر من 65 سنة) حوالي 4.3% في مقابل 55% من الفئة العمرية النشيطة اقتصاديا (15 -65 سنة)،

- قُدرت نسبة الأمية من البالغين في كلا الجنسين في المديرية في سن عشر سنوات فأكثر26.9 % مثلت الأمية في الإناث حوالي 39.6% والذكور15% (المصدر تعداد السكان 2004م).

- نسبة الفقر في المديرية 42% أما الفقر في الريف 75.4 % وفي الحضر 22.8% .(التقديرات من واقع مسح الفقرلعام2005م)

الأطر المؤسسية:

تتكون مديرية سيئون من دائرة محليه واحده وتتوزع إلى 26مركزانتخابي وتقع ضمن 3دوائر نيابيه وهي الدائرة(149) وتشمل أحياء المدينة ومنطقة الغرفة وتريس , والدائر(150) وتشمل منطقة تاربه بور ,مدوده , مريمه ,جزء من القرن , أما الدائرة (148) وتشمل جزء من منطقة الغرفة (الخيام) .

السلطة المحلية (المجلس المحلي) :-

تتألف السلطة المحلية من مدير عام المديرية المعين والمجلس المحلي المنتخب وفروع مكاتب الوزارات والمصالح الحكومية.
وفقاً لقانون السلطة المحلية رقم (4) لعام 2000م تم تشكيل المجالس المحلية ويتكون المجلس المحلي بالمديرية من 26عضواً منتخباً بما فيهم 4 أعضاء في الهيئة الإدارية إضافة إلى رئيس المجلس المحلي المعين .

الجدول التالي يوضح عدد أعضاء المجلس المحلي في المديرية لعام2017م

عدد الأعضاء	توزيع حسب المؤهلات							
	يقرا ويكتب		أعدادي		ثانوي + دبلوم		جامعي وما فوق	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
27	1		4		14		8	0

الجدول التالي يوضح عدد أعضاء الهيئة الإدارية في المديرية لعام2017م

عدد الأعضاء	توزيع حسب المؤهلات							
	يقرا ويكتب		أعدادي		ثانوي + دبلوم		جامعي وما فوق	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
5					3		2	

الأنشطة الاقتصادية :

يعتمد اقتصاد مديرية سيؤن بدرجه أساسيه على النشاط الزراعي بمكوناته الثلاثة(النباتي والحيواني وتربية نحل العسل)ويحتل الدرجة الثانية النشاط التجاري والصناعات الصغيرة بالإضافة إلى الأنشطة الحرفية مثل الحدادة والنجارة والخياطة والأعمال الخزفية وأعمال الخوص وإنتاج اللبن (المدر) و معامل الطوب و الحقائب والأحذية والجلود وورش صيانة وإصلاح السيارات والآليات والمعدات و كما يمارس بعض سكان المديرية بعض الأنشطة المرتبطة بالوظائف الحكومية و شركات القطاع الخاص , بينما يمارس البعض الأخر أعمال البناء ، كما تعتمد نسبة بسيطة من سكان المديرية على التحويلات المالية من الخارج والتي تأتي من المغتربين من أبناء المديرية في دول الخليج والجزيرة العربية وخاصة في المملكة العربية السعودية الشقيقة .

الزراعة :

يعد النشاط الزراعي النشاط الاقتصادي الأكثر أهميه في المديرية ويشكل الرافد الرئيسي في المساهمة في الناتج الإجمالي المحلي ويسهم في تأمين احتياجات سكان المديرية من الحبوب و التمور والخضار والفواكه واللحوم والعسل والتي تعتبر مصدراً هاماً ورئيسياَ حيث يستوعب ما يقارب 70 % من إجمالي المشتغلين في الأنشطة الاقتصادية وقد بلغت تقديرات المساحة المحصولية للموسم الزراعي 2017/2016م مما يقارب 4692 هكتار .ويمتلك القطاع الزراعي عدد من العوامل والمزايا النسبية والمقومات الطبيعية والبشرية أبرزها ما يلي :

- توفر الأراضي الصالحة للزراعة وخصوبة التربة و إمكانية استصلاح الأراضي .
- توفر الموارد المائية .
- توفر الأيدي العاملة الماهرة .

الإنتاج النباتي

يحتل الإنتاج النباتي المرتبة الأولى في الأنشطة الزراعية و يعتمد أساساً على المياه الجوفية حيث تشكل الآبار السطحية ما نسبته 60 % والآبار العميقة(الارتوازية) تشكل 40 % ، بينما يعتمد جزء بسيط من الأراضي الزراعية على الري بواسطة مياه السيول الناتجة عن هطول الإمطار الموسمية والنادرة وتتركز هذه المساحات في الأودية الفرعية (وادي شحوح ووادي بن سلمان بتاربه ووادي مدر ببور) وعلى ضفتي مجرى وادي حضرموت وتزرع فيها غالباً الذرة الرفيعة بغرض الحصول على الأعلاف بالإضافة إلى بعض القرعيات .. ويقدر متوسط الحيازة للأراضي الزراعية ما يقارب 4 هكتار/حائز حسب نتائج التعداد الزراعي لعام 2002 م.

الإنتاج الحيواني :

يعتبر الإنتاج الحيواني الرديف المكمل للإنتاج النباتي في الإسهام في الناتج الإجمالي حيث تتركز حيازة الثروة الحيوانية في المديرية على الماعز والضأن واللذان يشكلان حوالي 70 % من إجمالي الثروة الحيوانية بالمديرية.

ومن ابرز المقومات التي ساعدت على تنمية الثروة الحيوانية في المديرية هي : -

- توفر الأعلاف وخاصة البرسيم والذرة الرفيعة على مدار السنة .
- إدخال بعض الأعلاف مثل علف الفيل وانتشار الأشجار الرعوية .
- تواجد بعض الأسر البدوية في المديرية والتي تعتمد في مداخلها على تربية الماعز والضأن .
- تزايد الطلب على لحوم الأغنام والضأن في السوق المحلية .
- تنوع السلالات التي يتم تربيتها في المديرية .

وفيما يلي يوضح الجدول التالي إعداد الثروة الحيوانية بمديرية سيئون حسب تقديرات موسم 2016 م/2017 م: -

م	نوع الحيوان	العدد
1	الماعز	85812
2	الضأن	11185
3	البقر	00112
4	الجمال	00241
	الإجمالي	97350

وهناك نمطان رئيسيان في تربية الثروة الحيوانية في المديرية على أساس التغذية أهمها :

النمط الأول :-

وفيه تتم تربية الثروة الحيوانية وخاصة الماعز والضأن في مناطق زراعة المحاصيل والمنازل حيث تعتمد في تغذيتها على الأعلاف الخضراء المنتجة في المزرعة مثل البرسيم وقصب الذرة الرفيعة وعلف الفيل ومخلفات الحصاد (المحشرة) وناتج عملية (الهريم) بالإضافة إلى الأعلاف الجافة مثل حبوب الذرة الرفيعة والقمح المستورد والنخالة ومطحون قرون المسكيت (السيسبان) وناتج عصر السمسم (التخ) ومطحون نواة التمور (الرضيح).

النمط الثاني :

وفيه يتم تربية الثروة الحيوانية وخاصة الماعز والجمال وبنسب بسيطة الضأن في المنازل من قبل الأسر البدوية حيث تعتمد في تغذيتها على الرعي في الأودية وبجوار المزارع وعلى مشارف الهضبة الشمالية حيث توجد بعض الأشجار الرعوية مثل السمر والسلم والمسكيت والعشرق والهرده وغيرها , إلا انه في السنوات الاخيرة تقلصت المساحات الرعوية في المديرية بسبب الجفاف بدرجة رئيسية والتخلي عن نظام الحمى والمحاجر للمراعي والتي تتمثل في غلق مناطق الرعي بعد هطول الأمطار لمدة 2- 6 شهور .

كما انتشرت في السنوات الأخيرة وخاصة في (تجمع تاربه وبور) تربية ذكور الماعز والضأن (العنوز والبرابر) المستورد من الصومال والسودان بهدف التسمين ويعتمد المربيون في تغذيتها على القمح المستورد والنخالة بالإضافة إلى قصب الذرة الرفيعة والتي يزداد الطلب على لحومها في مواسم الزواجات ويقدر عدد المربين لها ما يقارب 185 مربي ويقدر متوسط الحيازة للمربي ما يقارب 300 رأس , كما انتشرت مزارع تسمين الدواجن لإنتاج اللحوم البيضاء لتغطية حاجة السوق من لحوم الدواجن . ومن أهم سلالات الأغنام (الماعز) المنتشرة في المديرية هي :- سلالة (ثمود " محلي " عتق – الشامي " وسلالة البيتال " هندي ". أما سلالات الضأن المحلية والنجدية والصومالية والسلالة الباكستانية.

تربية النحل وإنتاج العسل :

يحتل إنتاج و تربيه نحل العسل المرتبة الثالثة في إجمالي الناتج المحلي وأصبح في السنوات الأخيرة ركيزة أساسيه لخلق فرص عمل وتنمية مصادر الدخل حيث امتهن تربية نحل العسل المزارعون والموظفون والشباب والمهندسين والتجار لما يحققه من عائد نقدي مجزي إذا ما أتبعت الطرق العلمية الحديثة في التربية وتوفرت الخبرة الكافية لدى مربي النحل حيث بلغ عدد الحائزين لطوائف(خلايا) نحل العسل خلال موسم 2016 - 2017م بما يقارب 2200 حائز ويقدر عدد طوائف النحل بحوالي 48350 طائفة .

جدول يوضح أنواع العسل المنتجة والنباتات المتغذية عليها ومتوسط أسعارها في مديرية سيؤن خلال موسم 2016 - 2017م :-

نوع العسل المنتج	اسم النبات	سعر الكيلو جرام (ريال)
بغية	السدر	**25000**
سمره	السمر	**10000**
صيفي(مراعي)	نباتات متعددة (مراعي)	**3500**

ومن ابرز المقومات التي ساعدت على الاهتمام بتربية نحل العسل ما يلي : -

1. انتشار العديد من الأشجار الحراجية الرعوية للنحل مثل السدر والسمر والمسكيت .
2. زيادة حاجة السوق المحلية والخارجية للعسل المنتج في سيئون .
3. وجود مركز متخصص لنحل العسل يتبع جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا .

إلا إن هذا النشاط يعاني من كثير من المعوقات البيئية والفنية والتشريعية يمكن انجازها فيما يلي :

1. الجفاف وانخفاض معدل هطول الأمطار .
2. محدودية المراعي مقارنة بالزيادة المستمرة في عدد الطوائف .
3. تدني المعرفة بالآفات والأمراض التي تصيب النحل والمراعي النحلية (حشرة السرو) .
4. الاستخدام العشوائي لمبيدات الآفات النباتية في مواقع تربية النحل .
5. إتباع أساليب التربية التقليدية .
6. استخدام أساليب بدائية عند فرز العسل مما يؤدي إلى تدني جودته .
7. غياب دور الإرشاد الزراعي في مجال تربية نحل العسل .
8. عدم استغلال تربية نحل العسل لعدة منتجات حيث تقتصر التربية على إنتاج العسل فقط .
9. عدم وجود قانون منظم للنحالة اليمنية .
10. عدم وجود مواصفات قياسية لأنواع العسل اليمني .

11.انعدام البنية الأساسية لتطوير تربية نحل العسل .

المنتجات الحراجية :.

تنتشر في مديرية سيئون العديد من الأشجار الحراجية والتي لها أهمية بيئية واقتصادية كما يقوم عليها العديد من الصناعات الحرفية الصغيرة والتي تسهم في إضافة بعض العوائد المالية للأسر إلا إن الاهتمام بهذه الأشجار الحراجية ومنتجاتها لم تلق أي أهمية لتنميتها كما لا تتوفر أي بيانات عن الإنتاج السنوي ومقدار العائد الاقتصادي وعدد المشتغلين بالحرف المرتبطة بهذه الأشجار أو مناطق تسويق منتجاتها.

الخدمات الزراعية :

خدمات الإرشاد الزراعي :

منذ عام 1994 م وحتى اليوم توقف نشاط الإرشاد الزراعي في مديرية سيئون أسوة ببقية مديريات المحافظة وكذلك المحافظات الأخرى وذلك بسبب عدم اعتماد نفقات تشغيلية ضمن موازنة وزارة الزراعة والري و مكاتبها في المحافظات . . وتوجد إدارة للإرشاد والإعلام الزراعي ضمن مكتب الزراعة والري بالوادي والصحراء يعمل به كادر فني (مختصي المادة الإرشادية في بعض التخصصات) , أما في المديرية فيوجد قسم خاص بالإرشاد الزراعي يشغله رئيس القسم و عدد (2 مهندس زراعي).

خدمات الإرشاد البيطري :

لا يوجد قسم خاص بالبيطرة ولكن توجد إدارة للبيطرة تتبع مكتب الزراعة والري بالوادي والصحراء يديرها طبيب بيطري وثلاثة فنيين بيطرين يقدمون الخدمات البيطرية لمربيين الأغنام بالمديرية والمديريات الأخرى بالإضافة لتسيير حملات التطعيم لكافة مناطق وادي حضرموت متى ما توفرت اللقاحات و الاعتمادات المالية من وزارة الزراعة والري ، كما لا يوجد مختبر بيطري .
أما المراكز البيطرية بمديرية سيئون فلا توجد مراكز بيطرية في كافة مناطق المديرية تقدم الخدمات البيطرية لمربي الثروة الحيوانية بالمديرية سوى مركز بيطري وحيد بمنطقة بتريس يعمل به فني بيطري واحد كما لا توجد مسالخ تخضع للإشراف البيطري.

الخدمات البحثية :

توجد في وادي حضرموت محطة للبحوث الزراعية ومقرها الرئيسي بمديرية سيئون وتقوم بالأنشطة البحثية وتوجد بها عدة أقسام متخصصة وينقصها العديد من التخصصات مثل (قسم بحوث الثروة الحيوانية) وترتبط بعلاقة مع مكتب الزراعة والري بالوادي والصحراء فقط .

مراكز بيع المستلزمات والمدخلات الزراعية :

تنتشر في مديرية سيئون العديد من المراكز لبيع المستلزمات الزراعية مثل البذور والأسمدة والمبيدات والمرشات وقطع الغيار كما توجد مراكز وشركات لإنتاج البذور مثل البصل والقمح .

تسويق المنتجات الزراعية والحيوانية والحراجية:

من ابرز ما يعانيه القطاع الزراعي ويعتبر من أهم التحديات المستقبلية خاصة بعد تطبيق اتفاقية تحرير التجارة (القات) هي مشكلة تسويق المنتجات الزراعية اليمنية على مستوى القنوات التسويقية المحلية والخارجية نتيجة لعدم قدرتها على منافسة المنتجات الزراعية الأجنبية والتي ستغرق الأسواق العالمية بسبب انخفاض تكلفة إنتاجها ومواصفاتها العالية مقارنة بالمنتجات الزراعية المحلية ذات تكلفة الإنتاج العالية ورداءة مواصفاتها ولعل من أهم المواصفات التي سيزداد الطلب عليها هي خلو المنتجات الزراعية من المواد الكيماوية .

كل ذلك سينعكس على المنتجات الزراعية لمديرية سيئون على الرغم من توفر الكثير من المقومات الهامة للتسويق وأهمها :

1. وجود طرق معبده تربط بين مناطق الإنتاج والأسواق في المديرية وبقية مديريات الوادي والمحافظات المجاورة بالإضافة لارتباطها بالدول المجاورة .
2. وجود ميناء جوي في مديرية سيئون (مطار سيئون) سيساعد على تصدير الكثير من المنتجات الزراعية والتي لها طلب في الأسواق العالمية .
3. قرب المديرية من المنافذ البرية التي تربط المديرية بعدد من الدول المجاورة وهما (منفذ شحن) الواقع في الجنوب الشرقي و (منفذ العبر) الواقع في الشمال الغربي للوادي .

4. وجود تنوع من المنتجات الزراعية والحيوانية والتي لها رواج في الأسواق المجاورة مثل النباتات الطبية والعطرية , البصل , الليم الحامض , العسل , الماعز .

وفيما يلي نلقي نظرة على تسويق مختلف المنتجات الزراعية والحيوانية في مديرية سيئون :-

تسويق الخضار :-

حيث تعتبر مديرية سيئون من أهم المديريات في وادي حضرموت التي تمتاز بإنتاج الخضار التي تغطي حاجة السوق المحلية للمديرية والمديريات المجاورة وبعض المحافظات الأخرى بنسب بسيطة ولعل أهم محصول تمتاز به المديرية هو محصول البصل إلا إن هذا المحصول أصبح يعاني من بعض المشاكل التسويقية خلال السنوات الماضية والمتمثلة بتذبذب أسعاره حيث انخفض متوسط سعر الكيلو جرام في عام 2006م إلى40.9 ريال مقارنة بعام 2005م والذي وصل إلى 46.3 ريال وهذا يعود إلى زيادة العرض بسبب عدم إتباع دورة زراعية وجهل المنتج بالفرص التسويقية واحتياجات السوق وعدم توفر المعلومات التسويقية عن القنوات التسويقية مما خلق فرصة للوسطاء للتحكم بأسعار البصل .ومن أهم الخضار التي تلقى رواجاً في أسواق المحافظات الأخرى هي البصل والباذنجان والثوم .

تسويق الفواكه :-

من أهم الفواكه التي تزرع في مديرية سيئون هي التمور والليم الحامض (البلدي) والتي تغطي حاجة السوق في المديرية وبعض المديريات الأخرى اما اغلب الفواكه فيتم توريدها أما من بعض المحافظات الأخرى أو من الخارج مثل البرتقال, اليوسفي, الحبحب, الشمام, الموز.

تسويق العسل :

شهدت تربية النحل وإنتاج العسل في مديرية سيئون خلال الأعوام الأخيرة تطوراً ملحوظاً من حيث زيادة عدد المربين لنحل العسل بسبب زيادة الطلب على العسل في السوق المحلية للمديرية والمحافظات الأخرى وكذلك في الأسواق العالمية مثل دول الخليج والجزيرة ودول شرق آسيا لما يتمتع به العسل الحضرمي من سمعه جيده في هذه الأسواق ومن أهم أنواع العسل المنتج في المديرية هو عسل البغية (عسل السدر)

تسويق الأغنام :-

زاد الطلب خلال السنوات الأخيرة على لحوم الأغنام وخاصة الماعز المربى في البيوت والمزارع وذلك في السوق المحلية وكذلك في أسواق الدول المجاورة والتي تهرب إليها الأغنام مما جعل أسعار الأغنام غير مستقرة وتقفز قفزات غير عادية وخاصة قرب الأعياد وفي مواسم الزواجات في فصل الصيف .

وكما أسلفنا فان المديرية تنتج الكثير من المنتجات الزراعية والتي تلقى رواجاً في الأسواق الخارجية ويتم تصدير الكثير منها اما بطرق شرعية أو غير شرعية إلا إن حجم الصادرات لمديرية سيئون من المنتجات الزراعية مثل البصل , الحبة السوداء , الحيدوان , العسل , الماعز , الليم الحامض , وغيرها غير معروف .

أما أهم الصعوبات التي تواجه تسويق المنتجات الزراعية والحيوانية في مديرية سيئون يمكن إيجازها فيما يلي :

1. عدم وجود خدمات الإرشاد التسويقي ومعلومات تسويقية عن مقومات التسويق والفرص التسويقية المتاحة
2. عدم إتباع المنتج لخطة زراعية مبنية على حاجة السوق .
3. عدم إدخال أصناف ذات إنتاجية ومواصفات جوده عالية قادرة على المنافسة .
4. ارتفاع تكاليف المنتج الزراعي والاستخدام المفرط للمواد الكيماوية .
5. عدم و جود تشريعات تحمي سمعة المنتج اليمني وخاصة العسل .
6. عدم ضبط الحدود مما ساعد على تصدير المنتجات الزراعية بطريقة غير شرعية .

معوقات التنمية الزراعية :

على الرغم من أن المديرية تتميز بألا راضي الزراعية الكبيرة والمياه متوفرة إلا أن الإنتاج الزراعي ضعيف جداً وذلك للأسباب التالية

1. تدني إنتاجية النخيل من التمور وعدم استبدال الأصناف المزروعة بأصناف جديدة ذات إنتاجية أو جودة عالية وإصابة النخيل بافة الدوباس و أخيراً بحشرة سوسة النخيل الحمراء .
2. عدم استخدام شبكات الري الحديثة نتيجة لصغر وتفتت الحيازات الزراعية مما أدى إلى عدم استغلال الموارد المائية المتاحة بكفاءة .
3. انخفاض منسوب مياه الآبار وتملحها .
4. صعوبة تسويق بعض المحاصيل في بعض المواسم .
5. عدم استصلاح واستزراع الكثير من الأراضي الزراعية التي صرفت كتعويضات لبعض المزارعين وعدم تمكينهم منها .
6. الاستخدام العشوائي والمفرط للمبيدات .
7. ضعف دور الإرشاد الزراعي في نقل التقنيات الحديثة .
8. ارتفاع أسعار المدخلات والمستلزمات الزراعية وغياب التسهيلات التمويلية .
9. تدني مستوى الخدمات الزراعية البحثية و عدم مواكبة التطور العلمي لإنتاج تقنيات جديدة .
10. ضعف وتدني مستوى الوعي بأهمية التقنيات والأساليب المتطورة في الزراعة وتربية الثروة الحيوانية .
11. تدهور المراعي الطبيعية بسبب الرعي الجائر والغير منظم .
12. تدني الخدمات البيطرية .
13. انتشار أشجار السيسبان في المساحات الزراعية مما يتطلب ذلك مبالغ كبيرة لإزالتها والمشكلة تكبر عام بعد عام .
14. استخدام طرق الري التقليدية .

الصناعات التقليدية والحرف اليدوية :

يعتبر قطاع الصناعة من القطاعات الواعدة والذي يسهم في خلق فرص العمل غير أن هذا النشاط ينحصر في عدد محدود من الأنشطة ويتركز في الصناعات التقليدية والحرفية والتحويلية ويشكل العاملون المشتغلين في قطاع الصناعة والأنشطة الحرفية المصاحبة بالصناعة 7% من إجمالي الأنشطة . معظمهم من الذكور وتصنف الصناعات القائمة بالمديرية حسب حجمها إلى أربعة أقسام :

- الصناعات الكبيرة مثل المحاجر والكسارات
- الصناعات المتوسطة مثل الصناعات التحويلية مثل وحدات تعبئة الغاز والتمور ومعامل المياه الصحية
- الصناعات الصغيرة مثل معامل الطوب ورش النجارة وافران النورة والمعاصر وورش المكيفات
- الحرف والصناعة اليدوية مثل ورش هندسة السيارات والسمكرة والحدادة والحياكة

ويعاني قطاع الصناعة من عدد من المعوقات من أهمها :

1. ارتفاع تكاليف الإنتاج من البنية التحتية والطاقة .
2. الاعتماد على المواد الخام المستوردة في كثير من الصناعات .
3. ضعف النشاط الاستثماري للقطاع الخاص .

القطاع الخاص :

يهيمن القطاع الخاص على كافة الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية وعلى قطاع التجارة ويتبنى دورا رياديا متميزا في تنميتها ويحتل القطاع التجاري المرتبة الثانية من بين القطاعات المنتجة و لم تتوفر أي بيانات عن ما يستوعبه النشاط التجاري بالمديرية غير أن العاملين في هذا المجال تقديريا يشكلون ما يقارب 31% من المشتغلين بالا نشطه الاقتصادية و11% من إجمالي قوة العمل بالمديرية وتنتشر بالمديرية المحلات التجارية المتنوعة والمتخصصة والتي وصل عددها ما يقارب 2629محلاً .
وتوجد بمدينة سيئون فروع لعدد من البنوك ومحلات الصرافة والتي تقدم خدمات بنكية وائتمانية للأنشطة التجارية.

السياحة:

تتميز السياحة بالمديرية بتنوع المنتج السياحي والذي يجمع بين الموروث التاريخي والثقافي وما تحتويه المديرية من معالم وكنوز حضارية الأمر الذي جعل من المديرية منطقة جذب سياحي وبوابة لعبور السياح إلى وادي حضرموت عامه حيث تتنوع المنشئات الفندقية بالمديرية بمختلف أصنافها والتي وصلت في عام 2017م (33) منشاة سياحية وبلغ عدد العاملين بها (188) وعدد الغرف 773غرفه وقد استقبلت هذه المنشئات من النزلاء الوافدين الأجانب 2505سائح غير أن النشاط السياحي تراجع كثيرا ويواجه العديد من التحديات والمشاكل التي تتسبب في ضعف نشاطه وعائداته وازدهاره وتطوره ومن أهمها:

- ضعف البنية الأساسية في المواقع والأماكن ذات الجذب السياحي وخاصة البعيدة
- ندرة العاملين المؤهلين للإرشاد السياحي
- ضعف الترويج السياحي
- اختطاف السياح والعمليات الإرهابية التي تتعرض لها المحافظة والبلاد عامه .

الموارد المالية / الموارد المحلية على مستوى المديرية :

تتحصل المديرية علي إيراداتها المالية وفقا لنص المادة (123) من قانون السلطة المحلية رقم (4) لعام 2000م وتقوم بعملية التحصيل وفقا لقرار مجلس الوزراء رقم (283) لعام 2001م الذي حدد قيم أوعية الرسوم المحلية والمشتركة علي مستوي المحافظة.
الموارد المالية المحلية تتمثل في الموارد المحصلة محلياً في إطار المديرية والمشتركة مع المحافظة وكذا المحولة من الموارد العامة المشتركة والدعم المركزي وتعتبر هذه الموارد المصدر الأساسي للنفقات الاستثمارية لمشاريع السلطة المحلية في المجالات الخدمية وبلغ إجمالي الموارد المخططة حسب الربط لمديرية سيئون لعام2017م(218.135.000) ألف ريال بينما المحصلة الفعلية (138.462.000) ألف ريال بنسبة تحصيل 63% بينما بلغت الموارد المحلية لعام2018م (171.105.847) بربط قدره (222.863.000) بنسبه تحصيل (77%) يتضح أن هناك عجزا في الإيرادات المحلية وأسباب ذلك يعود إلى عدم تحويل مخصصات الدعم المركزي وبعض الصناديق وضعف كفاءة التحصيل للموارد في بعض المكاتب ويرجع ذلك إلى:

- لم تحقق الداخلية الربط المقرر بسبب توقف العمل بإدارة المرور والاحوال المدنية .
- تحويل رسوم نقل ملكية الاراضي والعقارات من حساب السلطة المحلية الى حساب الهيئة العامة للأراضي .
- عدم توريد الإدارة العامة للثقافة رسوم إيجارات محلات قصر سيئون لعام 2017م .
- تحويل رسوم ضريبة مبيعات القات من حساب السلطة المحلية إلى حساب تطوير المدن .
- عدم توريد رسوم الشهادات الصحية ورقود وعمليات من قبل مستشفى سيئون العام من بداية العام نتيجة لعدم وجود سندات تحصيل نموذج (50) الخاصة بتحصيل رسوم السلطة المحلية .

ومن أهم الموارد الغير مستغله:

1- الرسوم المضافة على خدمات المسالخ واسواق اللحوم والاسماك بسبب عدم وجود فرع بالمؤسسة العامة للمسالخ بالمديرية
2- رسوم فتح المحلات التجارية بسبب قرار المحكة التجارية والذي ينص علي عدم تحصيلها
3- رسوم تراخيص الكسارات العاملة بالمديرية وذلك نتيجة عدم وجود فرع للهيئة الجيولوجية بالوادي والصحراء

الجدول التالي يوضح الرسوم المحلية والمشتركة علي مستوي المحافظة وإيرادات مديرية سيئون لعام2016- 2017م

م	نوع الإيراد	الربط ألف ريال		المحصل والمورد (بالألف ريال)		نسبة التحصيل %		نسبة الانحراف	
		الربط 2017م	الربط 2018م	2017م	2018م	2017م	2018م	2017م	2018م
1	الموارد المحلية على مستوى المديرية	123.515.996	128244000	89.655.246	111869417	%73	%87	%27	%13
2	الموارد المشتركة على مستوى المحافظة	65.361.996	65.361.996	48.806.761	59236430	%75	%91	%25	%9
3	الحصة من الموارد العامة المشتركة	14.237.004	14.237.004	لم تورد		%0	%0	%0	0
4	الدعم المركزي الرأسمالي	15.020.004	15.020.004	لم يورد		%0	%0	%0	0
5	الدعم الإضافي (مشروع دعم اللامركزية)								
	الإجمالي	218.135.000	222863004	138.462.007	171105847	%45	%77	%55	%22

خدمات التنمية البشرية:

تشكل التنمية البشرية احد المتطلبات الأساسية لإحداث تنميه اقتصاديه واجتماعيه ترتقي بإنسان المديرية وطاقته إلى مستوى أعلى ويعتبر محفز ومشجع لعمليات الإنتاج والاستثمار والتي تمثل كل من التعليم والصحة.

التعليم:

يأتي التعليم في مقدمة سلم أولويات الدولة باعتباره أساس النهضة والتنمية وشهد التعليم تطوراً ملموساً وقفزات نوعية في مديرية سيئون باعتبارها عاصمة الوادي والصحراء غير أن التعليم المهني لم يشهد توسعاً ملحوظاً وظل مقتصراً على مركز التدريب المهني بسيئون وفيما يلي عرض مختصر لواقع التعليم بالمديرية بمختلف مراحله .

رياض الأطفال (التعليم التمهيدي):

تتواجد بالمديرية (12) رياض أطفال منها ست حكومية وخمس أهلية وتتواجد الحكومية في سيئون والغرفة وتاربة ومدودة ويصل عدد الأطفال المسجلين بها 1709طفل في العام 2018/2017م يتوزعون على 27 شعبه منهم الإناث 763طفله والذكور 946 طفل وتشكل الإناث ما نسبته 45% والذكور يشكلون نسبة 55% ويصل عدد المربيات 67 مربية بمعدل 26 طفل لكل مربية.

وتغطي رياض الأطفال الحكومية والأهلية نسبه 21.4% من إجمالي الأطفال للفئة العمرية 6 سنوات وتغطي نسبة 61.7% من إجمالي الملتحقين بالصف الأول أي بمعنى ما يقارب 39%من الأطفال بالمديرية لا يتوفر لهم التعليم التمهيدي.

التعليم الأساسي :

بحسب مصادر مكتب التربية، تتوفر في المديرية47 مدرسة أساسية منها 17 مدرسة للبنات وقد وصل إجمالي الطلاب المقيدين بالمرحلة الأساسية في التعليم الحكومي للعام 2017/ 2018م (30183) طالب منهم ذكور 15401 طالب ويشكلون نسبة 51% والإناث 14782 طالبة أي بنسبة 49%. أما الشعب الدراسية بمدارس التعليم الأساسي فيصل عددها 734 شعبة تشكل الشعب للذكور 49% وللإناث 41% والمختلط 14% ويصل متوسط معدل الازدحام بالشعبة الواحدة 41 طالب/شعبة ويتفاوت هذا المعدل بين مدرسة وأخرى حيث يلاحظ أعلى معدل للازدحام بمدارس مريمه بنات 54% شحوح بنين 52% وشحوح بنات 52% والتعاون بنات 52 طالب ومريمه بنين51%والغرفة بنين 50 طالب, أما أدنى معدل للازدحام بمدرسة 22- مايو15 طالب/ شعبة وتليها مدرسة خالد بن الوليد بور25 طالب/ شعبة ثم الصم والبكم 9 طلاب لكل شعبة.

و يتوفر بالمديرية 989 مدرس في العام الدراسي 2017/ 2018م يشكل الذكور الغالبية أي ما نسبته 79% أي أن عددهم 779 مدرس ويبلغ عدد الطلاب لكل مدرس كمتوسط عام لمدارس التعليم الأساسي31 طالب / مدرس ويتأرجح هذا المعدل بين تجمع وآخر .

التعليم الثانوي :

تتواجد بالمديرية (12) مدرسه للتعليم الثانوي منها (3) ثانويات للبنين في تجمع سيئون تاربة مدودة الغرفة و(3) للبنات تتواجد في تجمع سيئون تاربة مدودة الغرفة واثنتان مختلط تتواجد في الغرفة وبور وتعمل هذه المدارس في الفترة الصباحية . ويبلغ عدد الطلاب الملتحقين بهذه الثانويات في العام الدراسي 2017- 2018م (6008) طالب وطالبه منهم ذكور 3071 طالب يشكلون نسبة 51% والإناث 2937 طالبه وتشكل نسبة 49% ويبلغ معدل الازدحام بالشعبة الواحدة 53 طالب/ شعبة أعلاها في مدرسة ثانوية باكثير للبنات (82)وأدناها بمدرستي مدوده بنين وبنات8 طالب/شعبة . أما عدد المدرسين بالمدارس الثانوية الحكومية بالمديرية للعام 2017- 2018 م 186 مدرس منهم ذكور 161مدرس ويشكلون نسبة 87% و الاناث 25مدرسة وتشكل نسبة 13% وهي نسبة متدنية بمعنى أن معدل الطالبات لكل معلمة في التعليم الثانوي 82 طالبه/ معلمه بينما المعدل المتوسط العام للطلاب لكل مدرس فيصل 23طالب/ معلم فقط.

الالتحاق بالتعليم على مستوى المديرية والتجمعات :

يبلغ المعدل العام للالتحاق بالتعليم الأساسي الحكومي والاهلي للفئة العمرية ما بين 6- 14سنة 88% للذكور والإناث بينما المعدل للذكور 90% والإناث 86% أي توجد نسبة 12% من الجنسين خارج نطاق التعليم، ويلاحظ ان ادنى معدل للالتحاق على مستوى التجمعات السكانية في تجمع تاربة بور حيث بلغ 69% . اما اعلى معدل للالتحاق بالتعليم الثانوي في سيئون فقد بلغ 105% ويرجع تجاوز معدل الالتحاق للهجرة الوافدة من التجمعات الاخرى، اما المعدل العام للالتحاق الثانوي فقد وصل 43% للجنسين الذكور 53% والاناث 35% اي بانخفاض عن العام السابق للذكور بنسبة 1%، حيث أن أعلى نسبة للملتحقين للجنسين في تجمعي سيؤن تاربة وبور حيث بلغ في سيئون 53% و تاربه بور 43% بينما أدنى معدل للالتحاق في تجمع مدودة الغرفة تريس حيث بلغ في مدودة 27% والغرفة وتريس 29%.

واقع التعليم الأهلي الخاص:

بدأ التعليم الأهلي الخاص النظامي نشاطه في مديرية سيئون حديثا تحت إشراف مكتب التربية و التعليم حيث تتواجد بالمديرية اربع مدارس للتعليم الأساسي وبلغ المسجلون فيها لعام 2017-2018م 2761 طالب منهم ذكور 1879 ويشكلون نسبة 68% والإناث 882 وتشكل نسبة 32% , كما توجد بالمديرية مدرسه ثانوية للبنين (النهضة) والبنات ثانوية (العلا)بسيئون ووصل عدد الطلاب الملتحقين بها من الذكور والاناث206طالب . ويمثل الطلاب المقيدين بالتعليم الأهلي الخاص اقل من 6% من المسجلين بالتعليم الحكومي الثانوي وهي نسبة ضئيلة ويرجع ذلك إلى حداثة التعليم الأهلي من ناحية واقتصاره على المدينة فقط ولتدني المستوى المعيشي للأسر.

محو الأمية وتعليم الكبار:

بحسب نتائج التعداد لعام 2014م تقدر نسبة الأمية بالمديرية 26.91%للجنسين وترتفع حدتها بين الإناث وتصل إلى 39.57% والجدول التالي يوضح عدد الدارسين و توزيع صفوف محو الأمية على التجمعات في المديرية لعام 2017 م فقد بلغ 7 اساس اول و3 اساس ثاني و3 متابعة حيث بلغ اجمالي عدد الدارسين بتلك المراكز 190اساس اول و62اساس ثاني و56متابعة وعدد المتعاقدين 13معلمة و3 موجهين و3 مشرفين

التجمع	اساس اول	اساس ثاني	متابعة
سيئون	150	38	38
الغرفة تريس			
بور تاربه	20		
مدوده	20	24	18

الصعوبات التي يعاني منها المكتب

- عدم صرف مستحقات المتعاقدين للأعوام الثلاثة الماضية
- عدم وجود مخصصات مالية لتسير نشاط المكتب
- لا توجد وسيلة مواصلات
- صعوبة التنقل بالمواصلات الخاصة نظرا للارتفاع في المشتقات النفطية

التأهيل العلمي للكادر التعليمي في المديرية:

يبلغ عدد المدرسين في مديرية سيئون (1401) معلم ومعلمه الذين يعملون بالتدريس ، ويتوزعون حسب مؤهلاتهم العلمية (5%) إعدادي و (11%) دبلوم معلمين و(11%) ثانوية عامة و (28%) دبلوم بعد الثانوية بينما يشكل المؤهلين الجامعيين

(44%) من إجمالي عدد المدرسين وهذا التدني في التأهيل دون شك سوف يؤدي الي تدني التحصيل العلمي للطلاب . ويتركز معظم المدرسين (74%) في المراكز الحضرية لمناطق المديرية بينما تعاني المناطق الريفية من نقص شديد في المدرسين.

التحديات والفجوات في التعليم التمهيدي الأساسي والثانوي:-

تم تحديد المشاكل التي يعاني منها قطاع التعليم من خلال الفجوات التي تم استخلاصها من التقرير التنموي والنزولات الميدانية مع ممثلي السكان والجهات المختصة وقد تحددت أهم مشاكل التعليم كالتالي:

1. تدني عدد المعلمات لنقص الخانات الوظيفية المعتمدة.
2. قصور في المباني الدراسية الخاصة بالفتيات وخاصة بالتعليم الثانوي .
3. ضعف مخرجات التعليم.
4. نقص حاد في مباني رياض الأطفال بالمديرية وتواجد رياض الأطفال لعدد محدود في المدن الرئيسية لذا فإنها تغطي فقط 12% من إجمالي الأطفال في الفئة العمرية 6 سنوات ونسبة 19% فقط من إجمالي الملتحقين بالصف الأول حيث أن نسبة 88% من الفئة العمرية 6 سنوات و 81% من الملتحقين بالصف الأول لم يتوفر لهم التعليم التمهيدي .
5. تزايد مستمر في ارتفاع نسبة النمو السكاني وفيوة السكان وزيادة إعداد الفئات العمرية في سن التعليم .
6. تدني معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي حيث أن نسبة 56% من الجنسين خارج نطاق التعليم أو متسربين وتزداد الحدة بين الإناث لتصل إلى 65% وذلك لبعد مواقع مدارس التعليم الثانوي وارتفاع تكاليف المواصلات.
7. ازدحام الطلاب بالفصول.
8. ضعف التأهيل للمدرسين .

الصحة:

المنشئات الصحية :

يوجد بالمديرية مستشفى سيئون وهو مستشفى حكومي عام على مستوى المحافظة ويقدم خدماته لجميع سكان الوادي والمحافظات المجاورة ولقد تأسس هذا الصرح الخدمي في عام 1964 م وتقدر السعة السريرية الحالية للمستشفى بـ 220 سرير . اما الخدمات الطبية المتوفرة فيه فهي اقسام العمليات الكبرى والصغرى والباطنية والجراحة العامة والعظام والمسالك البولية والعيون والانف والاذن والحنجرة والاطفال والنساء والولادة والامومة والطفولة والاسنان . وقد بلغ اجمالي المترددين على المستشفى العام لسنة 2017م (47463)فرد ويتوزعون على الاقسام اعلاه.

كما يوجد بالمديرية 8 مراكز صحية بواقع مركزين صحية في كل تجمع سكاني وتخدم ما يقارب 157565ألف نسمة ويتوفر بها 52 سريرا أما الخدمات التي تقدمها عبارة عن خدمات علاجية وإسعافية وقائية وتثقيفية.

أما عدد الوحدات الصحية فتبلغ 16 وتتوزع على التجمعات ففي تجمع الغرفة تريس توجد وحدتين صحية بينما في تجمع مدينة سيؤن ست وتعمل جميعها وفي تجمع مدوده واحدة وفي تجمع تاربه وبور سبع وحدات . ووصل إجمالي المترددين على المراكز والوحدات الصحية بالمديرية لعام 2017م 102733فرد تشكل الإناث نسبة 73%. من اجمالي المترددين ويرجع التقارب في النسبة لعدم توفر خدمات الطفولة والامومة ببعض الوحدات الصحية .ومن خلال المقابلات مع السكان بالتجمعات السكانية هناك شبه إجماع أن جودة وكلفة الخدمات الصحية في المديرية تشكل ما بين المتوسطة والجيدة أما من حيث كلفة الحصول على الخدمات الصحية فهناك إجماع على أنها مرتفعة ولا تتناسب مع دخل السكان خاصة الفقراء .

ولهذا فان اولويات الفقراء تركزت في مجانية العلاج واعادة النظر فيما يسمى بالدعم الشعبي واستعادة كلفة الدواء وانتشار وحدات صحية في احياء المدينة لتسهيل الحصول على الخدمة كونها خدمات علاجية مجانية .

الكادر الصحي(الطبي) العامل في المديرية :

مستشفى سيئون العام :

على الرغم من عدم وقوع مستشفى سيئون العام تحت اشراف المديرية فان الخدمات التي يقدمها المستشفى يستفيد منها مواطني المديرية بدرجة اساسية والكادر بالمستشفى يقدم خدمات طبية لهم حيث يوجد وفقا لإحصائيات المستشفى (66) طبيبا منهم (24) اخصائي محلي و (10) اجنبي (32) طبيبا عاما منهم (21) مفرغين للدراسات العليا. كما يوجد بها كادر تمريض في التخصصات المختلفة بلغ عددهم الاجمالي (140) فردا (25 %) منهم اناث وتوجد منهم (15)قابلة بالمستشفى .

الكادر التابع للمديرية :

بلغ الكادر الطبي العامل بالوحدات والمراكز الطبية بالمديرية (64) فرد منها (2) أطباء فقط و (13) مساعد طبي (22) ممرض (6) مختبر(2) أشعه (17) قابلة مجتمع (1) اسنان ومفتش صحة (1) موزعين على التجمعات السكنية الأربعة .

جدول يوضح توزيع الكادر الطبي على التجمعات

اسم التجمع	المنشئات الصحية				الكادر الطبي							الاجمالي
	مستشفى	مركز صحي	وحدة صحية	اجمالي	طبيب عام	م. طبي	ممرض	مختبر	اسنان	اشعة	قابلة مجتمع	
تجمع سيئون	-	2	6	8	1	7	6	2	0	1	6	23
تجمع تاربة بور	-	2	7	9	1	3	8	1	0	1	6	20
تجمع الغرفة تريس	-	2	2	4	0	2	5	3	1	0	2	13
تجمع مدودة	-	2	1	3	0	1	3	1	0	0	3	8
الاجمالي	-	8	16	24	2	13	22	6	1	2	17	64

مياه الشرب :

يحصل سكان المديرية على احتياجاتهم من مياه الشرب من مصدرين أساسيين يتمثل الأول عبر الشبكة العامة أي عبر المؤسسة المحلية للمياه والتي تغطي نسبة80% من سكان المديرية وتشمل تجمعات مدينة سيؤن ومدوده والغرفة تريس إذ يتواجد بها 6خزانات سعتها الاجماليه3600 متر مكعب ويصل عدد المساكن المزودة بحنفيات المياه أو النقاط لهذه التجمعات 18437 نقطه في عام 2014م منها 624 نقطه عن عام 2013م ويعتبر حقل جثمة بسيؤن الذي يحتوي على 14آبار ارتوازية المصدر الرئيسي لإمدادات المياه وتعتبر ذات جوده عالية حيث وصلت كمية المياه المنتجة من هذه الآبار في عام 2014م6505 ألف متر مكعب بينما بلغت كمية المياه المستهلكة إلى 4058 ألف متر مكعب وبمعدل استهلاك يومي للفرد 75لتر/يوم أما الفاقد من المياه يصل إلى31 %.

ويتمثل المصدر الثاني في مشاريع المياه الأهلية والخيرية الذي يبلغ عدد6مشاريع وتغطي النسبة المتبقية من سكان المديرية(20%) وتحديدا في تجمع تاربه بور ، حيث يتزود السكان بواسطة الشبكات الأهلية في منطقة تاربه بينما يتزود سكان منطقة بور بواسطة الشبكات الأهلية والخيرية وتعتمد هذه المشاريع على الآبار الارتوازية والمكشوفة غير أن درجة نقاوة المياه متدنية خاصة في منطقة بور حيث تصل نسبة الملوحة في هذه الآبار مابين2-2.2مليموز وتكاد تكون غير صالحه للشرب حيث أن المسموح ما يقارب 1مليموز ولهذا يعتمد 50% من سكان المنطقة على مياه الشرب المنقولة.

كما ان هناك دراسات سابقة لعدة سنوات لا قامة مشروع مياه تاربة بور غير انه لم يتم التنفيذ لعدم توفر التمويل وضعف المتابعة والاهتمام من الجهات الرسمية والاهلية .

المشاكل التي تعاني منها بعض التجمعات والتي تتزود من الشبكة العامة هي:

- ارتفاع تكاليف خدمات الاشتراك والتوصيل للنقاط الجديدة.
- ارتفاع تسعيرة الاستهلاك للمياه.

كما يعاني التجمع الذي يتزود من الشبكات الأهلية من عده مشكلات أهمها :

- تشتيت مشاريع المياه وتناثرها.
- ضعف مقومات المشاريع وتنظيمها.
- أكثر عرضه للتلوث لقربها من الحفر الراشحه (البيارات).

تعاني مشاريع المياه الأهلية وبالذات منطقة بور الاستهلاك العشوائي للمياه لعدم وجود عدادات لاحتساب الاستهلاك.

خدمات الصرف الصحي:

تنعدم خدمة الصرف الصحي في المديرية بالرغم من أن مدينة سيئون تعتبر المدينة الثانية بالمحافظة ، ويعتمد سكان المديرية على تصريف المياه العادمة بواسطة حفر الراشحه (البيارات) غير أنها بعد تشبعها عاده ما تطفح وتسبب أضرار وأثار بيئية وصحية تساعد على انتشار البعوض وتلوث المياه، كما أن بعض الأسر في تجمع سيؤن الغربي وبذات الأحياء القديمة تستخدم الطريقة التقليدية في التصريف إلى مقالب وبيارات عموميه ومن ثم يتم ضمها الى الصهاريج لنقلها بعيدا عن التجمعات غير أن هذه الطريقة هي الأخرى تلحق أضرار على البيئة والصحة وقد تكون اشد خطرا من الأولى عند توقف التصريف.

وتجدر الإشارة انه في عام 2014م قد تم إبرام عقد لتنفيذ مجاري مدينة سيؤن بتمويل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي إلا أن التنفيذ سيقتصر على التجمعات التي تتمون بالمياه من الشبكة الحكومية العامة ولم تشمل تجمعات تاربه وبور على الرغم من اقتراح خزانات التجميع والمعالجة يقع في الناحية الغربية الجنوبية بمنطقة بور.

صحة البيئة:

يساهم المجتمع في تحسين صحة البيئة من خلال رسوم النظافة المفروضة عبر فواتير الاستهلاك للكهرباء والمياه غير إن النظافة لا زالت مقتصرة على الواجهات الأمامية والشوارع الرئيسية والسوق العام بالمدينة وعلى الرغم من التحسين الملحوظ إلا أنها لم ترتق إلى المستوى المطلوب وفقاً والإمكانيات المتاحة.

أهم مشاكل الصحة والبيئة

1. انتشار القمامة في الإحياء الخارجية .
2. عدم التزام المواطنين بوضع المخلفات في الأماكن المحددة لها على الرغم من توفر الحاويات وانتشارها .
3. عدم انتظام عملية النقل وتدني إنتاجية العمالة الموجودة وضعف الإشراف .
4. انتشار المياه السائبة واختلاطها بالمخلفات .

الكهرباء :

الشبكة العامة للكهرباء :

تتزود المديرية بالكهرباء من محطة التوليد الرئيسية في الوادي (قريو) والمحطة الغازية بشركة توتال (شراء الطاقة)إلا انه بين الحين والآخر يوجد عجز في الطاقة مما يستدعي الحاجة إلى تحديث محطات التوليد لتوفير الطاقة بشكل منتظم . حيث بلغ عدد النقاط 24388 نقطه بزيادة عن العام السابق 3.65% بالرغم من إن عدد النقاط أعلى من عدد المساكن بسبب تعدد النقطة في المسكن الواحد في بعض المساكن واشتمالها على النقاط التجارية . ولا توجد مساكن لا يتحصلون على الخدمة في المخططات الجديدة وتتقدر اطوال الشبكة الرئيسية حوالي (214) كيلومتر .

وصف الشبكة العامة للكهرباء الحالية :

يعاني السكان من انقطاعات التيار الكهربائي خاصة في فصل الصيف وذلك نتيجة العجز في الطاقة المنتجة فعليا من المحطة الرئيسية و بالإضافة لذلك يعاني السكان من ارتفاع تكاليف طلب الاشتراك وارتفاع تسعيرة الاستهلاك كما إن مرور خطوط الضغط العالي على مقربه من الطرق الرئيسية وبعض البيوت السكنية تشكل مخاطر على السكان.

الطرقات:

تعتبر الطرق العامل الرئيسي لإحداث النهضة التنموية حيث تساعد على سرعة التنقل بين المدن والقرى وتسهم في خفض كلفة التسويق للمنتجات الزراعية وسرعة نقلها كما تعتبر أحد العوامل المساعدة لجذب الاستثمارات الخاصة. وشهدت مديرية سيئون تطوراً ملحوظاً في الطرق الإسفلتية بل توسعت إلى خطوط مزدوجة وتقدر أطوالها ب (248) كيلومتر غير انه لا تزال هناك أحياء ومناطق طرقها ترابية تسبب أضرار صحية ناتجة عن الغبار والأتربة التي تنشره وسائل المواصلات كما أن هناك بعض الطرق تم ردمها وتسويتها وتجهيزها للإسفلت مره أخرى والى جانب هذه فان المديرية بأمس الحاجة إلى استكمال الطرق الداخلية الفرعية لأحياء المدينة ومناطق المديرية بطول 200 كيلومتر كما ترتبط مراكز التجمعات والقرى الرئيسية بشبكة طرق اسفلتيه إلا أنها بحاجة إلى صيانة عاجلة.

الاتصالات:

شهدت مديرية سيئون كغيرها من مديريات الجمهورية نقلة نوعية وثورة في مجال الاتصالات حيث تنتشر خدمة الاتصالات في جميع مناطق المديرية بأشكالها المتعددة وقد وصل عدد السنترالات في المديرية أربعة واحد سنترال مركزي في سيئون وثلاثة سنترالات فرعية موزعة في كل من تاربة ومدودة والغرفة وتتوجد كابينة اتصالات ريفية في منطقة بور وتوجد في المديرية خمس محطات خطوط لاسلكي ثابتCDMA وقد بلغ إجمالي السعات المصممة للهاتف الثابت في 2017م (18720) خط بينما العاملة منها 17686 خط وبنسبة مستغلة 89% . اما المشتركين في خدمة الانترنت بالمديرية فيبلغ عددهم 5065مشترك كما وقد ادخلت خدمة سوبر يمن نت (Yemen-net superadsl).

أما مكاتب البريد فتتواجد ستة مكاتب في 2014م منها 3 في تجمع سيئون ومكتب واحد في كل من الغرفه وتاربه كما توجد وكالتي بريد واحدة في تجمع مدوده والأخرى في بور أما الصناديق البريدية (640) وقد بلغ عدد الصناديق البريدية في الشوارع (6) منها (5) في تجمع سيئون وواحد في الغرفه.. المديرية مغطاة بخدمة الاتصالات إلا أنها بحاجة للتوسعة في الأحياء الجديدة.

أنظمة إدارة الموارد المائية :

مديرية سيئون توجد بها أنظمة تقليدية قديمة لإدارة مياه السيول .

أنظمة قديمة :

تتميز مديرية سيئون بان أنظمة إدارة الموارد المائية (الري السيلي) فيها قديمة وتعود إلى عهود سحيقة حيث تم أقامه الضمر لتنظيم وتوزيع مجاري السيول إلا أن هذه الضمر بعضها قد اندثرت لعدم صيانتها ولعم وجود إدارة متخصصة في التنظيم والمتابعة . ولا توجد حواجز في المديرية وكل ما هو موجود عبارة عن ضمر وحواجز تحويلية وخاصة في وديان شحوح في تجمع الغرفة تريس ووادي مدر في بور ووادي تاربة.

أنظمة حديثة :

لا توجد منظومة ري حديثة في المديرية إلا انه في الآونة الأخيرة تعرضت منظومة الري التقليدية إلى مجموعة من المشاكل تكمن في الآتي :

1. عدم الصيانة الدورية لهذه المنظومة
2. تهالك بعض الضمروالمضالع وأصبحت بحاجة لإعادة التأهيل
3. كثرة أشجار السيسبان وسط هذه المضالع
4. العشوائية في عملية توزيع مياه السيول

الموارد البشرية في المديرية / إدارات ديوان المديرية :

الجدول التالي يوضح الكادر الاداري بديوان المديرية

م	الإدارة	عدد القوى العاملة			المستويات التعليمية																
					ماجستير			بكالوريوس			دبلوم			ثانوي			أقل من ثانوي			يقرا ويكتب		
		ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
1	السكرتارية الفنية	5	0	5	0	0		5	0	5	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
2	المعلومات	3	0	3	0	0		1	0	1	1	0	1	0	0	0	1	0	1	0	0	0
3	الشؤون المالية والإدارية	3	0	3	0	0		2	0	2	0	0	0	0	0	0	1	0	1	0	0	0
4	الرقابة على الموارد	1	0	1	0	0		1	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
5	الواجبات الزكوية	4	0	4	0	0		1	0	1	0	0	0	0	0	0	2	0	2	0	0	0
6	مكتب المدير العام	5	0	5	0	0		1	0	1	0	0	0	1	0	1	3	0	3	0	0	0
	الاجمالي	21	0	21	0	0		11		11	1	0	1	2	0	2	7	0	7	0	0	0

الأجهزة التنفيذية : .

تتألف المديرية من عدد(17) جهاز تنفيذي تشكل مجموعها المكتب التنفيذي بالمديرية وتضم فروع مكاتب الإدارات العامة المتواجدة بالمديرية أما إجمالي عدد الموظفين بالمديرية فيصل إلى 2198موظف موزعين على المكاتب بحسب الجهات والجدول التالي يوضح عدد الموظفين وتوزيعهم على القطاعات المختلفة .وتعاني أجهزة السلطة المحلية من صعوبات في تنفيذ مهامها تتمثل في: ضعف الميزانية التشغيلية وعدم وجود المباني العامة وتدني المستوي التعليمي للكادر وانعدام وسائل المواصلات.

جدول يوضح الاجهزة التنفيذية بالمديرية وعدد القوة العاملة ومؤهلاتهم العلمي

م	الجهاز التنفيذي	تاريخ تأسيس المرفق	عدد العاملين بالمرافق			الرسمين			المتعاقدين			العدد الازم للقيام بالمهام	المؤهلات لكل فرد للرسميين											
													جامعي		دبلوم		ثانوية		إعدادية		ابتدائي		أقل	
			ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة		ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
1	الإدارة المحلية		21	0	21	21	0	21	0	0	0	0	11	0	1	0	2	0	9		0	0	0	0
2	الصحة والسكان	2001	66	93	159	59	27	86	1	0	68	196	6	0	66	0	0	0	2	0	0	0	0	0
3	التربية والتعليم	1999م	1149	366	1515	1149	366	1515	142	199	341	0	547	0	298	0	102	0	131	28	71	25	0	0
4	الأشغال والطرق	2003م	52	0	52	52	0	52	0	0	0	0	4	-	5	-	11	-	14	-	14	-	5	-
5	الاتصالات	2003م	17	0	18	17	1	18	4	0	4	0	2	1	2	0	9	0	4	0	0	0	0	0
6	الكهرباء		69	0	70	60	1	61	9	0	9	125	3	0	8	0	20	0	15	0	13	0	0	1
7	المياه	1988م	196	3	199	196	3	199	0	0	0	200	10	0	15	0	38	0	74	1	55	2	1	0
8	مكتب الزراعة		14	0	14	14	0	14	0	0	0	54	8	0	1	0	1	0	1	0	3	0	0	0
9	المالية		20	0	20	20	0	20	0	0	0	25	6	0	11	0	0	0	4	0	0	0	0	0
10	الرعاية الاجتماعية	2002م	3	0	3	3	0	3	0	0	0	7	3	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
11	الصناعة والتجارة	2005م	9	0	9	9	0	9	0	0	0	12	3	0	1	0	1	0	2	0	2	0	0	0
12	الاوقاف والارشاد		5	0	5	2	0	2	3	0	3	11	1	0	0		0	0	1		0	0	0	0
13	السياحة	2007م	1	0	0	1	0	0	0	0	0	11	4	0	2	1	2	0	0		1	0	0	0
14	محو الامية		1	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0
15	الثقافة		1	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
16	النظافة				168																			
17	ادارة الامن				28																			
	الإجمالي		1624	462	2281	1605	398	2003	159	199	425	641	608	1	411	1	186	0	257	0	159	2	7	1

أما إجمالي عدد الموظفين بالجهاز الإداري للدولة على مستوى مكاتب السلطة المحلية بالمديرية فيصل إلى 2281موظف موزعين على المكاتب بحسب الجهات 66% منهم في مجال التربية والتعليم وتشكل المرأة منهم 16% .. اما أجمالي عدد المتعاقدين على مستوى مكاتب السلطة المحلية فقد بلغ 425متعاقد.

الصناعات التقليدية والحرف اليدوية :

يعتبر قطاع الصناعة من القطاعات الواعدة والذي يسهم في خلق فرص العمل غير أن هذا النشاط ينحصر في عدد محدود من الأنشطة ويتركز في الصناعات التقليدية والحرفية والتحويلية ويشكل العاملون المشتغلين في قطاع الصناعة والأنشطة الحرفية المصاحبة بالصناعة 7% من إجمالي الأنشطة . معظمهم من الذكور وتصنف الصناعات القائمة بالمديرية حسب حجمها إلى أربعة أقسام :

- الصناعات الكبيرة مثل المحاجر والكسارات
- الصناعات المتوسطة مثل الصناعات التحويلية مثل ووحدات تعبئة الغاز والتمور ومعامل المياه الصحية
- الصناعات الصغيرة مثل معامل الطوب ورش النجارة وافران النورة والمعاصر وورش المكيفات
- الحرف والصناعة اليدوية مثل ورش هندسة السيارات والسمكرة والحدادة والحياكة

ويعاني قطاع الصناعة من عدد من المعوقات من أهمها :

1. ارتفاع تكاليف الإنتاج من البنية التحتية والطاقة .
2. الاعتماد على المواد الخام المستوردة في كثير من الصناعات .
3. ضعف النشاط الاستثماري للقطاع الخاص .

منظمات المجتمع المدني :

تواجدت الجمعيات الأهلية والخيرية في المديرية قبل الاستقلال غير أن نشاطها بعد الاستقلال قد اتسم بالجمود والركود ومع تزايد الوعي وإدراك سكان المديرية بأهمية منظمات المجتمع المدني ودورها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي فقد انتشرت الجمعيات وتنوعت أنشطتها فمنها الخيرية والاجتماعية والنسوية والثقافية. ويبلغ عدد (82) جمعية ومؤسسات على مستوى المديرية إلا إن بعضها تنشط في مواسم محدده مثل شهر رمضان والمناسبات الدينية كما يوجد مجلس تنسيق لمنظمات المجتمع المدني بالمديرية ويضم 6 جمعيات خيرية من بينها 3 جمعيات نسويه ويتولى التنسيق والتعاون والشراكة مع المجلس المحلي بالمديرية وله إسهامات في مجال التنمية الاجتماعية والبشرية على مستوى المديرية إلا أن منظمات المجتمع المدني تعاني من الصعوبات التالية:

- محدودية الدعم الحكومي .
- شحة الإمكانيات للجمعيات وضعف تأهيل الكادر .

الجدول التالي يوضح اسماء و أنواع الجمعيات والمؤسسات وعدد الأعضاء في المديرية

م	اسم الجمعية	نوعها	النشاط	مكان نشاطها	تاريخ التأسيس	عدد الأعضاء			مخرجات الجمعية	مدى فعالية الجمعية (ممتاز،جيد،ضعيف)
						ذكور	إناث	جملة		
1	جمعية النهضة الاجتماعية	اجتماعي	اجتماعي خيري	وادي حضرموت	11/04/1993	77	0	77	دعم وتدريب وتأهيل	ممتاز
2	ابناء قرن سيئون الخيرية الاجتماعية	خيري اجتماعي	خيري	سيئون	09/04/1993	60	0	60	دعم وتدريب وتأهيل	جيدجداً
3	جمعية رعاية وتأهيل المكفوفين	خيري اجتماعي	خيري اجتماعي	وادي حضرموت	12/07/1995	70	31	101	تدريب وتأهيل وتعليم	جيدجداً
4	جمعية التحالف الخيرية الاجتماعية	خيري اجتماعي	خيري	سيئون	24/07/1996	147	0	147	دعم وحل قضايا اسرية	جيد
5	جمعية التعاون الحضرمية	خيري	خيري اجتماعي	سيئون	10/07/1997	50	0	50	دعم وتأهيل وصحي وكفالة	ممتاز
6	جمعية رعاية وتأهيل المعاقين حركيا	اجتماعي	خيري اجتماعي	وادي حضرموت	05/08/1999	283	93	376	تعليم وتدريب وتأهيل وتقديم خدمات	ممتاز
7	جمعية مريمه الخيرية	خيري اجتماعي	اجتماعي	حي	13/11/2001	100	0	100	دعم	ضعيف
8	جمعية حماية البيئة بوادي حضرموت	بيئي	اجتماعي	سيئون	14/11/2001	49	0	49	مجمد النشاط	لايوجد أي نشاط
9	جمعية انصار البيئة بوادي حضرموت	بيئي	اجتماعي	وادي حضرموت	23/03/2002	81	0	81	مجمد النشاط	لايوجد أي نشاط
10	جمعية الامل لتنمية المراه الحضرمية	اجتماعي	خيري اجتماعي	سيئون	19/08/2004	0	44	44	تعليمي وتدريب اعمال	جيدجداً
11	جمعية الامان للتنمية الاسرية	اجتماعي	خيري اجتماعي	سيئون	10/10/2005	0	58	58	تعليمي وتدريب اعمال مشغل	جيدجداً

م	اسم الجمعية	نوعها	النشاط	مكان نشاطها	تاريخ التأسيس	عدد الأعضاء			مخرجات الجمعية	مدى فعالية الجمعية (ممتاز،جيد،ضعيف)
						ذكور	إناث	جملة		
12	جمعية التقوي الخيرية للنساء	خيري	تخصصي	سيئون	31/01/2007	0	44	44	رفع مستوى المراة وتدريبها وتعليمها	ضعيف
13	جمعية العطاء الاجتماعية الخيرية	اجتماعي خيري	خيري اجتماعي	سيئون	26/07/2007	44	0	44	دعم مساعدة الطلاب	جيد
14	جمعية الهلال الاحمر فرع وادي حضرموت		اجتماعي	وادي حضرموت	04/12/2007			0		
15	جمعية اتحاد نساء اليمن فرع وادي حضرموت	اجتماعي	اجتماعي	سيئون	28/05/2008	0	166	166	النهوض بالمراة اقتصادياً واجتماعاً	جيد
16	ملتقى شباب حي في قلوبنا	ثقافي اجتماعي	اجتماعي	سيئون	27/08/2008	53	0	53	رفع وعي الشباب ودعمهم للعلوم	ضعيف
17	منتدى التكه الشبابي الاجتماعي الثقافي	ثقافي اجتماعي	اجتماعي	سيئون	02/09/2008	50	0	50	ابراز مواهب الشباب	ضعيف
18	منتدى التراث	اجتماعي ثقافي	خيري اجتماعي	سيئون	01/12/2008	61	0	61	ابراز الموروث التراثي وتعريف الاجيال به	جيد
19	فرع جمعية الاصلاح الخيرية الاجتماعية	اجتماعي خيري	اجتماعي خيري	سيئون	24/07/1997	181	0	181	دعم قوافل صحية بناء مساجد تدريب وتاهيل	ممتاز
20	فرع الجمعية الخيرية لتعليم القرآن الكريم	خيري	اجتماعي خيري	سيئون	16/10/1999	56	0	56	تعليم كفالة معلمين دعم الحفاظ والحلقات	ممتاز
21	جمعية الاقصى فرع وادي حضرموت	خيري	خيري	سيئون	21/05/2005	42	0	42	خدمي خيي	جيدجداً
22	جمعية الشباب للتنمية والابداع بوادي حضرموت	تنموي وابداعي	اجتماعي خيري	سيئون	31/01/2007		0	0	تنمية الشباب في جميع المجالات	ضعيف
23	فرع اتحاد الادباء والكتاب اليمنيين بوادي حضرموت	ثقافي	اجتماعي خيري	الوادي	23/01/2001	32	0	32	نشر الادب والفكر	ضعيف
24	مؤسسة الامام الشافعي الخيرية	خيري	اجتماعي خيري	سيئون	07/01/1999	3	0	3	دعم بناء مساجد وبرادات وتعليم	ممتاز
25	مركز ابن عبيدالله السقاف لخدمة التراث والمجتمع	اجتماعي ثقافي	اجتماعي ثقافي	سيئون	27/05/2007	1	0	1	اقامة الندوات والمحاضرات عن الموروث	جيدجداً
26	مؤسسة وادي حضرموت الخيرية	خيري	اجتماعي خيري	سيئون	20/02/2007	3	0	3	دعم بناء مساجد كفالة حلقات الحفاظ	جيدجداً
27	مؤسسة آفاق للتنمية	اجتماعي تنموي	اجتماعي خيري	سيئون	20/02/2007	2	0	2	الدورات التاهلية الدعم والرعاية	ضعيف
28	مؤسسة البلسم الخيرية	خيرية	اجتماعي خيري	سيئون	14/04/2007	5	0	5	المخيمات الطبية وتقديم الدواء	جيدجداً
29	جمعية سيئون التعاونية الزراعية	تعاوني زراعي	زراعي خدماتي	سيئون	12/05/1999	1211	0	1211	خدمة الاعضاء	جيد جداً
30	جمعية الريف التعاونية الزراعية	تعاوني زراعي	زراعي خدماتي	سيئون	09/06/2003	51	0	51	خدمة الاعضاء	جيد
31	جمعية النخيل والتمور بوادي حضرموت	تعاونية	زراعي خدماتي	سيئون	15/09/2003	98	0	98	خدمة الاعضاء	ضعيف
32	فرع الاتحاد التعاوني الزراعي بوادي حضرموت	اتحاد تعاوني	تعاوني زراعي	سيئون	10/01/1996	48	0	48	خدمة الجمعيات وتقديم المشورة لها	جيد جداً
33	جمعية ابناء وادي بن سلمان بتاربه	خيري اجتماعي	اجتماعي خيري	تاربه – بور	10/03/1993	159	0	159	دعم وتدريب ومساعدة	جيد
34	جمعية اهل الخيري الخيرية	خيري	اجتماعي خيري	تاربه – بور	11/10/1999	20	11	31	تقديم الدعم والمساعدة والتدريب والتاهيل	لايوجد أي نشاط
35	جمعية آل شامس الخيرية الاجتماعية	خيري اجتماعي	اجتماعي خيري	تاربه – بور	06/03/2008	79	0	79	دعم الطلاب والمرضى ومساعدة المحتاجين	جيد

م	اسم الجمعية	نوعها	النشاط	مكان نشاطها	تاريخ التأسيس	عدد الأعضاء			مخرجات الجمعية	مدى فعالية الجمعية (ممتاز،جيد،ضعيف)
						ذكور	إناث	جملة		
36	جمعية شرمه والقارة الاجتماعية الخيرية	خيري اجتماعي	اجتماعي خيري	تاربه – بور	13/10/2004		0	0		
37	جمعية الغرفة وضواحيها الخيرية الاجتماعية	خيري اجتماعي	اجتماعي خيري	الغرفة – تريس	15/01/1995	204	0	204	الدعم الصحي والتعليمي والمحتاجين	ممتاز
38	جمعية تريس وضواحيها الخيرية الاجتماعية	خيري اجتماعي	اجتماعي خيري	الغرفة – تريس	29/10/2001	152	4	156	الدعم للمحتاجين ومساعدة المرضى	ضعيف
39	جمعية ابي حميد الانصاري	اجتماعي خيري	اجتماعي خيري	مدودة	28/05/1997	58	0	58	دعم الطلاب وتقديم المساعدة	ضعيف
40	جمعية البر للتكافل الصحي و الاجتماعي	صحي اجتماعي	اجتماعي خيري	مدودة	04/02/2007	82	1	83	الاهتمام بالخدمات الصحية والنظافة	ضعيف
41	جمعية التيسير الخيري	خيري	خيري	تاربه	1999/4/26م	57	-	57	اقامة الزواج الجماعي/دعم/تدريب	جيد جدا
42	جمعية رعاية وتأهيل الصم والبكم	خيري اجتماعي	خيري اجتماعي	وادي حضرموت	2006/9/13م	153	-	153	تعليم/تدريب/تأهيل/دعم	ممتاز
43	جمعية التطوير الصحي والاجتماعي	صحي اجتماعي	اجتماعي خيري	العرض/مدوده/سيئو ن	2007/2/9م	45	-	46	تقديم الخدمات الصحية والعلاجية	جيد
44	مؤسسة الاحقاف للتنميهوالثقافه	تنموي ثقافي	تنموي ثقافي	سيئون	2006/6/23م	1	-	1	تنشر الوعي بالفرص الاقتصادية لمكافحة البطالة المساهمة في تطوير الوسائل التعليميه	جيد
45	مؤسسة دار الشفاء الخيري	صحي خيري	صحي خيري	سيئون	2008/2/28م	7	-	7	نشر الوعي الصحي والوقاية من الامراض والاهتمام بالمرضى	جيد
46	مؤسسة شباب المستقبل للتنمية الاجتماعية	اجتماعي تنموي	اجتماعي تنموي	سيئون	2009/8/16م	3	4	7	السعي لايجاد رواد المبدعين والموهبين في الشباب وتحفيز الفتاة على التعليم	جيد
47	مؤسسة دار ابن خلدون للتعاون الانمائي فرع سيئون	اجتماعي تنموي	اجتماعي تنموي	سيئون	2010/1/20م	44	-	1	تشجيع الفتاة / تطوير النخيل / تطوير انتاج العسل	ضعيف
48	ملتقى الشباب الطموح	ثقافي اجتماعي	ثقافي اجتماعي	سيئون	2010/2/11م	41	-	41	تنمية الشباب وابراز قدراتهم العلمية	ضعيف
49	ملتقى وادي حضرموت الشبابي	ثقافي اجتماعي	ثقافي اجتماعي	سيئون	2010/8/16م	44	-	44	إبراز قدرات الشباب الثقافي وتجميع جهودهم العلمية	حديث التأسيس
50	اتحاد شباب اليمن فرع الوادي والصحراء	اجتماعي	اجتماعي	وادي حضرموت	2009/2/14م	46	1	47	العمل على بث روح التعاون بين الشباب إنشاء مركز بحوث ودراسات في مختلف المجالات	جيد
51	ملتقى رواحل للتنميه الشبابيه	ثقافي اجتماعي	ثقافي اجتماعي	سيئون	2010/11/4م	45	-	45	تنمية قدرات الشباب واكتشاف مواهبهم وتوفير بيئة إعلامية ورفد الساحة الإعلامية	حديث التأسيس
52	منتدى حضرموت للمدربين	اجتماعي تنموي	اجتماعي تنموي	وادي حضرموت	2010/12/24م	55	-	55	رفع كفاءة الكوادر البشرية العاملة تبادل الآراء والأفكار العلمية	حديث التأسيس
53	ملتقى الطيف الشبابي	تنموي	اجتماعي تنموي	سيئون	2012/1/11م	44	0	44	رفع وعي الشباب ودعم التعليم	جيد
54	جمعية شحوح الاهلية	خيري	خيري	سيئون	2012/2/2م	66	0	66	تقديم الدعم + حل المشاكل	جيد
55	جمعية الود الخيرية	خيري	اجتماعي تنموي	سيئون	2012/3/16م	77	0	77	مساعدات + دعم الطلاب	جيد
56	حي الثورة التنموية الاجتماعية	تنموي اجتماعي	خيري اجتماعي	سيئون	2012/3/16م	66	0	66	مساعدة / تعليمي	جيد

م	اسم الجمعية	نوعها	النشاط	مكان نشاطها	تاريخ التأسيس	عدد الأعضاء			مخرجات الجمعية	مدى فعالية الجمعية (ممتاز،جيد،ضعيف)
						ذكور	إناث	جملة		
57	ملتقى ابناء السحيل التنموي الاجتماعي	تنموي اجتماعي	اجتماعي تنموي	سيئون	2012/3/30م	57	0	57	تعليمي / اجتماعي / مساعدة	جيد
58	منتدى السلامة	اجتماعي	خيري اجتماعي	سيئون	2012/4/29م	48	0	48	نشر الوعي التعليمي	جيد
59	جمعية المتقاعدين	اجتماعي	اجتماعي تنموي	سيئون	2012/7/13م	43	0	43		ضعيف
60	ملتقى صناع التجدد للتنمية	تنموي	خيري اجتماعي	بور	2012/9/12م	91	0	91	دعم التعليم / رفع مستوى الشباب	ضعيف
61	جمعية عيديد للتنمية الاجتماعية	تنموي اجتماعي	اجتماعي تنموي	عيديد	2012/9/21	62	0	62	تنمية الشباب / تعليمه / مساعدات	جيد
62	مجلس منظمات المجتمع المدني	تنسيقي اجتماعي	خيري اجتماعي	سيئون	2012/9/21م				تنسيق المنظمات / حلقات نقاش	جيد
63	جمعية شباب وادي حضرموت الاعلامية	اعلامية	اجتماعي تنموي	سيئون	2012/10/29م	53	0	53	دعم قدرات الاعلاميين وابرازهم	حديث التأسيس
64	جمعية الهدى للتنمية الاجتماعية	تنموي اجتماعي	خيري اجتماعي	تاربه	2012/11/29م	57	0	57	دعم الطلاب / مساعدات / حل قضايا	حديث التأسيس
65	مؤسسة دار السيدة خديجة	تنموي	اجتماعي تنموي	سيئون	2012/6/20م	5	0	5	نشر العلم / دعم الطلاب	حديث التأسيس
66	مؤسسة حق لحقوق الانسان والتاهيل	حقوقية	خيري اجتماعي	سيئون	2012/7/7م	4	0	4	بناء القدرات/الدفاع عن الحرية المساهمة في الحماية	حديث التأسيس
67	منتدى الطالب الجامعي بمدودة	تنموي	اجتماعية تنموية	وادي حضرموت	2014/1/9	44	0	44		حديث التأسيس
68	مجلس تنسيق منظمات المجتمع المدني للتنمية بسيئون	تنسيقي	تنسيقي اجتماعي	مديرية سيئون	2014/2/7	13	0	13		حديث التأسيس
69	منتدى بصمة امل الشبابي الثقافي للتنمية	تنموي	تنموي ثقافي	وادي حضرموت	2014/2/20	60	0	60		حديث التأسيس
70	جمعية ال حسان الاجتماعية	اجتماعي	اجتماعي	وادي حضرموت	2014/4/27	77	0	77		حديث التأسيس
71	جمعية رعاية وتاهيل حالات التوحد	اجتماعي	اجتماعي	وادي حضرموت	2014/5/20	44	0	44		حديث التأسيس
72	جمعية البدر النسوية التنموية	تنموي	اجتماعي تنموي	بور	2014/6/3	64	0	64		حديث التأسيس
73	ملتقى نادي المهندسين	تنموي	اجتماعي تنموي	وادي حضرموت	2014/9/25	119	0	119		حديث التأسيس
74	مؤسسة انوار المختار الاجتماعية التنموية	تنموي	اجتماعي تنموي	محافظة حضرموت	2014/1/6					حديث التأسيس
75	فرع مؤسسة حضرموت لمكافحة السرطان	صحي	اجتماعية	وادي حضرموت	2014/3/3	2	0	2		حديث التأسيس
76	مؤسسة زمزم للتنمية الاجتماعية	تنموي	اجتماعي تنموي	محافظة حضرموت	2014/3/11	5	0	5		حديث التأسيس
77	مؤسسة اصنع مهارة للتنمية	تنموي	تنموي	محافظة حضرموت	2014/4/29					حديث التأسيس
78	مؤسسة الوسط للتنمية	تنموي	اجتماعي تنموي	محافظة حضرموت	2014/5/29	1	0	1		حديث التأسيس
79	مؤسسة سمارة للتدريب والاستشارات	تنموي	اجتماعي تدريبي	محافظة حضرموت	2014/6/14	2	0	2		حديث التأسيس
80	مؤسسة الامل الطبية	صحي	اجتماعي صحي	محافظة حضرموت	2014/7/14	3	0	3		حديث التأسيس
81	مؤسسة ابن القيم التنموية	تنموي	تنموي	محافظة حضرموت	2014/11/9	1	0	1		حديث التأسيس

م	اسم الجمعية	نوعها	النشاط	مكان نشاطها	تاريخ التأسيس	عدد الأعضاء			مخرجات الجمعية	مدى فعالية الجمعية (ممتاز،جيد،ضعيف)
						ذكور	إناث	جملة		
82	منظمة الباحث الحضرمي التنموية	تنموي	تنموي	محافظة حضرموت	2014/12/14	5	0	5		حديث التأسيس
	الإجـــــــــمالي					4784	458	5242		

شركاء التنمية :

يعمل بالمديرية عدد من الصناديق والمنظمات الدولية والمحلية في مجال دعم مشاريع التنمية يمكن ان نعددها في الجدول التالي :

م	شركاء التنمية	مجال العمل
1	الصندوق الاجتماعي للتنمية	في مجال دعم التربية والصحة والمياه والبناء المؤسسي
2	مشروع الأشغال العامة	
3	شركة توتال النفطية	
4	منظمة اكسفام	تعمل في مجال الصحة والتدريب والنوع الاجتماعي
5	مشـــروع تعزيز الســـلام ودعم المرحلة الانتقالية	يعمل في مجال بناء قدرات وتعزيز مهارات المجالس المحلية وتقديم الدعم اللوجســـتي(الأثاث والتجهيزات)للمجالس المحلية،ويتوقع أن يسهم في تمويل البرنامج الاستثماري للمديرية

ثانياً /البيانات التحليلية لمديرية تريم من أجل تنمية واستغلال جميع مواردها المالية

نبذه عن المديرية :

الموقع والمساحة والسكان :

يقع وادي حضرموت على خط طول 46 - 51درجة شرق جرينتش وخط عرض 15 - 17 درجة شمال خط الاستواء و تقع مديرية تريم في الجزء الشرقي من محافظة حضرموت وهي أقرب إلى منطقة الوسط.

وتبعد مدينة تريم العاصمة الإدارية للمديرية بـ 35كم عن مدينة سيئون عاصمة الوادي وبـ 365كم عن عاصمة المحافظة المكلا . وبـ 685كم عن العاصمة صنعاء . حيث يحدها من الشمال مديرية قف العوامر ومن الجنوب مديرية ساه و غيل بن يمين ومن الغرب مديرية سيئون ومن الشرق مديرية السوم. كما تقدَّر مساحتها الإجمالية بـ 2894.5 كم2 وتقدَّر المساحة الصالحة للزراعة بـ 9927 هكتار المزروعة منها 3746هكتار

تتميز مديرية تريم كغيرها من مناطق اليمن بخصوبة عالية في الإنجاب وتكاثر سكاني بوتيرة عالية حيث بلغ عدد السكان حسب تعداد 2004م ما يقدر بـ(100.617) نسمه وتقديرات عام 2017م (149635) نسمة يشكل الذكور عدد (77416) بنسبة (52 %) والإناث عدد (72219) بنسبة (48 %) على أساس معدل النمو السنوي لمديرية تريم 3.34% ويبلغ متوسط عدد الأسرة بالمديرية 9.45 نسمه . وتقدر الكثافة السكانية بنحو (53 نسمة / كم2).

المجلس المحلي :

منذ ما قبل عام 1990م وتريم تعتبرا مركزا اداريا يتبع مديرية سيئون ويديرها مساعد مأمور وبعض الموظفين والاداريين وفي عام 1999 تم اصدار التقسيم الاداري الجديد والذي بموجبه حددت تريم مديرية يديرها مدير عام وحظيت باهتمام لا باس به وفي عام 2001م واستناد للقانون رقم 4 لعام 2000م تم انتخاب اول مجلس محلي بقوام 26 عضوا منتخبين من المواطنين في المراكز الانتخابية بالمديرية في الدائرتين 152 و 151 وبموجب القانون فان مدير عام المديرية رئيس المجلس المحلي معين بقرار اداري من السلطات المركزية .

والمديرية في نظام المجلس المحلي يتم اداراتها بما يلي :

- مدير عام المديرية رئيس المجلس المحل رئيس الهيئة الادارية.
- الامين العام نائب المدير العام نائب رئيس الهيئة الادارية.
- رئيس لجنة التخطيط والتنمية والمالية عضو.
- رئيس لجنة الخدمات عضو.
- رئيس لجنة الشؤن الاجتماعية عضو.

في الجانب الاداري :

يشكل الديوان اهمية كبيرة في اداة العمل بالمديرية حيث تعمل فيه عدة ادارات واقسام :

1. ادارة الشؤن المالية والادارية.
2. ادارة رقابة تحصيل الموارد المالية.
3. ادارة الاحصاء والمعلومات.
4. ادارة السكرتارية الفنية والمتابعة.
5. ادارة الواجبات الزكوية.

وقد شهد الديوان تطورا ملحوظا في تنظيم عمل السلطة المحلية وترتيب اعمال الأرشفة والسكرتارية وتنفيذ مخرجات اجتماعات الهيئة الادارية والمجلس المحلي.. غير ان الكفاءة لاتزال ضعيفة ويتطلب مزيد من التأهيل والتدريب والتقنيات الحديثة والارشفة والادارية الالكترونية.

النشاط الاقتصادي للمديرية :

الموارد الطبيعية

تتميز المديرية بسطح سهلي منبسط تحيط به سلاسل جبلية من الجهتين الشمالية والجنوبية ويقع على سطح المديرية عشرون وادياً منحدر من هضبتين أهمها وادي النعر وقوده وبايوت التي تصب في مجرى وادي عدم الذي ينحدر من الهضبة الجنوبية ، و وادي ثبي ووادي الخون التي تنحدر من الهضبة الجنوبية وتصب كل هذه الأودية في المجرى العام في سهل المديرية المسمى بوادي حضرموت حيث التجمعات السكانية والأراضي الزراعية والمعالم الأثرية والدينية. وتكمن الأهمية النسبية لهذه الهضاب في أنها تغذي المخزون المائي والسطحي للمديرية بالمياه ، كما أن بها العديد من أنواع الحجارة ومنها الحجر الجيري الذي يستخدم كمادة خامة في طلاء المساكن.

تتميز التركيبة الجيولوجية للمديرية بأن صخورها عبارة عن صخور رسوبية وتتميز هذه الصخور بأنها تحتضن بين طياتها المواد البترولية والنفطية حيث يتم الآن التنقيب عن النفط في كل من وادي الخون وعينات ومشطه ، كما توجد بعض أنواع الصخور التي تدخل في الصناعات الخفيفة مثل الحجر الجيري وبعض أنواع الصخور الأخرى.

التربة :

تتميز أغلب مناطق المديرية بأنَّ نوعية التربة السائدة فيها هي التربة الطينية والتي هي عبارة عن مخلفات السيول والأمطار ((الطمي)).

الموارد المائية :

نتيجة لظروف المناخ الحار والجاف في مديرية تريم كغيرها من مديريات وادي حضرموت أصبح الماء أثمن مورد لقيام الحياة ، وقد أدرك الأجداد ذلك فأنشئوا السدود والحواجز المائية للاستفادة من كل قطرة مطر . ونتيجة للإهمال ونزعات الملكية وتدفق السيول

الكبيرة فقد دُمرت أغلب هذه المنشآت وأصبحت أثراً بعد عين بل يمكن القول أنه لولا المياه الجوفية لأصبح وادي حضرموت صحراء قاحلة.

وقد أظهرت نتائج بعض الدراسات المائية ((السوفيتية و الفرنسية)) أنَّ المورد المائي لوادي حضرموت يتواجد في ثلاثة خزانات جوفية هي:

الخزان الأول ـ ويقع بين عمق 15 ـ 70 متر ، أما الخزان الثاني ويقع بين عمق 70 ـ 115 متر ، بينما الخزان الثالث يقع على عمق 115- 400متر ، كما أنَّ أغلب المناطق تتأثر بمياه السيول بشكل واضح ويظهر ذلك جلياً في ارتفاع منسوب المياه السطحية في الآبار .ولهذا فإن الأمر يتطلب منع حفر (الحوا بس) على مسافة 15م حرصاً على عدم التلوث ، وكذا التأكيد على منع الحفر العشوائي لآبار المياه والذي يصل في بعض الأحيان إلى طبقة (115م) والتي فيه يختلط الماء المالح بالحلو.

كما أكدت تلك الدراسات أنَّ كمية المياه المسحوبة من باطن الأرض خلال الأربعين عاماً الماضية قد ازدادت من 20 مليون م^3 إلى 159 م^3 في هذه السنوات من ناحية أخرى قدرت الدراسات أنَّ المياه المتدفقة من السيول عند قرية قسم بالمديرية تصل إلى 37 مليون م^3 في بعض السنوات.

كما توجد بالمديرية بعض العيون و الغيول المائية منها (الغبرة و الهيجاج و سويدف و العليه) إلا أن مياه هذه العيون و الغيول لا يستفاد منها كونها بعيدة عن التجمعات السكانية ووعورة الطرق المؤدية لها ومحدودية المياه التي تصب من هذه العيون.

الغطاء النباتي :

إنَّ توفر البيئة المناسبة لنمو الأشجار الحراجية والنباتات الطبيعية والوعي الاجتماعي المتمثل في تطبيق الأعراف الخاصة بحماية وصيانة الأشجار الطبيعية ، قد لعب دوراً أساسياً في الحفاظ على الغطاء النباتي في وديان المديرية المختلفة ـ كوادي ثبي ، والذهب ، و الخون وغيرها والتي تتميز بالتنوع الجيد حيث تنمو العديد من الأنواع النباتية الطبيعية والتي أهمها : العلب ، السمر ، السلم ، الصار ، الوهطة ، الضبيان ، الشخر ، النويعمة .....إلخ .والتي يستفاد منها كمراعي موسمية للنحل.. كما توجد بالمديرية العديد من الأشجار ذات الأهمية الاقتصادية ومنها : ـ

شجرة العلب (السدر) : ـ

تنتشر هذه الشجرة في جميع مناطق المديرية ، حيث يعتمد المزارعون تركها تنمو بشكل طبيعي و دون إزالة في الحقول سواءً المروية بالآبار أو الأراضي التي تروى بمياه السيول ويأتي اهتمام الناس بهذه الشجرة نتيجة الإدراك الكامل لما يمكن جنيه منها من منافع واستخدامات كثيرة فأزهارها مرعى أساسياً لنحل العسل ، حيث أنَّ العسل المنتج منها في جنوة الشتاء (أكتوبر) يسمى (البغيَّة) وهو أغلى وأجود أنواع العسل الحضرمي ، كما أنَّ أخشاب السدر (الحمر) صلبة ومقاومة لآفة الأرضة، لذلك يعتمد عليها الأهالي في بناء المنازل منذ القدم وثمارها تؤكل من قبل الإنسان والحيوان، وأوراقها مرعى جيد للحيوانات، كما أنَّ لها استخدامات طبية.

شجرة المسكيت (السيسبان) : ـ

من الأشجار التي انتشرت خلال السنوات الأخيرة وبرزت كمشكلة كبيرة تهدد الأراضي الزراعية ومجاري السيول في المنطقة، حيث تنمو في مجرى وادي عِدِمْ والمسيلة خارجة عن السيطرة، وقد غيرت بنموها العشوائي مجرى السيول وشكلت سداً يحجز الأتربة والمياه مما نتج عن وجودها في مجاري السيول ارتفاع المياه إلى مناطق لم يسبق لها أن ارتفعت إليها وبالتالي الأضرار الكبيرة بالبيوت السكنية في عدد من القرى، ولخطورة الانتشار العشوائي لهذه الشجرة يجب توضيح الآتي : ـ

1. أنَّ وادي المسيلة مجرى السيول المتدفقة من الوديان خاصة عِدِمْ وسرْ وثبي .
2. إنَّ نمو أشجار السيسبان في المجرى سواءً وسطه أو على ضفافه يؤدي إلى حجز الأتربة وترسبها و ارتفاع مستوى المجرى وفي النهاية أدى إلى مساواة الأرض المجاورة .
3. إنَّ نمو أشجار السيسبان أدى إلى أنَّ المجرى الوسطي (مكان مرور مياه السيول) أصبح ضيقاً للغاية حيث أنَّ عرضه يصل في بعض الأماكن إلى أقل من 5متراً .

وتعتبر هذه الشجرة مرتعاً خصباً لنحل العسل كما تعتبر أخشابها من النوع الجيد والذي يدخل في صناعة الأثاث وكذلك تستخدم أخشابها وقوداً للطهي وقرونها علف للماشية وإن كانت هناك جهود تبذل لإزالة هذه الشجرة فنرى إزالتها من عمق المجرى ومن على ضفاف المجرى.

الأحياء البرية :

من الأحياء البرية الموجودة بالمديرية (الضباء والغزلان) وتوجد هذه النوعين من الحيوانات في أغلب شعاب و وديان المديرية ولاسيما بمناطق القرية و دمّون و عيديد و وادي الهياج والأزرق و وادي الخون إلا أنَّ هذه الثروة الحيوانية مهددة بالانقراض نتيجة لعدم تنظيم عملية صيد هذه الحيوانات وعدم وجود محميات للحيوانات البرية في الجبال.

الجوانب الاقتصادية في المجال السياحي :

الأماكن والمواقع ألأثرية والسياحية:

تعد مدينة تريم من أجمل المدن اليمنية حيث تتميز بقصورها الفخمة والمبنية من الطين ومواد البناء المحلية والتي بناها عمال بناء مهرة من أبنائها الذين استطاعوا تكييف طرق البناء المحلية التقليدية لاستيعاب فنون العمارة الإسلامية واليونانية والشرق آسيوية وهو ما أكسب قطاع الثقافة والسياحة بالمديرية مكانة خاصة.

إنَّ عاصمة المديرية الحالية (مدينة تريم) كانت في السابق عاصمة لحضرموت القديمة ، وقد سميت باسم ملكها تريم بن حضرموت ابن سبأ الأصغر، كما أنها كانت العاصمة الدينية لحضرموت منذ القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي) فقد ذكر المؤرخون أنها كانت تضم (365) مسجداً و (300) مفتي من علماء الدين.

وتزخر المديرية بالعديد من المعالم الأثرية والمواقع التي لها جذب سياحي كبير رغم حيازة مدينة تريم على الخصوص على نصيب الأسد من كل ذلك ، وقد شمل المسح العام الذي نفذته شركة MEMAR الإيطالية الاستشارية عام 2000م لأهم المعالم التراثية بوادي حضرموت مديرية تريم ، والذي بدوره صنف جملة المعالم التراثية بالمديرية شاملاً ذلك : المواقع الأثرية ، المعالم الأثرية ، منشآت الري التقليدية ، السقايات ، الحصون ، الأسوار والأبراج والحصينات وغيرها . ولأهمية ذلك نعطي لمحة مختصرة عن هذه المعالم على النحو الآتـــــي: -

أ ـ منارة مسجد المحضار : ـ

من أشهر المعالم الأثرية بالمديرية ، بنيت من الطين عام 1222هـ الموافق 1801م حيث يصل ارتفاعها إلى 125 قدماً وقد بنيت من قبل أبناء البلاد نفسها وبمواد محلية ثم تم طلائها بالجير (النورة) وتعد آية فريدة في البناء والفن المعماري الحضرمي الأصيل . وتقع هذه المنارة في قلب مدينة تريم.

ب ـ القصور التـاريـخيـــة : ـ

تزخر مدينة تريم بالعديد من الآثار السياحية والقصور الفاخرة والتي جمعت في بناءها بين طراز الفن المعماري الحضرمي الأصيل والبناء الآسيوي و الملاوي، كما جمعت في ثنايا ذلك بعض اللمحات اليونانية الغريبة ومن أشهر هذه القصور الآتي :

1ـ قصر عشه 2ـ التواهي 3ـ دار السلام 4ـ حمطوط 5ـ قصر عبد الرحمن بن شيخ الكاف 6ـ قصر المنيصورة لابن يحيى 7ـ قصر القبة 8ـ سلمانه وغيرها من القصور الأخرى.

وقد تولت بعض الجمعيات المهتمة بالتراث محاولة ترميم وصيانة هذه المباني التاريخية إلا أنها حتى هذه اللحظة لم تلق العناية الكافية للمحافظة عليها وصيانتها وترميمها. كما تعود ملكية أغلب هذه القصور لأسرة آل الكاف الثرية المشهورة.

وتتميز هذه القصور بزخارفها ونقوشها ومنحوتاتها الخشبية العجيبة.

القطاعات الاقتصادية :

اهم القطاعات الاقتصادية الواعدة بالمديرية : (القطاع الزراعي و القطاع الصناعي و القطاع السياحي)

الخدمات في المديرية :

التعليم :

تعتبر مديرية تريم من المديريات العريقة في الاهتمام بالتعليم حيث أنشأت فيها المعلامات التي تهتم بتعليم الأطفال في جانبي القراءة والكتابة والتعاليم الدينية وفي مطلع الستينات من القرن الماضي أنشأت أول مدرسة للتعليم الأساسي أنشأتها جمعية الأخوة والمعاونة.

رياض الأطفال :

يوجد بالمديرية روضة أطفال واحدة حكومية وهي روضة الغناء و(3) تمهيدي أهلية وهي دار مصطفى و دار السقاف ومدارس النجاح ويقتصر تواجدها في مدينة تريم وقد بلغ الأطفال المقيدين بالرياض في العام 2009/2008م (480) طفل منهم ذكور (314) طفل والإناث (166) طفلة أما إجمالي المربين بالرياض الحكومية (8) وتغطي رياض الأطفال ما نسبته (10.5%) من إجمالي الأطفال للفئة العمرية 6 سنوات وتغطي نسبة (13.5%) فقط من إجمالي الملتحقين بالصف الأول.

التعليم الأساسي :

تتواجد في المديرية(44) مدرسة للتعليم الأساسي (15) بنين – (18) بنات – (11) مختلط كما أن جميع هذه المدارس تعمل في مباني مستقلة ماعدا مدرسة واحدة ويتطلب الأمر بناء مدارس للبنات بحيث يتم إنهاء التعليم في الفترة المسائية كما أن الأمر يتطلب بناء صفوف إضافية في كل من مدرسة عيديد للبنات وكذا بناء مدرسة للبنات في كل من عينات أما مدرسة الحد فقد تم بناء طابق خاص للبنات على أن يتم التفكير مستقبلاً في بناء مدرسة مستقلة للبنات أما 22 مايو فإن الصفوف التي سيتم افتتاحها قريباً ستحل المشكلة وكذلك هناك مدارس ضمن قيد التشييد و هي مدرسة البنات بالنويدرة والكودة والخليف و مدرسة المطار الأساسية و مدرسة باعلال الأساسية و ثانوية السويري للبنين و ثانوية الأحقاف للبنات و روضة الغناء للأطفال والتي هي ضمن البرنامج الاستثماري وقد بلغ إجمالي الطلاب المقيدين في المرحلة الأساسية في المدارس الحكومية للعام 2017 / 2018م (27094) طالب منهم ذكور (14327) طالب ويشكلون 53% والإناث (12767) طالبة وتشكل 47% أما الشعب الدراسية بهذه المدارس فيصل عددها إلى(723) شعبة ويصل معدل الازدحام بالشعبة الواحدة (38) طالب / شعبة.

أما التعليم الأهلي فتتواجد بالمديرية 3 مدارس وبلغ المقيدين للعام الدراسي 2018/2017م (2501) طالب وطالبة منهم ذكور (1678) طالب والإناث (823) طالبة ويشكل الطلاب المقيدين بالتعليم الأهلي 8 % من إجمالي المقيدين بالتعليم الأساسي فيما بلغ إجمالي الشعب 92 شعبة وبمعدل ازدحام 27 طالب بالشعبة الواحدة. و من ضمن المدارس التي تضررت من جراء سيول أكتوبر 2008م مدرسة قسم بنين تهدمت جزئياً و مدرسة ثبي للبنين تهدمت كلياً.

وإجمالاً فإن الطلاب المقيدين بالتعليم الحكومي والأهلي وصل عددهم للعام الدراسي 2018/2017م (29595) طالب وطالبة منهم ذكور (16005)طالب والإناث(13590)طالبه وبذلك يبلغ المعدل العام للالتحاق بالتعليم الأساسي بالمديرية للفئة العمرية 7 – 15 سنة 76 %

للجنسين بينما المعدل للذكور 79% والإناث 72 % ويتضح إن الذكور غالبيتهم ملتحقين بالتعليم أي أن نسبة 21% غير ملتحقين, أما نسبة الفتيات خارج نطاق التعليم 28% ويرجع ارتفاع النسبة إلى بُعد المدارس عن التجمعات السكنية والعادات والتقاليد وتدني المستوى المعيشي للسكان ونقص المدارس الخاصة بالفتيات وقلة المعلمات.

كما بلغ عدد المعلمين لعام 2018/2017م بالمديرية بمدارس التعليم الحكومي عدد (1007) مدرساً ومدرّسة منهم ذكور (930) مدرساً ويشكلون الغالبية العظمى والإناث (77) مدرّسة وبمعدل مدرس لكل 27 طالب, أما المدرسين بمدارس التعليم الأهلي 150 مدرس منهم (76) إنـــــاث وبمعدل مدرس لكل 17 طالب.

التعليم الثانوي :

تتواجد بالمديرية (8) مدارس للتعليم الثانوي فقط منها (3) بنين و(2) للبنات و(3) مختلط وقد وصل إجمالي الطلاب الملتحقين بمدارس التعليم الثانوي (4226) طالب وطالبة في العام الدراسي 2018/2017م منهم ذكور 2884 ويشكلون نسبة 68% والإناث 1342 طالبه وتشكل نسبة 32% , فيما بلغ عدد الشعب الدراسية بهذه المدارس 104 شعبة وبمتوسط معدل ازدحام بالشعبة الواحدة 41 طالب/ شعبة.

أما المدرسين بالمدارس الثانوية في الثانويات الحكومية للعام الدراسي 2018/2017م فيصل عددهم إلى 212 مدرس منهم ذكور 202مدرساً ويشكلون نسبة 95% والإناث 10 مدرسات وتشكل نسبة 5% بينما المتوسط العام للطلاب لكل مدرس 20 طالباً.

أما التعليم الأهلي فتتواجد بالمديرية 2 ثانويات وبلغ المقيدين للعام الدراسي 2018/2017م (244) طالب وطالبة منهم ذكور (220) طالب والإناث (24) طالبة ويشكل الطلاب المقيدين بالتعليم الأهلي 5 % من إجمالي المقيدين بالتعليم الأساسي فيما بلغ إجمالي الشعب 10 شعبة وبمعدل ازدحام 24 طالب بالشعبة الواحدة.

التأهيل العلمي للكادر التعليمي في المديرية:

يبلغ عدد المدرسين في مديرية تريم (1269) معلم ومعلمة ، ويتوزعون حسب مؤهلاتهم العلمية حسب النسب التالية (13%) شهادة إعدادية و(24%) دبلوم معلمين و(29%) ثانوية عامة و (18%) دبلوم بعد الثانوية بينما لا يحمل مؤهل جامعي سوى (16%) من إجمالي عدد المدرسين وهذا دون شك سوف يؤدي إلي تدني التحصيل العلمي للطلاب . ويتركز معظم المدرسين (74%) في المراكز الحضرية لمناطق المديرية بينما تعاني المناطق الداخلية، من نقص شديد في المدرسين.

الصحة :

يقوم القطاع الصحي في المديرية بتقديم الخدمات الصحية الأولية من خلال مستشفى واحد فقط موجود بالتجمع رقم 3 وأيضاً من خلال نظام المراكز الصحية والوحدات الصحية الموجودة في بعض مناطق المديرية. وتدار هذه الوحدات من قبل مساعدين أطباء وممرضين يقوموا بالكشف الطبي وإجراء بعض الفحوصات للمرضى وصرف بعض الأدوية، إضافة إلى حملات التطعيم وإعطاء الإرشادات الصحية .وتقدر نسبة السكان المستفيدين من خدمات الرعاية الصحية الأولية في حدود 74% وتختلف هذه النسبة من تجمع سكاني إلي أخر.

ومن المعروف للجميع بأن العام 2008م قد شهد الكوارث و السيول على مستو ى محافظة حضرموت و المهرة فقد كان مكتب الصحة و السكان من ضمن لجنة الطوارئ المشكلة بالمديرية للتعامل مع هذه الكارثة منذ الساعات الأولى فقد تم تشكيل لجنة طواري بالمستشفى قامت بالتعامل مع الحالات الطارئة و تهيئة المستشفى لاستقبال الحالات الخاصة و تشكيل فرق طبية للنزول الميداني بالتعاون مع السلطة المحلية و تم تفريغ بعض الكوادر الصحية للعمل مع الجمعيات الخيرية بالتنسيق مع مكتب الصحة و السكان بالوادي, و علية تم استقبال و علاج الحالات الطارئة و غير الطارئة للأخوة المتضررين و صرف الأدوية المجانية لهم و صرف ملفات ترقيد و فحوصات مخبريه و عمليات جراحية مجانية بالتعاون مع مكتب الصحة و السكان بالوادي و الصحراء و المؤسسات المدنية و الإغاثة المحلية و الدولية, كما تم استقبال فرق طبية من خارج المديرية و المحافظة لإقامة المخيمات الطبية و تم تهيئة الظروف المناسبة لعمل هذه الفرق الطبية.

تشير البيانات المتوفرة إلى أن نسبة الأسر التي تتحصل على الخدمات الصحية من مراكز الرعاية الأولية بلغت 55 % من إجمالي عدد الأسر في المديرية غير أن هذا لا يعبر عن الوضع الصحي في المديرية فالمنشئات القائمة تتركز في مناطق محدده. كما إن عدد الأطباء الذين يعملون في المديرية محدود.. والبيانات التي جمعت لكل عزلة أو تجمع سكاني على حده في مديرية تريم أظهرت أن هناك تباين في مدى توفر بعض الخدمات الصحية في تلك التجمعات.وهذه هي اهم المرافق الصحية المتواجدة في المديرية:

مستشفى حكومي عدد1
مراكز صحية : عدد 6
وحدات رعاية صحية اولية : 12
مراكز أمومة وطفولة : 1
المستوصفات الخاصة : 2
المراكز الطبية : 1

الامن :

تشهد مديرية تريم استقرار نوعيا في الامن بشكل عام مع وجود بعض الاختلالات بين الحين والاخر وبعض الاغتيالات للشخصيات ويوجد مركز امن في المديرية يقع في وسط المدينة يقدم خدماته المتواضعة لعموم المناطق المترامية الاطراف ويشهد نقصا حادا في الكادر والمعدات ويتطلب تدخلات واسعه ويقوم المركز من خلال قسم المرور بتنظيم حركة السير للمركبات والاليات والدراجات النارية التي تعتبر تريم اكبر مديرية اقتناء لها كوسيلة مواصلات شخصية لدى الاهالي وخاصة الشباب. كما يقوم قسم الاحول المدنية بصرف شهادات الميلاد والبطاقة الشخصية وكذا العائلية وتنظيم السجل المدني بشكل عام من مواليد ووفيات.

الكهرباء :

يعتبر فرع المؤسسة العامة للكهرباء منطقة وادي حضرموت أحد فروع المؤسسات الخدمية العاملة في إطار المديرية و يقدم خدماته في جانب إيصال و تأمين خدمة التيار الكهربائي إلى مختلف المستهلكين بالمديرية وتمتد خدمات هذا الفرع و نشاطه إلى عدد من المديريات المجاورة حيث يغطي مختلف مناطق تريم بالإضافة إلى منطقة تاربة بمديرية سيئون و المناطق الشمالية من مديرية ساه حتى عاصمة المديرية (مدينة ساه) والمناطق الواقعة بالوادي من مديرية السوم و حتى شعب نبي الله هود.

ويعد الفرع بذلك من أكبر فروع المنطقة الستة (تريم , سيئون , شبام , القطن , حريضة و دوعن)في عدد نقاط الاستهلاك و التي بلغت بنهاية عام 2008م عدد (19869) نقطة.

مياه الشرب :

يحصل سكان المديرية على احتياجاتهم من مياه الشرب من مصدرين أساسيين يتمثل الأول عبر الشبكة العامة أي عبر المؤسسة المحلية للمياه والتي تغطي نسبة56% من سكان المديرية وتشمل تجمعات مدينة تريم ويصل عدد المساكن المزودة بحنفيات المياه أو النقاط لهذه التجمعات (9425) نقطه في عام2008م ويعتبر حقل دمون بتريم الذي يحتوي على 8ابار ارتوازية المصدر الرئيسي لإمدادات المياه وتعتبر ذات جوده عالية حيث وصلت كمية المياه المنتجة من هذه الآبار في عام2008م 2.281.833 متر مكعب بينما بلغت كمية المياه المستهلكة والمباعة 1.179.832 متر مكعب وبمعدل استهلاك يومي للفرد 80 لتر/يوم أما الفاقد من المياه يصل إلى 17%.والذي يقدر بـ 371752متر مكعب .

وصف لمشاريع المياه القائمة :

يندرج في إطار هذه المشاريع مشاريع المياه الأهلية والخيرية وتعتبر المصدر الثاني لتموينات السكان بالمياه ويصل عددها 12مشروع وتغطي النسبة المتبقية من سكان المديرية(44%) وتحديدا في تجمع (ثبي حكمة) وتجمع (مشطة الخون) حيث يتزود السكان بواسطة الشبكات الأهلية وتعتمد هذه المشاريع على الآبار الارتوازية غير أن درجة نقاوة المياه متدنية خاصة في مناطق قسم والواسطة و الخون بالتجمع الثالث غير أنه يجرى العمل حالياً لاستحداث حقل مائي جديد واستبدال للشبكة مما سيحسن مستوى نقاوة الماء.

المشاكل التي تعاني منها بعض التجمعات والتي تتزود من الشبكة العامة هي :

- قدم و اهتراء الشبكة الفرعية الناقلة للمياه في بعض مناطق المدينة مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الفاقد.
- ارتفاع تكاليف خدمات الاشتراك والتوصيل للنقاط الجديدة.
- ارتفاع تسعيرة الاستهلاك المنزلي للمياه.

المشاكل التي تعاني منها بعض التجمعات والتي تتزود من الشبكة الأهلية هي:

- تشتيت مشاريع المياه و تناثرها.
- ضعف مقومات بعض المشاريع و تنظيمها.
- قدم الآبار الارتوازية في بعض المشاريع مما تسبب في انهياراتها.

خدمات الصرف الصحي:

تنعدم خدمة الصرف الصحي في المديرية بالرغم من أن مدينة تريم تعد من المدن الكبرى في الوادي من حيث الكثافة السكانية، ويعتمد سكان المديرية على تصريف المياه العادمة بواسطة حفر الراشحه(البيارات) غير أنها بعد تشبعها عاده ما تطفح وتسبب أضرار وأثار بيئية وصحية تساعد على انتشار البعوض وتلوث المياه، كما إن بعض الأسر في تجمع المدينة وبالذات الإحياء القديمة تستخدم الطريقة التقليدية في التصريف إلى مقالب وبيارات عموميه ومن ثم يتم ضخا واستخدامها لري المحاصيل الزراعية بواسطة الخلط غير أن هذه الطريقة هي الأخرى تلحق إضرار على البيئة والصحة.

وتجدر الإشارة انه قد تم الانتهاء في عام2004م من إعداد الدراسات والتصاميم لمشروع مجاري مدينة تريم وسيؤن وقد ساهم في تمويل هذه الدراسات الصندوق الكويتي للتنمية بتكلفه(250)ألف دولار وتقدر التكلفة الأولية لمشروع المجاري بحوالي60مليون دولار بتمويل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ويتوقع بدء التنفيذ في عام2008م ، غير أن الدراسات اقتصرت على التجمعات التي تتغذى بمياه الشبكة الحكومية العامة ولم تشمل التجمعات التي تتغذى من شبكات المياه الأهلية.

الطرقات :

تعتبر الطرق العامل الرئيسي لإحداث النهضة التنموية حيث تساعد على سرعة التنقل بين المدن والقرى وتسهم في خفض كلفة التسويق للمنتجات الزراعية وسرعة نقلها كما تعتبر أحد العوامل المساعدة لجذب الاستثمارات الخاصة. وشهدت مديرية تريم تطوراً ملحوظاً في الطرق الإسفلتية بل توسعت إلى خطوط مزدوجة وتقدر أطوالها ب (128.5) كيلومتر غير انه لا تزال هناك أحياء ومناطق طرقها ترابية تسبب أضرار صحية ناتجة عن الغبار و الأتربة التي تنشره وسائل المواصلات كما إن هناك بعض الطرق تم ردمها وتسويتها وتجهيزها للإسفلت مره أخرى والى جانب هذه فان المديرية بأمس الحاجة إلى استكمال الطرق الداخلية الفرعية لأحياء المدينة ومناطق المديرية.

أنظمة إدارة الموارد المائية :

منذ زمن بعيد تم أنشاء السدود والحواجز المائية في العديد من الأودية وإقامة المضالع التي تنظم مجرى وادي المسيلة. وهي عبارة عن نظم تقليدية وقد كان لها الأثر كبير في حماية التربة من الانجراف.. وقد تم مؤخراً إنشاء سد عينات وكذلك إقامة بعض مشاريع الحماية لبعض المناطق ويحتاج الأمر إلى اهتمام كبير لإقامة الحواجز والمصائد المائية وترميم السدود و المضالع في قرى الوادي وكذلك السواقي التي تنظم توزيع المياه أثناء الأمطار حيث توجد بالمديرية عدد (21) مضلعة وتقع معظمها بمجرى وادي المسيلة من الردود جنوباً إلى قسم شرقاً ومن أهمها : سد النقره ومضلعة الشحب و فضلون وباضفاري وبن سهيل والمصب و متَّاش و الحيمورة و الحجيمة وعبادي و الموشحي.

المشاكل التي تعاني منها أنظمة الري القديمة :

1- ضعف الصيانة للمضالع والقنوات والمراصد.
2- انتشار أشجار السيسبان على المجرى.
3- جرف السيول لبعض الحواجز المائية.
4- الزحف العمراني للرقعة الزراعية مما تسبب في تحويل بعض المجاري.
5- البناء على مجاري السيول.

أنظمة حديثة :

وفي الآونة الأخيرة وتحديدا في عام 2002م تم إنشاء سد عينات بالتجمع رقم (4) والذي يشكل مصدر حماية للمناطق المجاور وتجدر الإشارة بأنه في الآونة الأخيرة تعرض لبعض التصدعات من جراء تدفق السيول الأخيرة وبحاجة إلى صيانة كما تم انشاء عبارات وجسور ارضية لمنع انقطاع الطرقات بسبب جريان مياه سيول وادي عدم في منطقة الردود ومياه واديي عدم وسر في منطقة السويري ولايزال التدخل مطلوبا في عمل جسر لمناطق مشطة وخباية وروغه والكوده في مقطع فضلون شرق تريم.

القطاع الخاص :

يشكل القطاع الخاص رافدا مهما للتنمية الاقتصادية بالمديرية ويأتي في مقدمة هذه الأنشطة.

النشاط الزراعي :

منذ زمن كانت الزراعة العنصر الرئيسي لتنمية الموارد والمصدر الغذائي الاهم غير انها انحسرت في الفترة الأخيرة لعدة اعتبارات منها غلاء مادة المحروقات للمزارعين وكذا الادعاءات الجائرة للرقعة الزراعية وتحويلها الى مخططات سكنية وايضا عدم وجود تسويق للمنتجات بشكل لائق.

النشاط الحرفي والصناعي :

تتميز تريم من زمن بالأعمال الحرفية في الخزف والنجارة وصناعة الخوص وحياكة الملابس وبعض الصناعات.

مصانع المكيفات الصحراوية :

من الابتكارات التي ابدعها شباب تريم صناعة مكيفات صحراوية بجودة عالية انتشرت في عموم المحافظات الصحراوية اليمنية بل وصدرت الى خارج اليمن في السودان وبعض الدول الاخرى.

صناعة برادات الماء :

ابتكرت في تريم طريقة انشاء برادات الماء بالمواد الخرسانية ثم تطلى بالسيراميك في اشكال جميلة جدا وبأسعار مناسبة.

ثالثاً /البيانات التحليلية لمديرية القطن من أجل تنمية واستغلال جميع مواردها المالية

السمات والخصائص العامة للمديرية:

الموقع والمساحة والسكان :

تقع مديرية القطن في الجزء الشمالي الغربي من محافظة حضرموت وفي إطار الجزء الأوسط من وادي حضرموت ، تحدها من الجنوب مديرية وادي العين وحوره ومن الشمال مديريتي القف وحجر الصيعر ومن الشرق مديرية شبام ومن الغرب مديرية العبر وجزء من مديرية حجر الصيعر.

وتعتبر مدينة القطن العاصمة الإدارية للمديرية وترتبط بطريق إسفلتي مع مركز وادي حضرموت سيئون بطول (43) كيلومتر بينما ترتبط بعاصمة المحافظة المكلا بطريق إسفلتي بطول(286) كم وتبعد عن العاصمة صنعاء بحوالي 606 كم. ويوجد بالمديرية (4)احياء و (386) قرية .

وتبلغ المساحة الجغرافية الكلية للمديرية(3135) كم مربع ما يعادل(313.5 ألف هكتار) منها (25 %) تمثل المساحة الرعوية الطبيعية، أما الأراضي القابلة للزراعة وفق نظم الري فتقدر مساحتها بـ 34850.8 هكتار (11% من المساحة الكلية) حيث تزرع ما يقارب14.6% من تلك المساحة بنظام الري بالآبار الجوفية وبمياه السيول .

وتضم المديرية (4) اودية هي هينن ومنوب وحذيه وسروتمر بالمديرية السيول النازلة من اودية (دوعن وعمد ووادي العين).

وبلغ عدد سكان المديرية في عام 2004م (64248) نسمه وفقاً للتعداد العام للسكان والمساكن لعام 2004م بينما يقدر في عام 2017م (95548) نسمة على أساس معدل النمو السكاني للمديرية والبالغ 3.51% يشكل الذكور منهم 50.7% والإناث 49.3%ويشكل سكان المديرية 14.3% من إجمالي سكان مديريات الوادي و6.2% من إجمالي سكان المحافظة .

المجلس المحلي

وفقاً وقانون السلطة المحلية رقم (4) لعام 2000م تم تشكيل المجالس المحلية وتتكون المديرية من دائرة نيابية واحدة هي الدائرة (153) ودائرة انتخابية واحدة للمجلس المحلي بالمحافظة و(13) مركزاً انتخابياً للمجلس المحلي بالمديرية ويتكون المجلس المحلي بالمديرية من (20)عضواً منتخباً بما فيهم الهيئة الادارية للمجلس المحلي (4)أعضاء إضافة إلى رئيس المجلس المحلي المعين ، أما مهام واختصاصات المجلس المحلي فقد تضمنها قانون السلطة المحلية ومن ابرز هذه المهام فتتلخص في:

- إعداد البرامج والخطط والموازنات الاستثمارية
- ممارسة عملية الرقابة والإشراف على أجهزة السلطة التنفيذية.

الهيئة الإدارية:

تعتبر المحرك الرئيسي لنشاط المجلس المحلي وتعقد اجتماعاتها الدورية نصف شهرية .. وهي تقوم بإعداد مشاريع البرامج للمجلس وتتابع تنفيذ القرارات وأداء المناقصات ، ويترأسها المدير العام ، وتضم في عضويتها الأمين العام ورؤساء اللجان الثلاث المذكورة .

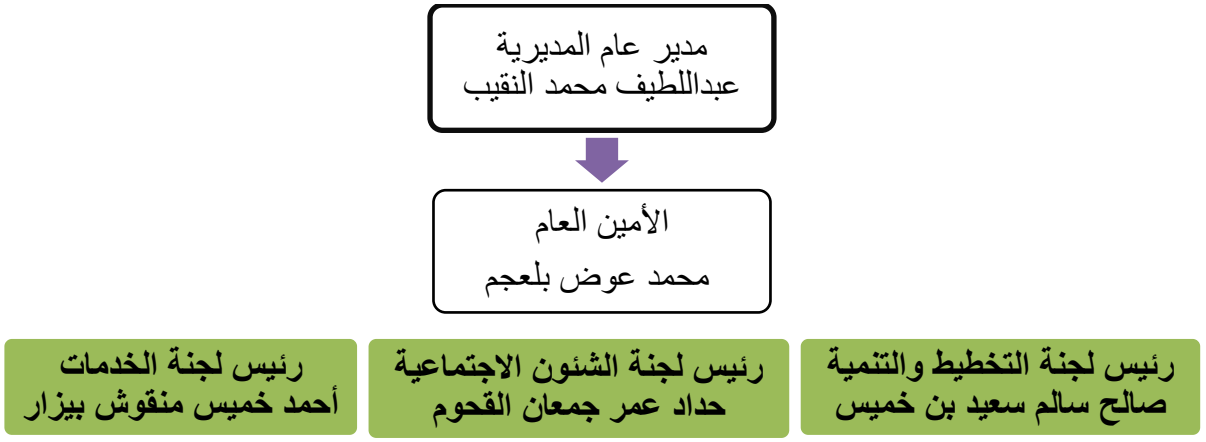

كفاءة المجلس المحلي

تعثر عمل المجلس المحلي خلال عامي 2017م و2018م بسبب تردي الاوضاع الامنية وعدم تجاوب السلطات العليا مع توصيات المجلس باعادة بناء وترميم وتاهيل المرافق الامنية المدمرة جراء اعتداءات القاعدة عام 2015م و 2016م ورفد المديرية بالافراد والمعدات والاسلحة لتعزيز الامن العام واقتصر عمل المجلس في هيئته الادارية حيث تعقد الهيئة اجتماعاتها بانتظام

م	البيان	2016			2018		
		مخطط	منفذ	النسبة	مخطط	منفذ	النسبة
1	اجتماعات الهيئة الادارية	24	19	79	24	15	63
2	القرارت المتخذة	41	41	100	15	14	93
3	التكاليف المتخذة	35	26	74	14	12	86
4	التوصيات	-	-	-	-	-	-

الخدمات في المديرية:

التعليم

شهدت مدرية القطن نماذج من التعليم الأهلي فقد أسس السلطان علي بن صلاح القعيطي مدرسة الهدى في الثلاثينيات من القرن الماضي وأوقف لها عدد من ممتلكاته وهي أول مدرسة للبنين ثم الحق بها قسم للبنات واستقدم لها من ساحل حضرموت الشيخ سعيد عوض باوزير للإشراف على المدرسة.

التعليم الاساسي

عدد مدارس التعليم الاساسي بالمديرية (46) مدرسة منها (7) مدارس ذكور و(8) مدارس اناث و(31) مدارس مختلطة واجمالي عدد الشعب 518 شعبة وعدد الطلاب (18179)طالب وطالبة الذكور(9873) والاناث(8306).

التعليم الثانوي

عدد الثانويات بالمديرية (4) منها للذكور (2) وللانا ث (2) وعدد الشعب (39) شعبة منها (21) للذكور و (18) للاناث وعدد الطلاب (2079) طالب وطالبة الذكور(1121)والاناث (958).

رياض الاطفال

توجد بالمديرية روضة اطفال واحدة حكومية (1) وعدد الاطفال (178) الذكور (83) والاناث (95)

التعليم الاهلي

توجد مدرسة واحدة هي مدارس الابداع الاهلية بها مدرسة اساسية فيها (27) شعبة الذكور(18) والاناث (9) وعدد الطلاب (581)الذكور (409) والاناث (172) اما القوى العاملة في الاساسي (60) الذكور (25) والاناث (35).كما تضم مدرسة ثانوية واحدة بها (7) شعب الذكور (4) والاناث (3) والقوى العاملة بها (13) كما تضم مرحلة التمهيدي وبها (6) شعب (3) ذكور و (3) اناث واجمالي الاطفال (80) الذكور (54) والاناث (26) والقوى العاملة فيها (5) اناث .

اما القوى العاملة بمكتب التربية والتعليم بالمديرية (916) موظف حسب واشر اغسطس 2018 م موزعين كالاتي :

النوع	معلمين		اداريين		اجمالي	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
التعليم الاساسي	529	106	9	6	625	112
التعليم الثانوي	66	11	11	5	82	16
روضة الامل		10	1	4	1	14
الادارة	0	0	23	3	23	3
التوجية	0	0	14	0	14	0
متقاعدين ومتوفين	9	2	8	0	17	2
منتدبين ومتفرغين	5	0	2	0	7	0
الاجمالي العام	609	129	160	18	769	147

الصحة

يشرف مكتب الصحة والسكان بالمديرية على الخدمات المقدمة من المرافق الصحية العاملة بالمديرية.

مستشفى القطن

يوجد بالمديرية مستشفى واحد في مدينة القطن به (104) سرير وعدد (10) عيادات تخصصية هي الباطنية والجراحة العامة والعظام والعيون والمسالك البولية والانف والاذن والحنجرة والاطفال والامراض الجلدية والنساء والولادة والأسنان بالإضافة الى العيادة العامة وعيادة الطوارئ .

كما يوجد مركز للكلية الصناعية بمستشفى القطن به عدد (25) مكينة غسيل حيث بلغ عدد جلسات الغسيل للعام 2017م (9129) جلسة وبلغ عدد المرضى المترددين على المركز (418)مريض .

المراكز الصحية

يوجد بالمديرية اربعة (4) مراكز صحية في مناطق العقاد والجوادة ومنوب وهينن بالاضافة الى مركز الامومة والطفولة بالمستشفى

الوحدات الصحية

عدد الوحدات الصحية بالمديرية (20) وحدة موزعة على مناطق المديرية

المنشئات الصحية الخاصة

كما توجد بالمديرية اكثر من (66) منشئة صحية تضم مستوصفات طبية عيادات خاصة وصيدليات ومخازن ادوية ومختبرات ومراكز اشعة وعلاج طبيعي المرخص منها (14) والبقية غير مرخصة او في طور المعاملة .

المياه والصرف الصحي

تشرف المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي على تقديم خدمات المياة والصرف الصحي بالمديرية حيث تغطي خدمات المياة اكثر من 80% من السكان عبر شبكة المؤسسة البالغ طولها (258752)متر وعدد المستفيدين من الخدمة (73800) نسمة وعدد نقاط المشتركين (9636) نقطة . المنزلي منها (7532) والتجاري (328) والحكومي (95) والانشائي (525) ودور العبادة (259) وبلغت المياة المستهلكة للعام 2017م (3439591) متر مكعب واجمالي الايرادات (194905200) ريال .

مشاريع المياة الاهلية

توجد بالمديرية عدد (8) مشروع اهلي هي هينن والشكيلين والعجلانية والمدهر ومنخر وعرض بلعلا ووادي سر العريض ووادي خونب وتشرف المؤسسة المحلية للمياة فنيا على هذه المشاريع .

خدمات الصرف الصحي:

تنعدم خدمة الصرف الصحي في المديرية ويعتمد سكان المديرية على تصريف المياه العادمة بواسطة الحفر الراشحه (البيارات) غير أنها بعد تشبعها عاده ما تطفح وتسبب أضرار وأثار بيئية وصحية تساعد على انتشار البعوض وتلوث المياه، كما أن بعض الأسر في مدينة القطن تستخدم الطريقة التقليدية في التصريف إلى مقالب وبيارات عموميه ومن ثم يتم ضمها إلى الصهاريج لنقلها بعيدا عن التجمعات غير أن هذه الطريقة هي الأخرى تلحق أضرار على البيئة والصحة وقد تكون اشد خطرا من الأولى عند توقف التصريف ، وهناك مشروع للصرف الصحي لمدينة القطن غير أنه لم يعمل كاملا واقتصرت تغطيته على عدد (80) منزلا كمرحلة اولى . كما يوجد مشروع صرف صحي لمنطقة العقاد .

الكهرباء

تغطى المديرية بشبكة كهرباء وادي حضرموت وبلغ عدد المشتركين في خدمة الكهرباء بالمديرية لعام2017م (16439)مشترك بين نقطة سكنية وتجارية وحكومية وقيمة مبيعات الكهرباء (866571708.32) ريال وتصل نسبة التغطية ما يقارب 96 %من السكان وتمثل النسبةالمتبقية4% المخططات الجديدة وبعض التجمعات المتباعده في الوديان .

الاشغال والطرق والجسور

اغلب طرق المديرية رملية او حصوية باستثناء الخط الاسفلتي الدولي العام الذي يمر بالمديرية اما الجسور فهي جسور ارضية بالاسمنت المسلح والتي لايتجاوز طولها 500 متر.

النشاط الاقتصادي بالمديرية

يعتمد اقتصاد مديرية القطن بدرجه أساسيه على النشاط الزراعي بمكوناته الثلاثة(النباتي والحيواني وتربية نحل العسل) و تمثل المساحة الرعوية الطبيعية (25%) ويحتل الدرجة الثانية النشاط التجاري و الأنشطة الحرفية مثل أعمال الخوص وإنتاج اللبن (المدر) ويمارس بعض سكان المديرية بعض الأنشطة المرتبطة بالوظائف الحكومية والعمل لدى شركات القطاع الخاص , بينما يمارس البعض

الأخر أعمال البناء ، كما تعتمد نسبة بسيطة من سكان المديرية على التحويلات المالية من الخارج والتي تأتي من المغتربين من أبناء المديرية في دول الخليج العربي وخاصة في المملكة العربية السعودية الشقيقة .

الزراعة

حيث تشكل الأراضي الزراعية ما يقارب 11% من مساحة المديرية والمستغلة منها ما يقارب 14.6%و تمثل المساحة الرعوية الطبيعية (25%) من مساحة المديرية وعدد الابار (991) بئر منها ابار مفتوحة (442) وابار ارتوازية (396) وابار ارتوازية عميقة (153) ويعد النشاط الزراعي النشاط الاقتصادي الأكثر تميزا وذات أهميه في المديرية ويشكل الرافد الرئيسي في المساهمة في الناتج الإجمالي المحلي ويسهم في تأمين احتياجات سكان المديرية من التمور واللحوم و الخضار والفواكه وجزء من الحبوب والتي تعتبر مصدرا هاما ورئيسيا لتحقيق الأمن الغذائي للأسر الزراعية ولبقية السكان حيث يستوعب هذا النشاط بمكوناته الثلاثة (النباتي والحيواني وتربية نحل العسل) ما يقارب (32.5%) من إجمالي قوة العمل (النشطين اقتصاديا)

وقد ساعد على نمو هذا النشاط عدد من العوامل والمزايا النسبية والمقومات الطبيعية والبشرية أبرزها ما يلي:-

1- توفر الأراضي الصالحة للزراعة وخصوبة التربة و إمكانية استصلاح الأراضي.
2- توفر الموارد المائية.
3- توفر الأيدي العاملة الماهرة التي تمارس الأنشطة الزراعية .

وهذه المزايا النسبية تفتح آفاق مستقبلية للمديرية لتوظيف الإمكانيات المحلية واستغلال الفرص المتاحة لتعزيز وتطوير القطاع الزراعي ورفع مساهمته في التنمية المحلية والتخفيف من الفقر لسكان المديرية .

خدمات الإرشاد الزراعي البيطري :

يوجد بمديرية القطن ضمن قوام مكتب الزراعة وحدة ارشاد زراعي بها (9) مرشدين زراعيين في مختلف التخصصات الزراعية ووحدتين للبيطرية بها (3) مرشدين بيطريين تقدم الخدمات الارشادية والبيطرية للمزارعين ولمربي الثروة الحيوانية بالمديريةويعاني قسم الارشاد الزراعي والبيطري من عدة صعوبات أهمها :

1- نقص الكادر الفني .
2- عدم توفر العلاجات البيطرية والمبيدات الزراعية والاسمدة.
3- قلة النزولات الميدانية على المزارعين بسبب قلة الاعتمادات المالية .

التجارة والصناعة

يعتبر قطاع الصناعة والتجارة من القطاعات الواعدة والذي يسهم في خلق فرص العمل غير أن هذا النشاط يقتصر علىالمحلات التجارية للبيع بالجملة والتفرقة و ورش الحدادة والنجارة ومصنع الغاز ومعامل تحلية المياه ومعامل النورة والجبس ومعامل البلوك والخيش الاسمنت والمدر (اللبن الطين)و في الصناعات الحرفية تشتغل عدد من الأسر في مناطق المديرية في صناعة الخوص وتنتج المكل ، المحامل ، لحفظ الخبز وتمور النخيل والمضيلوالمكانس وتعود هذه المنتجات بالدخل المادي للعديد من الأسر التي تمتهنها . كما تعمل بعض الأسر في الأرياف على صناعات الفحم النباتي وفي الآونة الأخيرة تم افتتاح دورات دراسية مهنية لتعليم الخياطة والحياكة والتطريزوالكوافير بدعم من منظمات المجتمع المدني .

الفئات التجارية :

- جملة / مواد غذائية – ادوية - عسل - لحوم جامدة ودجاج – اجهزة الحاسب الالي – ادوات كهربائية – مواد بناء
- التجزئة / المواد الغذائية والبقالات – بيع الغاز المنزلي – بيع العسل – اقمشة وادوات التجميل – مواد بناء – مواد مياه– ادوات منزلية – مواد كهربائية – بيع جوالات – محطات محروقات – مخازن أدوية – معارض السيارات – ادوات مكتبية – بيع ساعات – بيع نظارات – ألعاب أطفال – مواد استهلاكية – ادوات زراعية – قطع غيار سيارات .
- استيراد / اقمشة وادوات التجميل – مواد بناء -ادوات منزلية – مواد كهربائية– ادوية - ألعاب أطفال – مواد استهلاكية – ادوات زراعية – قطع غيار سيارات– مواد بناء – مواد غذائية – سيارات .
- تصدير : منتجات محلية .
- حرف / خياطة – المطاعم – المجوهرات – ورش الاثاث المنزلي – البناشر وتغير الزيوت – تنجيد السيارات – محلات المغاسل – المخابز والافران – الحفارات – معامل الثلج والآيسكريم – معامل البلوك - ورش الادوات المنزلية – الطواحين – المعاصر – ورش وسائل النقل .

- ❖ خدمات / النفطية والغازية – تخليص جمركي – مكاتب عقارية – الصرافة – اتصالات – معاهد التدريب والتأهيل –خدمات تجارية .
- ❖ مقاولات / مقاولات حدائق ومباني وطرق و مقاولات معمارية وغير معمارية .
- ❖ الشركات / محدوده – تضامنية – مساهمة .
- ❖ منشأة صناعية / كبيرة – صغيرة

الصناعات:

تضم مديرية القطن عدد من الصناعات الصغيرة والتحويلية والتي هي بحاجة الى رعاية واهتمام من قبل السلطة المحلية بالمديرية والوادي والصحراء من خلال متابعة الصناديق المانحة لإدراج صناعات مديريتنا ضمن برامجهم وخططهم لتحصل هذه الصناعات على دعم.

صناعات حرفية :

الذهب والفضة – ورش الحدادة - النجارة– صناعة المكيفات.
صناعة الخوص والمكانس والمضيل (الشطف) – صناعة الفحم – الخياطة والتطريز .
البناء – النورة– الزراعة – الرعي– صناعة الخزفالتي تساعد على خلق فرص عمل لبعض الاسر ذات الدخل المحدود.

القطاع الخاص

ساهم القطاع الخاص في التنمية بالمديرية من خلال النشاط التجاري والعقاري والصناعي والزراعي والصحي عبر الاستثمار في معامل تحلية المياة والكسارات وخلاطات الاسفلت ومحطات المحروقات ومصنع الغاز المنزلي وتشييد الفنادق والمستوصفات الطبية والمدارس الاهلية ورياض الاطفال وصياغة الذهب والفضة وصناعة الخزف والنورة ومعامل الخياطة والتطريز واستصلاح الاراضي الزراعية .

السياحة

توجد بالمديرية عدد (8) مواقع اثرية هي جامع الريضة وقباب الهدار وقصر السلطان علي بن صلاح القعيطي وحصن المنارة وحصن نابت وقبر نبي الله صالح وكوت صلاح احمد لحمدي وقبر الصحابي كعب بن زهير كما يوجد بالمديرية فندق و (3) بنسيونات و (3) مكاتب سفريات.

الموارد البشرية في المديرية :

المكاتب التنفيذية العاملة بالمديرية وعدد الموظفين لكل مكتب حسب مؤهلاتهم العلمية

م	الجهاز التنفيذي	عدد العاملين بالمرافق			الرسميين			المتعاقدين			المؤهلات لكل فرد للرسميين											
											جامعي		دبلوم		ثانوية		اعدادية		ابتدائي		اقل	
		ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
1	الإدارة المحلية	38	0	38	38	0	38	0	0	0	11	0	2	0	6	0	19	0	0	0	0	0
2	الصحة والسكان	249	34	283	246	30	216	37	4	33	35	8	161	22	40	8	17	1	7	0	0	0
3	التربية والتعليم	821	100	921	921	100	821	0	0	0	291	25	125	15	338	56	45	4	22	0	0	0
4	الأشغال والطرق	30	1	31	43	1	27	4	0	4	7	0	2	0	13	0	1	0	2	1	7	0
5	الاتصالات	13	0	13	13	0	13	0	0	0	0	0	0	0	5	0	3	0	4	0	1	0
6	الكهرباء	57	0	57	53	0	53	4	0	4	2	0	8	0	18	0	5	0	24	0	0	0
7	المياه	82	0	82	81	0	82	1	0	1	6	0	4	0	17	0	33	0	19	0	2	0
8	مكتب الزراعة	43	1	44	44	1	43	0	0	0	15	0	5	0	6	0	1	0	18	0	3	0
9	المالية	14	4	27	18	4	14	0	0	0	6	1	14	1	2	1	1	1	1	0	0	1
10	صندوق الرعاية	4	2	6	4	1	4	6	2	0	1	0	0	0	3	0	0	2	0	0	0	0
11	الصناعة والتجارة	5	0	5	5	0	5	0	0	0	0	0	1	0	3	0	1	0	0	0	0	0
12	الثقافة	4	0	4	4	0	4	0	0	0	1	0	2	0	0	0	1	0	0	0	0	0
13	الشؤون الاجتماعية	5	5	0	5	0	5	0	0	0	2	0	2	0	0	0	0	0	1	0	0	0
14	الاحصاء	3	0	3	3	0	3	0	0	0	1	0	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0

15	السياحة	1	1	0	1	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0	1	0	1	1	0	0	0	0
16	الضرائب	12	12	0	11	12	0	11	0	1	0	2	1	0	1	11	0	11	12	0	0	0	2
17	بريد القطن	7	7	2	4	9	2	4	0	4	3	2	5	0	0	0	0	5	1	1	0	1	1
18	هيئة الاراضي	18	18	1	14	19	1	14	0	4	1	5	3	0	1	0	6	0	2	0	3	1	0
19	امن القطن	97	97	2	99	99	2	97	2	0	0	0	7	0	2	0	16	1	46	1	24	2	0
20	الاوقاف	4	4	0	0	4	0	0	0	4	0	0	2	0	0	0	0	0	2	0	0	0	0
	الاجمالي	1477	1477	152	1607	1658	152	1455	139	54	9	63	392	34	331	38	486	67	179	9	128	2	16

الاحتياجات التدريبية

1. دورات في الادارة (تخطيط- –تقييم- تنظيم- رقابة)
2. دورة في الجوانب المحاسبية والمالية
3. دورات في مجال المناقصات

الموارد المالية بالمديرية

- تختص الإدارة برقابة تحصيل الموارد المالية (محلية ومشتركة) وفق التشريعات المتعلقة بها , من قانون السلطة المحلية رقم (4) لسنة 2000م ولائحتة التنفيذية واللائحة المالية , وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (283) لسنة 2001م بشأن تحديد قيم أوعية الرسوم المحلية والمشتركة , وكافة التشريعات ذات العلاقة. وهي أحد إدارات ديوان المديرية , وتعمل تحت إدارة وإشراف المدير العام للمديرية , وتقوم بمهامها وواجباتها المنصوص عليها في المادة رقم (23) من اللائحة التنظيمية لدواوين المحافظات والمديريات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم (265) لسنة 2001م.
- يعمل بها الآن موظف واحد فقط وهو مدير الإدارة, حسب قرار التعيين الصادر من وكيل محافظة حضرموت لشؤون الوادي والصحراء رقم (137) لسنة 2012م,وذلك لتقاعد أثنين من موظفيها.
- تقوم الإدارة بإعداد التقارير المفصلة المطلوبة عن مستوى تحصيل الموارد المالية المحلية والمشتركة (ومقارنتها بالتقديرات المخططة وإيضاح مكامن القصور وإقتراح المعالجات) ثم تقديمها للمجلس المحلي في حالة إنعقادة, والمكتب التنفيذي(يناير- إبريل – يوليو – اكتوبر) , والهيئة الادارية(يناير- إبريل – اغسطس – اكتوبر) وفق خطط الإجتماعات,ليتم مناقشتها لبيان مكامن القصور , ووضع الحلول والمعالجات الممكنة

والمشاركة في اللجان المشكلة للنزول على المكاتب المعنية ,والقيام بالإحصائيات واعداد الرسائل وتعميم التوجيهات الصادرة من الوكيل والمدير العام ...

- حفظ الارقام والإحصائيات إلكترونياً رغم عدم وجود كمبيوتر خاص بالإدارة , وتزويد الإدارات بالأرقام والتقارير سوى في الديوان او الادارة العامة للموارد بديوان وكيل المحافظة لشؤون الوادي والصحراء.

الإحتياجات :

تعرضت إدارة رقابة الموارد المالية للعبث والنهب في الأحداث التي تعرض لها ديوان المديرية سابقاً وتم نهب المكيف والكمبيوتر الخاص بالإداراة وبعض الاثاث , ولم يتم تزويدها بكل ذلك الى الأن , كما تحتاج لخط تليفون للتواصل مع المكاتب المعنية. وتحتاج إلى موظفين عدد أثنين .

الموارد المحلية غيرالمستغلة :

1. رسوم الدعاية والاعلان كانت من إختصاص مكتب الاشغال وحولت الى صندوق النظافة والتحسين بموجب قرار الهيئة الادارية بالمحافظة محضر اجتماع رقم (8) المنعقد 2009/4/29م.ولم يتم تحصيلها وتوريدها بصورة صحيحة .
2. رسوم وسائل الترفية من حدائق ومسابح وغيرها.
3. رسوم التطعيم الحيواني والنباتي.
4. الرسوم على سيارات نقل الركاب براً

الموارد المشتركة غيرالمستغلة:

1. ضريبة إستهلاك القات, يتم تحصيلها ولاتورد حصة المديرية 25% لحسابها.
2. رسوم تراخيص حفر الآبار الارتوازية
3. رسوم فتح الصيدليات والاشعة والمختبرات والمخازن بكل أنواعها.

4. رسوم أنشاء مكاتب الإرشاد الزراعي والمشاتل والمزارع الخاصة .
5. رسوم تراخيص حيازة الإسلحة الشخصية وتجديداتها.

مشاكل عدم الاستغلال :

بعض الملاحظات والاسباب التي تبديها بعض المكاتب بخصوص ضعف التحصيل للموارد المالية :

- عدم التجاوب من قبل بعض المكلفين بتسديد ماعليهم من رسوم أومتأخرات أوغرامات,مثال زكاة الباطن على شركات القطاع الخاص وغيرها من الرسوم.
- عدم وجود إعتماد للنزول على المكلفين خصوصاً خارج مركز المديرية مثل(إدارةالواجبات)في تحصيل زكاة الحبوب والمخضرات فالنزول ضروري لمعرفة حجم النشاط الزراعي والتحصيل.
- توقف العمل خصوصاً عملية التسجيل وغيره (إدارة فرع الهيئة العامة للأراضي والمساحة).
- زيادة كبيرة في قيمة بعض الرسوم كضريبة المهن الحرةحسب القانون الجديد للضرائب 2010م (إدارة الضرائب), إذ كانت ميسرة وفق القانون السابق رقم (31) لسنة 1991م,حيث حدد القانون الجديد أن لايقل حجم نشاط المكلف عن مليون وخمسمائة ألف ريال يمني, لكي يدفع ماعليه من ضريبة في حدها الأدنى وهي مبلغ (21000ريال يمني).مما أدى لتقليل عدد المكلفين وأيضاً امتناع المكلفين من الدفع كونهم يرونها مرتفعة .
- تحويل بعض الرسوم من بنودها المعمول بها سابقاً إلى إدارات أخرى كرسوم الدعاية والاعلان والارصفة والاسواق –إدارة الاشغال)إلى صندوق النظافة
- عدم إقبال المواطنين لإستخراج تراخيص فتح المحلات وتراخيص مزاولة المهن المختلفة , وتراخيص البناء بسبب عدم وجود وثائق رسمية صادرة من الهيئة العامة للأراضي والمساحة , ويتم البناء وفق إستمارات الحجز للموقع المصروفة , مما يتسبب في إنخفاض رسوم تراخيص البناء.
- بعض الإدارات تطرح موضوع ان الربط المقرر للأوعية لايتناسب مع ما يجب تحصيله من رسوم مما يُظهر إنخفاض في مستوى تحصيلها.
- ضعف دور الأمن وعدم تطبيق النظام والقانون ومحاسبة الممتنعين والمتأخرين عن تسديد الرسوم المقررة, يودي الى زيادة عدد الممتنعين عن التسديد فيؤدي ذلك لإنخفاض الموارد المالية.

- الظروف الحالية وإستمرارها , والوضع العام التي تمر به البلاد ,وتدهور الوضع المعيشي للمواطن ومدى تأثير ذلك على مختلف الجوانب الحياتية للناس ومنها أنخفاض مستوى تحصيل الموارد المالية.

المقترحات :

- إعادة النظر في طريقة وآلية تحصيل الموارد المحلية والمشتركة ودراستها بصورة شاملة وتطويرها بما يحقق رفع مستوى تحصيل تلك الموارد.
- دراسة فكرة ربط عملية التحصيل لكافة الرسوم والأوعية والضرائب , بالخدمات الأخرى التي يحصل عليها المكّلف .
- تعزيز دور الأمن والنيابة والقضاء بما يكفل القيام بالمهام الواجبة عليهم ومنها تطبيق القانون و ضبط المخالفين والممتنعين عن تسديد ماعليهم من رسوم وضرائب وفق النظام والقانون .
- تحصيل الرسوم والضرائب المقررة على المحلات والمكلفين الذين يمارسون اكثر من نشاط مثال (مكتبة –وتصوير المستندات).
- حصر كافة المحلات والمهن المختلفة وكافة الانشطة وتبويبها , ووضع قاعدة بيانات شاملة ومفصلة بالطرق الحديثة لكي يسهل الرجوع إليها وتحديثها بإستمرارفي كل مديرية .
- رفع الوعي عبر مختلف الوسائل, بمدى اهمية تسديد كافة الأوعية والرسوم المقررة في وقتها المحدد من قبل المكلفين لما في ذلك من تأثير إيجابي على مستوى تنفيذ مختلف المشاريع الخدمية والرسمالية والإستثمارية بالمديريات.
- الاهتمام من قبل مدراء الإدارات والمحاسبين وغيرهم من المعنيين بعملية تحصيل وتوريد الموارد المالية المختلفة وجعلها من أولويات مهامهم الاساسية.
- تفعيل جانب التدريب المستمر من قبل السلطة المحلية والمركزية لإدارات الموارد المالية والإدارات المعنية بالتحصيل من أجل تفعيل تحصيل الموارد وتنميتها وفق الطرق الصحيحة وحسب النظام والقانون .

مكاتب فروع الوزارات

اهم فروع مكاتب الوزارات هي التربية والتعليم ومحو الامية والصحة والسكان والمالية والضرائب والصناعة والتجارة والاشغال والطرق والكهرباء والمياه والصرف الصحي والاتصالات والبريد وهيئة الاراضي والثقافة والسياحة والشئون الاجتماعية والعمل والامن والمحكمة والنيابة والنظافة والادارة المحلية والزراعة والري والاحصاء والنقل والاوقاف .

منظمات المجتمع المدني

توجد بالمديرية العديد من منظمات المجتمع المدني (مؤسسة ،جمعية، منتدى ،ملتقى ،اتحاد او فرع لمنظمة) والكشف ادناه يلخص اهمها..

م	اسم المنظمة	تاريخ التأسيس	نوع النشاط	الرئيس	الهاتف
1	مؤسسة البر للتنمية الاجتماعية	1999/11/29	خيري	مبارك يسلم بن شهاب	458336
2	مؤسسة البادية للإعمال الانسانية	2001/9/23	خيري	صلاح مسلم باتيس	458999
3	مؤسسة روافد الاجتماعية الخيرية	2007/7/2	اجتماعي خيري	سيف علي بن علي جابر	77794303
4	مؤسسة مجددون التنموية	2016/9/1	تنموي	صالح سعيد بالسد	771325916
5	مؤسسة امجاد للتنمية	2013/3/19	تنموي	احمد سعيد قويح	777457873
6	فرع مؤسسة نهد التنموية	2013/5/4	تنموي	عادل علي بن نجار	458866
7	فرع مؤسسة يافع حضرموت التنموية	2016/3/24	تنموي	محمد سالم بن علي جابر	455010
8	مؤسسة العنين التنموية	2017/8/6	تنموي	فؤاد سالم البوري	771375226
9	جمعية المرأة للتنمية	1999/7/28	اجتماعي خيري	خلود عبدالوهاب القحوم	77178290
10	جمعية القطن لرعاية وتأهيل المعاقين حركيا	207/4/30	اجتماعي	مقبل بخيت السعيدي	711762487
11	جمعية الحياة لرعاية وتأهيل اطفال التوحد	2017/12/6	اجتماعي	محمد عيظه بن وبر	7770805615
12	جمعية انماء للتطوير الزراعي	2018/12/1	تنموي زراعي	حمد سالم بلحامض	711202260
13	منتدى انصار القلم للإبداع	207/6/6	ثقافي ابداعي	حسين عبدالله الهدار	770139347
14	منتدى طلاب القطن الجامعي	2011/2/2	ثقافي	عبدالله عادل باهرمز	700834373
15	منتدى فراشة الخير التنموي	2017/1/22	تنموي	فاطمة سالم باعطوه	770810331
16	منتدى رواد البناء والتنمية	2018/1/30	تنموي	عبدالله خالد بن غانم	715475008
17	ملتقى الاخاء بالعقاد	2016/2/29	تنموي	صبري عاشور بن دهري	
18	ملتقى بوادر الخير	2016/10/14	تنموي	عبدالله صالح بن حريز	777676946
19	ملتقى جبهوض الخيري	2018/2/23	خيري	صالح خميس باسلامه	770611640
20	ملتقى خشامر للتنمية والتواصل	2018/8/29	تنموي	ناصر احمد بن علي جابر	777637852

رابعاً /البيانات التحليلية لمديرية حريضة من أجل تنمية واستغلال جميع مواردها المالية

نبذة تعريفية عن مديرية حريضة:

(الموقع والمساحة والسكان) :-

تقع مديرية حريضة في الوسط الغربي من محافظة حضرموت وعاصمتها مدينة حريضة وهي تتبع إدارياً للوادي والصحراء, تبعد المديرية عن عاصمة المحافظة مدينة المكلا بحوالي 240كم وعن مدينة سيئون بحوالي 100كم ,يحدها من جهة الجنوب والجنوب الشرقي مديريتي عمد ودوعن ومن جهة الغرب مديريتي عمد ورخيه ويحدها من جهة الشمال والشمال الشرقي مديرية وادي العين وحوره, بلغ عدد سكان المديرية في عام 2004م (18684) نسمه وفقاً للتعداد العام للسكان والمساكن لعام 2004م ويقدر في عام 2017م (27786) نسمه، كما تبلغ مساحة المديرية بحوالي(1008) كيلو متر مربع.

المجلس المحلي وهيئته الإدارية:-

يتكون المجلس المحلي بالمديرية من (18عضو) بالإضافة الى مدير عام المديرية ليكون قوام المجلس المحلي (19عضواً) ويبلغ عدد الاعضاء المستمرة عضويتهم بالمجلس المحلي عدد (15عضو) حسب الآتي :

قيادة المجلس المحلي وهيئته الادارية :

- بندر محمد باعشر مدير عام المديرية رئيس المجلس المحلي وأمين عام المجلس (جامعي)
- حسن عبدالله الهندي رئيس لجنة التخطيط والتنمية والمالية (جامعي)
- عبدالله صالح بن قديم رئيس لجنة الخدمات (ثانوية)
- الشيخ عمر محسن باقيس رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية (اساسي).

الكفاءة :

تتلخص كفاءة اعضاء المجلس المحلي بالمديرية في الآتي :

عدد (3) يحملون المؤهل الجامعي , وعدد (3) مؤهل ثانوي , وعدد (3) مؤهل اعدادي , وعدد (4) مؤهل أساسي وعدد(1) يقرأ ويكتب . حيث أن المدير العام يجمع بين كل من صفة رئيس المجلس وأمينه العام.

الادارة :

لاشك أن الازمة السياسية والأوضاع الراهنة قد أدت الى تعثر عمل المجلس المحلي بالمديرية خلال الأعوام الماضية وبالتالي لم تستطع عقد أي اجتماع للمجلس خلال العام 2018م في حين اقتصر نشاط الهيئة الإدارية من خلال دوام أعضائها وممارسة مهامهم وكذا عقد بعض الاجتماعات للهيئة الإدارية .

النشاط الاقتصادي بالمديرية:-

يتركز النشاط الاقتصادي بالمديرية في ثلاثة محاور أساسية :

النشاط التجاري :

يتركز النشاط التجاري في المديرية على الآتي : المحلات التجارية لبيع التجزئة للمواد الغذائية حيث يبلغ عدد محلات بيع المواد الغذائية بالتجزئة حوالي (35محل) والمحلات التجارية للبيع بالجملة (9محلات) واصحاب سجلات الاستيراد عدد(7) واصحاب سجلات التصدير عدد(3) والخدمات التجارية بالمديرية عدد(27) وأصحاب النشاط الحرفي عدد (4محلات) والمقاولات المعمارية والانشائية عدد(21)

النشاط الزراعي :

المزارع القائمة على الري بمياه الآبار حيث تنتشر على نطاق المديرية عدد من المزارع يبلغ عددها حوالي (60مزرعة) يتركز انتاجها الزراعي في المحاصيل (التمر – القمح – البصل – الطماطم – الاعلاف) بينما تروى مساحات كبيرة أخرى من مياه السيول وينحصر انتاجها على النخيل والذرة.

قطاع النفط :

يعتبر النفط من القطاعات الواعدة في المديرية بحيث يوجد في المديرية جزء من القطاع (9) النفطي حقل الرويضات الذي تعمل به شركة كالفالي بتروليوم حيث تم حفر عدد من الآبار في النطاق الجغرافي للمديرية. وهناك مؤشرات مشجعة في هذا الجانب في عدد من القطاعات التي تدخل في نطاق المديرية. بالضافة الى جانب التعدين.

الموارد المحلية بالمديرية :

يوجد بديوان مدير عام المديرية قسم مختص بمراقبة وتحصيل الموارد المحلية الا انه يفتقر لتعزيزه بكادر وظيفي ليؤدي المهام في هذا الجانب بحيث لا يوجد بالقسم عدا موظف واحد فقط .

مصادرها :

تكاد تكون مصادر الموارد المحلية محصورة في بعض الموارد الأساسية كالضرائب والزكوات وبعض رسوم الخدمات التي يتم تحصيلها وفقاً لقانون السلطة المحلية رقم (4) لعام 2000م ويتم توريدها الى حساب المديرية بالبنك المركزي بسيئون وبفعل الظروف التي تشهدها البلاد فقد تراجع تحصيل هذه الموارد الى حد كبير .

الموارد الغير مستغلة :

هناك عدد من الموارد التي لم تستغل من ضمنها الموارد السياحية حيث أن المديرية تحتوي على عدد من المواقع الأثرية التي في حال استغلالها بشكل جيد سوف تعمل على تشجيع الجانب السياحي وتعزيز الجانب الايرادي ومن ضمن هذه المواقع (معبد الاله سين (معبد القمر) – بعض الحصون والقلاع القديمة – بير غمدان – مغارات شوال ... الخ).

مشاكل عدم الاستغلال :

يأتي في طليعة مشاكل عدم استغلال الموارد :

1. ضعف سلطة الدولة .
2. قلة الوعي باهمية الايرادات .
3. عدم توفير الامكانيات اللازمة .
4. عدم وجود فروع بعض المكاتب بالمديرية مثل مكتب السياحة – الاعلام ...الخ

احصائيات لسنوات :

1- : الإيرادات المحلية :

بلغت الإيرادات المحلية المحصلة لعام 2017م مبلغ وقدره (1,915,619ريال) وقد بلغ الربط المقرر (3,896,000ريال) وقد بلغ الانحراف السالب مبلغ وقدره (1,980,380ريال) للأسباب التالية:

1. وضع ربط لبعض الموارد التي لا يوجد لها نشاط بالمديرية.
2. وضع ربط تعجيزي لبعض الموارد والذي لا يتناسب وحجم موارد المديرية.
3. توقف العمل في بعض المكاتب الإيرادية ومنها مكتب الأحوال والسجل المدني.

2- : الإيرادات المشتركة :

بلغت الإيرادات المشتركة المحصلة لعام 2017م مبلغ وقدره (355,287ريال) والربط المقرر (4,441,000ريال) وقد بلغ الانحراف السالب مبلغ وقدره (4,085,712) للأسباب التالية:

1. توقف العمل في بعض المكاتب الإيرادية ومنها مكتب المرور .
2. وضع ربط لبعض الموارد التي لا يوجد لها نشاط بالمديرية.

الخدمات بالمديرية:

بالرغم من أن الأزمة والحرب التي تمر بها البلاد قد انعكس ذلك سلبياً على أداء الخدمات في جميع القطاعات الا أن تظافر الجهود من قبل السلطة المحلية وأجهزتها التنفيذية والمواطنين وبدعم من قيادة السلطة المحلية بالمحافظة ممثلة بالأخ المحافظ والوكيل بالوادي والصحراء والوكلاء المساعدين ومدراء عموم الإدارات العامة بالوادي والصحراء فقد استمرت الخدمات في معظم القطاعات رغم الصعوبات التي واجهتها وفيما يلي نوضح أبرز الخدمات التي قامت بها الأجهزة التنفيذية بالمديرية :

التربية والتعليم:

شهد العام 2018م استمرار العملية التعليمية بالمديرية لجميع مدارس التعليم الأساسي والثانوي رغم النقص في المعلمين والكتاب المدرسي والتي تم تجاوز النقص من خلال التعاقد مع بعض أبناء المديرية على حساب المحافظة والبعض الآخر على حساب المواطنين وقد بلغ عدد الطلاب بمدارس التعليم الأساسي خلال العامة الدراسي 2017/2016م (3002طالب وطالبة) منهم (1663طالب و1339طالبة) في حين بلغ عدد الطلاب للتعليم الثانوي (339طالب وطالبة) منهم (246طالب) و(93طالبة) , وبلغ عدد الملتحقين بروضة الأطفال (153طالب وطالبة).

ويعاني قطاع التعليم بالمديرية من الآتي :

1. النقص الحاد في المعلمين في جميع مدارس المديرية وكذا عمال الخدمات
2. نقص الكتاب المدرسي والتجهيزات والأثاث .
3. حاجة بعض المدارس للترميم واضافة صفوف جديدة.

الصحة والسكان:

عمل مكتب الصحة والسكان على استمرار عمل المؤسسات الصحية بالمديرية وخاصة مستشفى حريضة وبعض الوحدات الصحية والتي تقدم خدماتها للمواطنين في عدد من الأقسام الرئيسية بالمستشفى ونشير هنا الى أبرز الخدمات والأنشطة الصحية بالمديرية للعام 2018م:

1- الخدمات العلاجية التي يقدمها مستشفى حريضة بمختلف اقسامها للمواطنين.
2- التحصين الصحي ويشمل التطعيم المستمر للأطفال أقل من خمس سنوات وكذلك النساء في سن الانجاب من سن 15 الى 45 سنة .
3- الحملة الوطنية لشلل الأطفال والمسح التغذوي من منزل الى منزل خلال شهر ديسمبر من العام 2018م .
4- التنفيذ والمشاركة لبعض الدورات وورش العمل لشلل الأطفال وحمى الضنك والمسح التغذوي وغيرها .
5- في اطار المشاركة المجتمعية والدعم لقطاع الصحة فقد تم نهاية العامة 2017م توقيع عقد لاستقدام اخصائية نساء وولادة ومخدر على نفقة فاعلي الخير من أبناء المديرية بمبلغ وقدره ($60000) (ستون ألف دولار) لمدة عامين وقد باشرت عملها من شهر نوفمبر 2017م وهي مستمرة الى الآن.
6- حضي قطاع الصحة بدعم من مشروع الإغاثة الإنسانية الكويتية بتوفير مولد كهربائي بقوة 15كيلو وات لمستشفى حريضة .
7- شهد العام 2017م بناء المركز الصحي على حساب فاعلي الخير من أبناء المنطقة وهو بحاجة الى التجهيز والتشغيل.
8- شهد العام 2018م في هذا الجانب تدخل منظمة انترسوس في تنظيم العيادة المتنقلة في مناطق المديرية ولازال العمل جاري ومستمر الى الان.

الصعوبات التي تواجه قطاع الصحة بالمديرية :

1- النقص في الكادر الصحي بمختلف التخصصات والاقسام بالمستشفى والوحدات الصحية بالمديرية.
2- ارتفاع أسعار المحروقات او انعدامها في بعض الأحيان.
3- نقص الاعتمادات المالية وخاصة في قطاع التغذية والنظافة.
4- حاجة المستشفى الى بعثة طبية ثابتة خاصة التخصصات (نساء وولادة – باطني – أطفال).
5- إعادة تأهيل بعض الأقسام بمستشفى حريضة خاصة غرفة الوضع والعمليات والطوارئ.
6- تشغيل المراكز الصحية بنفحون والقرن وبقية الوحدات الصحية.

المياه والصرف الصحي :

شهد قطاع المياه حالة من الاستقرار النسبي في معظم مشاريع المياه الأهلية بسبب تدخل فاعلي الخير بتوفير وحدات الطاقة الشمسية لمشاريع المياه ومع هذا الا ان اللجان المشرفة على المشاريع تعاني من الارتفاع في أسعار المحروقات وقطع الغيار وكذا عدم تسديد المستفيدين , ولذلك فان قطاع المياه يحتاج الى دعم ومساندة الدولة لهذه المشاريع ورفدها بالآتي:

1- حفر آبار ارتوازية جديدة وتشغيلها بالطاقة الشمسية
2- بناء خزانات لبعض المشاريع التي لا تفيء الخزانات الحالية بالمخزون للمياه نتيجة لزيادة تعداد المستفيدين.
3- تهالك الخطوط وشبكات توصيل المياه يحتاج الى استبدالها وتوسعتها بشبكات جديدة.

وفي مجال الصرف الصحي لا تزال المجاري تشكل عبئ كبير على كاهل السلطة المحلية بالمديرية ومكتب الأشغال وذلك من خلال معالجة مشاكل طفح المجاري من مخصص النظافة للمديرية مما عكس نفسه على مجال النظافة والتحسين
وقد بدأت معالجة مشكلة الصرف الصحي من خلال تنفيذ مشروع إعادة تأهيل المجاري الذي بدأ العمل بتنفيذه خلال العام 2018م بتمويل من السلطة المحلية (حصة المحافظة من النفط).

الكهرباء :

شهد قطاع الكهرباء تحسن ملحوظ خلال العام 2017م – 2018م وذلك بعد تشغيل المحطة الغازية وهنا فإننا نتقدم بجزيل الشكر والتقدير للجهود المبذولة من قبل الأخ وكيل محافظة حضرموت لشؤون الوادي والصحراء والوكلاء المساعدين والمؤسسة العامة للكهرباء بالوادي في دخول هذه المحطة للخدمة كما لا ننسى الدعم والمساندة من قبل الأخ المحافظ وكذا دعم ومساندة القيادة السياسية ممثلة في فخامة الرئيس المشير عبدربه منصور هادي , ومع هذا الا أن خدمة الكهرباء لازالت لا تفي باحتياجات الناس فتحصل بين الحين والآخر انقطاعات نأمل أن يتم معالجتها قريباً .

وفيما يخص المديرية فإننا نعاني من الضعف في بعض المناطق حيث يصل التيار بشكل ضعيف ما أدى الى زيادة الشكاوى من المواطنين أضف الى ذلك معاناة فرع المؤسسة العامة للكهرباء لعدم انتظام التسديد من قبل المستفيدين من جهة وكذا ضعف الإمكانيات لديهم من تهالك للسيارات ونقص في النفقات التشغيلية وكذا المواد الخاصة بالتحسين ومعالجة أي خلل طارئ , نأمل أن يتم دعم فرع المؤسسة بالمديرية كونه يشرف على ثلاث مديريات (حريضة – عمد – وادي العين – إضافة الى منطقة الهجرين من م/دوعن).

الأشغال والطرق:

يؤدي مكتب الاشغال العامة والطرق جهود كبيرة في توفير بعض الخدمات وان كانت خارج نطاق اختصاصه ولعل من أهمها النظافة والتحسين والصرف الصحي بالمديرية فهو المشرف والمنفذ لأعمال النظافة والتحسين وبذلك نقدم شكرنا وتقديرنا لهم ولا ننسى الدعم والمساندة لهم من قبل الاخوة في صندوق النظافة والتحسين بالوادي والصحراء ونأمل أن يستمر الدعم للمديرية في هذا الجانب , كما لا ننسى مساندة مكتب وزارة الأشغال العامة والطرق بالوادي والصحراء لمكتب المديرية.

وفي هذا القطاع لازال المواطنون يعانون من تعثر العمل في الطرق الفرعية وكذا حاجة عاصمة المديرية لسفلتة بعض الطرق وخاصة في الاحياء الجديدة وهنا نود أن نشير الى أهم الطرق التي تحتاج الى اصلاح وسفلتة وهي:

1- طريق السفولة عندل لحروم ديار آل فارس بطول (9كم) طريق متعثر العمل فيه من العام 2010م.
2- طريق القرن وادي تبرعه بطول (15كم) متعثر منذ العام 2003م .
3- طريق جرب الفقر شرج ال علي بن سالم بطول (6كم) متعثر العمل منذ العام 2003م.

4- سفلتة (5كم) داخل عاصمة المديرية.

5- تمهيد الطرق الفرعية لبعض مناطق المديرية وسفلتتها بطول (15كم).

الاتصالات :

تعد الاتصالات من الخدمات الأساسية في الوقت الراهن ولا زالت مناطق المديرية تعاني من عدم تغطيتها شبكة الاتصالات الأرضية حيث اقتصرت هذه الخدمة على عاصمة المديرية وبعض المناطق المجاورة لهام في حين أن بعض المناطق تعتمد على خدمة الاسقاط والشبكات الجوالات مما يؤدي الى انقطاع الخدمة وضعفها في بعض المناطق أثناء نزول الأمطار او انطفاء الكهرباء وكذلك عدم توفر خدمة الانترنت في هذه المناطق وعليه فإننا بحاجة ماسة الى تغطية مناطق المديرية بشبكة الاتصالات الثابتة وخاصة المناطق الآتية:

1- منطقة عندل ولحروم وديار ال فارس.

2- منطقة القرن ووادي تبرعه .

3- منطقة زاهر ونفحون.

وكذلك استكمال وصول شبكة الاتصالات الثابتة الى كافة أحياء عاصمة المديرية حيث ان جزء منها لم تصله هذه الخدمة.

وأخيرا لا ننسى الجهود المبذولة من قبل المؤسسة العامة للاتصالات بالمديرية والدعم والتعاون المقدم لهم من قبل الإدارة العامة للمؤسسة بالوادي والصحراء ونأمل أن تتظافر الجهود مستقبلاً بما يؤدي الى توفر خدمة الاتصالات في مناطق المديرية.

الأمن :

شهدت المديرية خلال العام 2018م استقراراً امنياً لا بأس به مقارنة بالمناطق المجاورة وهذا يعود الى تكاتف أبناء المديرية وتماسكهم مع أجهزة السلطة المحلية وإدارة الامن بالمديرية التي تعد من الإدارات الوحيدة التي ظلت تمارس مهامها خلال الفترة الماضية والى اليوم رغم ضعف وقلة الإمكانيات لديهم , وتعاني إدارة الامن بالمديرية من :

1- نقص القوة البشرية وعدم تجهيز القوة الموجودة لديهم بالسلاح والذخيرة للقيام بمهامهم .
2- عدم توفير الغذاءات الكافية للجنود.
3- نقص الاعتمادات المالية وخاصة في جانب المحروقات وقطع الغيار.
4- حاجة إدارة الامن الى إعادة بناء.
5- تجهيز إدارة المرور الجديدة.
6- تفعيل عمل الأجهزة القضائية التي تساعد الامن في القضايا المرفوعة من قبلها .

الرعاية الاجتماعية :

وفي مجال المساعدات الإنسانية شهدت المديرية كغيرها من مديريات الوادي والصحراء تنفيذ المرحلة الثانية والثالثة من مشروع الحوالات النقدية الطارئة للمستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية حيث استفاد من المشروع حوالي 815مستفيد , وبهذا نثمن الجهود التي بذلت من قبل الجهة المانحة والجهات الراعية ونخص بالذكر صندوق الرعاية الاجتماعية بالوادي والصحراء و فرعها بالمديرية وكذا جهود كافة اللجان التي قامت بعملية الاشراف والصرف.

مكتب المالية :

يقوم مكتب المالية بالإشراف والرقابة والمتابعة المالية على جميع أجهزة السلطة المحلية في جانب الإيرادات والنفقات , ويشمل نشاطه مديرتي حريضة وعمد وقد تركز نشاط مكتب المالية خلال العام 2018 في الآتي:

1- صرف المرتبات والنفقات التشغيلية لعدد من أجهزة السلطة المحلية .
2- متابعة المكاتب الايرادية في تحصيل الايرادات
3- رفع التقارير الفصلية والشهرية والحساب الختامي للسلطة المحلية ومكتب وزارة المالية بالوادي والصحراء.

ويعاني مكتب المالية من الآتي:

1- نقص الكادر الوظيفي .
2- نقص الاعتمادات المالية والنفقات التشغيلية .
3- حاجة المكتب لبعض التجهيزات المكتبية .

مكتب الزراعة :

عمل مكتب الزراعة خلال العام 2018م على التواصل المستمر مع المزارعين من أبناء المديرية في حل المشكلات والصعوبات التي تواجههم وخاصة في مجال التشغيل والإرشاد الزراعي وذلك بسبب انعدام المحروقات وارتفاع أسعارها مما أدى الى تحول الكثير من المزارعين واعتمادهم على الطاقة الشمسية وادخال التيار الكهربائي للمزارعين وهذا ساهم في انتعاش الزراعة بشكل أفضل هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد عمل مكتب الزراعة على إقامة بعض الدورات للمزارعين للعمل بتقنية الري الحديث بالتقطير بدلاً من الري بالغمر وذلك بالتنسيق مع الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج التمويل الأصغر وتم تنفيذ نموذجين في المديرية مما كان له الأثر الكبير في اقناع المزارعين بأهمية الري بالتقطير .

وتعد أبرز الصعوبات التي تواجه مكتب الزراعة :

1- النقص في الكادر الوظيفي .
2- نقص الاعتمادات المالية وحاجة المكتب للتجهيزات.
3- حاجة المديرية لوحدة ارشاد زراعي .
4- توفير الأسمدة للمزارعين.

مكتب البريد

قام البريد خلال العام 2018م بمهام كبيرة أهمها الآتي:

1- صرف مرتبات الموظفين والمتقاعدين شهرياً.
2- الحوالات المالية .
3- تسديد فواتير الكهرباء والاتصالات .

ويعاني مكتب البريد من الآتي:

1- نقص الكادر الوظيفي وعدم توفير الحراسة الكافية وتوفير سكن لهم .
2- تأخر السيولة النقدية في بعض الأحيان مما يؤدي الى تأخر صرف مرتبات الموظفين والمتقاعدين.

الموارد البشرية والقوى الوظيفية بحسب المؤهلات للعام 2018م

تتوزع الموارد البشرية بالمديرية وفقاً والجدول التالي :

البيان / المكاتب	اجمالي الكادر الوظيفي للرسميين			توزيع الكادر الوظيفي حسب المؤهلات												
				جامعي وما فوق			دبلوم			ثانوي			أساسي وما دون			
	ذ	ث	جملة	ذ	ث	جملة	ذ	ث	جملة	ذ	ث	جملة	ذ	ث	جملة	
التربية والتعليم	151	16	167	64	2	66	40	-	40	40	13	53	7	1	8	
الصحة والسكان	34	2	36	5	-	5	24	2	26	3	-	3	2	-	2	
الأوقاف والارشاد	1	-	1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1	-	1	
الصناعة والتجارة	1	-	1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1	-	1	
الضرائب	1	-	1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1	-	1	
الاتصالات	4	1	5	-	-	-	-	-	-	3	-	3	1	1	2	
محو الامية	2	-	2	-	-	-	-	-	-	2	-	2	-	-	-	
صندوق الرعاية	1	-	1	1	-	1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
الإحصاء	3	-	3	1	-	1	2	-	2	-	-	-	-	-	-	
الإدارة المحلية	16	-	16	5	-	5	2	-	2	2	-	2	7	-	7	
مؤسسة الكهرباء	39	-	39	3	-	3	3	-	3	14	-	14	19	-	19	
الزراعة	7	1	8	1	-	1	1	-	1	2	-	2	-	-	-	
الهيئة العامة للأراضي	3	-	3	-	-	-	1	-	1	2	-	2	-	-	-	
الأشغال العامة	9	-	9	1	-	1	2	-	2	5	-	5	1	-	1	
المالية	11	-	11	2	-	2	3	-	3	4	-	4	2	-	2	

احتياجات التدريب للقطاعات المختلفة :

يعتبر التدريب والتأهيل للكوادر العاملة في المديرية من الحاجات الملحة في كافة القطاعات المختلفة لمواكبة التغيرات العلمية المتسارعة ومواكبة الحداثة في عصرنا الحالي .

القطاع الخاص : نشاط القطاع الخاص :

يتركز نشاط القطاع الخاص في جوانب التجارة والزراعة وتعتبر هذه أهم مؤسسات القطاع الخاص بالمديرية.

المجتمع المدني بالمديرية

يبلغ عدد منظمات المجتمع المدني بالمديرية 3 فقط وهي (ملتقى شباب حريضة التطوعي – مؤسسة الوديان – مجموعة أمجاد التطوعية) ويتركز مجال عملها في الجوانب الانسانية والخيرية والاعمال التطوعية والتنموية .

مكاتب فروع الوزارات العاملة بالمديرية : تندرج هذه المكاتب ضمن تكوين المكتب التنفيذي بالمديرية الذي يبلغ قوامه (17مكتب) وهي كالآتي

الرقم	المكـــــــتب	الرقم	المكـــــــتب
-1	الادارة المحلية	-11	إدارة الضرائب
-2	إدارة الأمن	-12	إدارة الواجبات الزكوية
-3	إدارة التربية والتعليم	-13	إدارة الكهرباء
-4	إدارة الصحة والسكان	-14	إدارة صندوق الرعاية الاجتماعية
-5	إدارة الأشغال والطرق	-15	إدارة الاتصالات
-6	إدارة الهيئة العـامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني	-16	إدارة المالية
-7	إدارة الزراعة والري	-17	ممثل عن مكتب الشباب والرياضة
-8	إدارة الصناعة والتجارة	-18	إدارة محو الأمية
-9	إدارة البريد	-19	إدارة مكتب الإحصاء
-10	إدارة الأوقاف		

خامساً /البيانات التحليلية لمديرية عمد من أجل تنمية واستغلال جميع مواردها المالية

السمات والخصائص العامة للمديرية (الموقع والمساحة والسكان):

تقع مديرية عمد في الجزء الجنوبي الغربي من محافظة حضرموت وفي إطار الجزء الجنوبي الغربي من وادي حضرموت ، تحدها من الشمال مديريتي حريضة ورخية ومن الجنوب مديرية الضليعة ومن الشرق مديرية دوعن ومن الغرب مديرية رخية. وتقع المديرية على خط طول 48.46 درجة شرق خط غرينتش وخط عرض 15.57 شمال خط الا وتمتد المديرية من مرتفعات الهضبة الجنوبية باتجاه الشمال الشرقي من وادي حضرموت وبمساحة جغرافية كلية تقدر بـ (1100) كم مربع ما يعادل (100 ألف هكتار) .. وتتميز المديرية بسطح منخفض يتوسطه وادي واسع يعرف بوادي عمد (قضاعة) .

بلغ عدد سكان المديرية في عام 2004م (20052) نسمه وفقاً للتعداد العام للسكان والمساكن لعام 2004م بينما يقدر في عام 2018(32000) نسمة على أساس الاحصائيات الاخيرة بكشوفات اللجان التموينية و يشكل الذكور منهم 49% و الإناث تشكل 51% من إجمالي سكان المديرية . و 5.4 % من إجمالي سكان مديريات الوادي و2.35% من إجمالي سكان المحافظة . أما عدد القرى والمناطق فيصل عددها 134 موزعة في أرجاء المديرية .

المجلس المحلي:

وفقاً وقانون السلطة المحلية رقم (4) لعام 2000م تم تشكيل المجالس المحلية وتتكون المديرية من دائرة انتخابية واحدة للمجلس المحلي بالمحافظة و18مركزاً انتخابياً للمجلس المحلي بالمديرية ويتكون المجلس المحلي بالمديرية من 19عضواً منتخباً بما فيهم 4 أعضاء في الهيئة الإدارية إضافة إلى رئيس المجلس المحلي حسب التفصيل ادناه:

عدد الاعضاء	التوزيع حسب الموهلات			
	يقرا ويكتب	اعدادي	ثانوي + دبلوم	جامعي ومافوق
19	-	12	3	4

النشاط الاقتصادي بالمديرية:

يعتمد سكان مديرية عمد على أنتاج التمور والعسل بالاضافة إلى عائدات نشاط الرعي وتربية الماشية وهناك جزء من السكان يعتمدون على عائدات بعض الانشطة الاقتصادية الصغيرة , بينما يمارس البعض الأخر أعمال البناء ، كما تعتمد نسبة بسيطة من سكان المديرية على التحويلات المالية من الخارج والتي تأتي من المغتربين من أبناء المديرية في دول الجوار، وبذلك فإن الحالة الاقتصادية العامة لسكان المديرية متوسطة.

الموارد المالية :

أ. الموارد المحلية:

هي تلك الموارد التي يتم تحصيلها وفقاً وقانون السلطة المحلية رقم 4 لعام 2000م وكذا قرار مجلس الوزراء رقم 283 لعام 2001م والإيرادات المحلية تجبى لصالح المديرية بالكامل . وقد بلغت الموارد المحلية المحصلة لمديرية عمد لعام 2009م مبلغ (1541) ألف ريال بنسبة 308% عن الربط المحدد (500) ألف ريال لعام 2009م وتشكل الموارد المحلية نسبة 4.7% من الموارد المحققة .

ب. الحصة من الموارد المشتركة :

هي تلك الموارد التي يتم توزيعها من قبل الهيئة الإدارية في المحافظة فعلياً وتوزع وفقاً وقانون السلطة المحلية رقم 4 لعام 2000م 25% لصالح المديرية 25% لصالح المحافظة و 50% يوزع على بقية المديريات بالتساوي وبلغ المحصل من الحصة من الموارد المشتركة لعام 2009م (99.8 %)من الموارد المحققة .

ج. الدعم المركزي الرأسمالي : -

وهو ما تخصصه الدولة من دعم مالي مركزي سنوي للوحدات الإدارية على مستوي الجمهورية ويتم توزيعه وفقاً والأسس المحددة من قبل مجلس الوزراء وهي (الكثافة السكانية – وفرة الموارد في الوحدة الإدارية أو شحتها – كفاءة أداء السلطة المحلية ويلاحظ أن الدعم المركزي الرأسمالي في تناقص مستمر منذ عام 2002م غير أنه في عام 2009م قد حقق الربط المحدد.وتوقف نهائيا بسبب الوضع العام بالبلاد

د. الموارد العامة المشتركة :-

هي عبارة عن ما يجري جبايته وتحصيله مركزياً باسم التعاون والمجالس المحلية وصناديق التطوير المحلي بواقع 30% من الموارد السنوية لصناديق (صندوق صيانة الطرق والجسور – صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي – صندوق رعاية النشء والشباب والرياضة) وقد بلغت الموارد العامة والمشتركة المحولة لعام 2009م (3417) ألف ريال بنسبة (43%) من الربط المحدد (7976) ألف ريال وتشكل الموارد العامة نسبة 10.4% من الموارد المحققة . . ومنذ العام 2009 وبعد ما الت اليه اوضاع البلد عامة تراجع مستوى تحصيل الكثير من الارادات المحلية بسبب الوضع الامني المتردي والغائب كليا بمديرية عمد..

ومن خلال ما سبقا وكما ذكرنا فان تدني مستوى الإيرادات جاء بسبب تردي الأوضاع الأمنية الأمر الذي أدى الى إغلاق المكاتب التنفيذية الواقعة ضمن المجمع الحكومي بالمديرية في تلك الفتره.

الخدمات بالمديرية :

التعليم:

توجد عدد 25مدرسة أساسية وثانوية واحده منها عدد 5 مدارس .حيث بلغ عدد التلاميذ بمرحلة التعليم الأساسي (4296) طالب وطالبه منهم (2747)ذكور و (1549) إناث أما التعليم الثانوي فقد بلغ عدد الطلاب خلال العام الدراسي 2017\2018م (367) طالب وطالبه منهم (314)ذكور و (53) إناث

عدد الشعب للتعليم الأساسي بالمديرية (159 شعبة)

عدد الشعب للتعليم الثانوي بالمديرية (11 شعبة)

تعليم الفتاة :

شهد العام الدراسي 2017/2016م نقلة نوعية كبيرة فيما يخص تعليم الفتاه ووفقا وأهداف الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر والخطة الاستراتيجية للمديرية خصوصا بعد ان تم بناء عدد من مدارس البنات في عدد من المراكز الرئيسية بالمديرية منها / مدرسة النهضة للبنات بعمد ومدرسة أم المؤمنين للبنات بخنفر ومدرسة فاطمة الزهراء بالخربة ومدرسة الرباط للبنات ومدرسة الشعبة للبنات .

ومع وجود الاختلاط بالتعليم الأساسي في كل المدارس بنين وبنات فقد أصبح عدد الفتيات (1549) فتاة في المدارس الأساسية والثانوية بالمديرية ولا زالت السلطة المحلية تولي هذا الجانب اهتمام كبير ببناء عدد من المدارس الثانوية للبنات والبنين في المناطق المحورية لعدم وجود سوى ثانوية عامه واحدة للبنين بالمديرية.

الصحة :

يوجد بالمديرية عدد من المنشات الصحية والمراكز الاسعافية على النحو التالي :
المراكز الصحية عددها (4) منها مركز صحي واحد حكومي و (3) مراكز تعاونية (الشعبة/ خنفر \اسوط) اما الوحدات الصحية فعددها (7) وحدات صحية مع وجود عيادات المجارحة والإسعافات الأولية و عددها (6) عيادات وهي خاصة تابعة لعدد من الكوادر الصحية العاملين في قطاع الصحة بالمديرية واليكم تفصيل بالكادر الصحي بالمديرية :

طبيب عام	مساعد طبي	مختبر	ممرض	قابلة	خدمات
1	13	2	5	لا يوجد	لا يوجد

الامن:

شهدت مديرية عمد تهديدات أمنية خلال الأعوام الماضية وكذلك بعد تفجير مركز الأمن من قبل عناصر الشر والتخريب أواخر العام 2017م الأمر الذي أدى إلى ضعف تام ببعض مرافق الأجهزة التنفيذية الأخرى في ظل غياب الأمن بالمديرية غيابا تاما خلال الأعوام الماضية وهذه من أهم المشاكل والصعوبات والتحديات التي تواجهها السلطة المحلية بالمديرية .

المياه:

يوجد في المديرية عدد (24) مشروع مياه تديرها لجان المنتفعين وتعمل على توفير المياه الصالحة للشرب لجميع مناطق المديرية حيث تعتمد تلك المشاريع على الآبار الارتوازية بشكل أساسي تليها الحواجز المائية والعيون في بعض المناطق باستثناء مناطق السوط حيث لا تزال تعتمد على مياه الكرفان بسبب عمق المياه الا انه تجري المتابعات مع الجهات المختصة لإمكانية حفر آبار في سدة باتيس والمناطق المجاورة
ومع ان تلك المشاريع الاهلية كما ذكرنا تديرها لجان المنتفعين فقد تم التنسيق على اعادة هيكلة بعض المشاريع المحورية الاهلية الكبيرة اداريا لتكون جمعيات اهلية رسمية ليصبح عملها أكثر تنظيما وبالتنسيق مع مكتب الشئون الاجتماعية والعمل بالوادي .منها على وجه الخصوص جمعية خنفر لمستخدمي مياه الشرب الاهلية وجمعيات مياه الرحب والخربة .

ونظرا وللظروف الصعبة اللتي مرت بها البلاد سابقا فقد اثرت بشكل سلبي على تلك المشاريع والتي كانت تعتمد بشكل اساسي على مادة الديزل. مع هذا لاتزال الكثير منها بحاجة لدعم الدولة ممثلة بالهيئة العامة لمشاريع مياه الريف بمحافظة حضرموت حيث تعاني من تردي شبكات المياه الداخلية القديمة مع التوسع الكبير في العمران خصوصا بمناطق عمد وخنفر والخربة وبامهشم وسراواه.

الطرقات :

بلغت مسافة الطرق المسفلتة التي تربط المديرية بالمديريات المجاورة وكذلك تربط مناطق المديرية يبعضها البعض نحو 70 كم وقد خلفت السيول والأمطار أضرار جسيمة في الخط الإسفلتي العام وعدد من عبارات المياه منها (عبارة منطق عنق) منذ العام 2012م تم إصلاح بعضها وبقي الجانب المهم فيما يخص عبارات المياه.

خدمات الصرف الصحي :-

تنعدم خدمة الصرف الصحي في المديرية ويعتمد سكان المديرية على تصريف المياه العادمة بواسطة الحفر الراشحه (البيارات) غير أنها بعد تشبعها عاده ما تطفح وتسبب أضرار وأثار بيئية وصحية تساعد على انتشار البعوض وتلوث المياه

المجتمع المدني :

مع تزايد الوعي وإدراك سكان المديرية بأهمية منظمات المجتمع المدني ودورها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي فقد برزت الجمعيات الأهلية الخيرية والاجتماعية والنسويه إلا إن أعدادها محدودة وتنحصر في جمعية واحدة على مستوى المديرية و تمارس أنشطتها وفقاً للتصاريح الممنوحة لها من قبل مكتب الشئون الاجتماعية والعمل و نشاطها اجتماعي خيري و ذات طابع توعوي ونوعي ولهذه الجمعيات نشاط مستمر.

وتوجد شراكه مجتمعيه تنظم نشاط الجمعية ، كما يوجد تنسيق وتعاون وشراكه مع المجلس المحلي بالمديرية وله إسهامات في مجال التنمية الاجتماعية والبشرية على مستوى المديرية في إطار شبكة المجتمع المدني بالمديرية. كما تتواجد فروع الأحزاب والتنظيمات السياسية الرئيسية .

جدول يوضح أنواع الجمعيات

م	اسم الجمعية	النشاط	مكان نشاطها	تاريخ التأسيس
1	مؤسسة وادي عمد الخيرية	خيري اجتماعي	مديرية عمد	2007م
2	خنفرلمستخدمي مياه الشرب الاهلية	اجتماعي	مديرية عمد	2010
3	الرحب لمستخدمي مياه الشرب الاهلية	اجتماعي	مديرية عمد	2010
3	جمعية المعاقين والمكفوفين	اجتماعي اخيري	مديرية عمد	2008

القطاع الخاص :

يعمل القطاع الخاص بالمديرية على ادارة بعض المرافق الصحية الخاصة بالمديرية مستوصف طبي خاص في منطقة خنفر ومستوصف في كل من الشعبة والسوط ويعملن بهن كادر طبي متنوع التخصصات كما يقوم القطاع الخاص بإدارة مخازن صرف الأدوية والصيدليات ومراكز المجارحه وصلت أعدادها على التوالي (1) و (8) . اما في مجال التعليم فلا يوجد تعليم اهلي خاص .

مكاتب فروع الوزارات:

تتألف المديرية من عدد(5) أجهزة تنفيذية تشكل مجموعها المكتب التنفيذي بالمديرية وتمارس المكاتب المتواجدة بالمديرية مهامها وفقاً والقوانين التي تنظم ذلك إلا أن بعضها حديثة الإنشاء وتعاني من نقص الكادر وعدم توفر الموازنة التشغيلية الكافية لتسيير نشاطها وعملها. كما تفتقر معظم المكاتب للتجهيزات المكتبية ووسائل المواصلات" وهي :

1. مكتب الادارة المحلية
2. مكتب التربية والتعليم
3. مكتب الاشغال العامة والطرق
4. مكتب الزراعة والري
5. مكتب اراضي وعقارات الدولة

الموارد البشرية بالمديرية:

م	الجهاز التنفيذي	عدد العاملين بالمرفق			الرسميين		المتعاقدين	
		ذكور	إناث	الجملة	ذكور	إناث	ذكور	إناث
1	الإدارة المحلية	9	-	9	9	-	-	-
2	الصحة والسكان	19	1	20	15	0	4	1
3	التربية والتعليم	220	43	263	170	6	56	37
4	الزراعة والري	1	-	1	1	-	-	-
5	الأشغال والطرق	6	-	6	6	-	-	-
6	الأراضي والمساحة	-	-	-	-	-	-	-
7	صندوق الرعاية الاجتماعية	1	-	-	-	-	-	-
9	الكهرباء	-	-	-	-	-	-	-
	الإجمالي	255	44	299	201	6	60	38

سادساً /البيانات التحليلية لمديرية السوم من أجل تنمية واستغلال جميع مواردها المالية

السمات والخصائص العامة للمديرية (الموقع ، المساحة ، السكان):

الموقع والمساحة :

تقع مديرية السوم في الجانب الشمالي الشرقي من محافظة حضرموت وتعتبر البوابـــة الشرقيـــة لوادي حضرمـــــوت ولها حدود مع العديد من مديريـــات م/ حضرموت ومديريات من م/ المهرة وهي :-

- يحدها من الشمال مديرية رماه و ثمود والقف .
- يحدها من الغرب مديرية تريم .
- يحدها من الجنوب مديرية غيل بن يمين ، مديرية الديس الشرقية ومديرية الريده وقصيعر .
- يحدها من الشرق محافظة المهره (مديرية المسيلة + مديرية منعر) .

ويبعد مركز المديرية عن سيؤن عاصمة الوادي والصحراء بحوالي 80 كم وعن المكلا عاصمة محافظة حضرموت بحوالي 400كم وتبلغ مساحة المديرية 12341 كيلومتر مربع بحسب تقارير العمليات الميدانية للجهاز المركزي للإحصاء لعام 1999م ،

السكان :

ويبلغ عدد سكان المديرية حسب نتائج تعداد عام (2004م) 12666 نسمه ، وارتفع في عام 2017م إلى 18837 نسمه منهم (9661) ذكور و(9176) إناث و يمثل الذكور نسبة (51%) و الإناث نسبة (49 %)، ويبلغ عدد الأسر في المديرية لعام 2017م (2193) أسرة .

المجلس المحلي :

يتكون المجلس المحلي من 18 عضو منتخب ، وفق قانون السلطة المحلية رقم (4) لعام 2000م ، ويتمتع أعضاء المجلس المحلي بالمديرية بالحرص على تنفيذ البرامج الاستثمارية للمشاريع والرقابة على سير العمل للمشاريع قيد التنفيذ ومراقبة تنفيذ الخطط والبرامج الخاصة بالمجلس.

و يتوزع أعضاء المجلس على ثلاث لجان هي : - لجنة التخطيط والمالية .- لجنة الخدمات. - لجنة الشئون الاجتماعية.

عدد الأعضاء	توزيع حسب الكفاءة والمؤهلات										
	يقرا ويكتب		أعدادي		ثانوي + دبلوم		جامعي وما فوق		إجمالي		
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	جملة
18	11	0	0	0	7	0	0	0	18	0	18

الهيئة الإدارية :

تعقد اجتماعاتها الدورية نصف شهرية .. وهي تقوم بإعداد مشاريع البرامج للمجلس وتتابع تنفيذ القرارات وأداء المناقصات ويترأسها المدير العام ، وتضم في عضويتها الأمين العام ورؤساء اللجان الثلاث المذكورة .

النشاط الإقتصادي للمديرية

الزراعة :

يعد النشاط الزراعي أهم الأنشطة الاقتصادية حيث أن أغلب سكان المديرية يعمل بالزراعة و رعي الأغنام ، وأما سكان الهضبتين الشمالية والجنوبية فيعتمدون بشكل كلي على الثروة الحيوانية كمصدر دخل. وتنتشر بالمديرية زراعة بعض المحاصيل مثل الحبوب , النخيل , البرسيم , البصل , الثوم ، الليمون . وتنعم المديرية بوجود المياه السطحية والعيون الذي تتم الاستفادة منها إلا أن العين الجارية من غرب المديرية والعابرة بالمديرية والمتمثلة بنهر نبي الله هود عليه السلام بدأت تنضب وتنتهي من المناطق الشرقية (شرقي هود إلى سناء) وذلك لندرة الأمطار في الآونة الأخيرة.

الإنتاج النباتي :

يعتبر النشاط النباتي المصدر الرئيسي للدخل لأكثر من 30% من سكان المديرية ويعتمد على مياه الآبار بالري التقليدي (المغمور) ويحتل الإنتاج النباتي المرتبة الأولى في الأنشطة الزراعية وتقدر الأراضي الصالحة للزراعة بـ (4939) هكتار أما المساحة المزروعة لعام 2017م تقدر بـ (360) هكتار وتمثل 7.3% من المساحة الصالحة للزراعة بالمديرية وفقاً وتعداد مكتب الإرشاد الزراعي بعد ما كانت (560) هكتار في عام 2011م وبإنخفاض مقداره 36% ، ويرجع سبب الإنخفاض في المساحة المزروعة في عام 2017م وما قبله عن عام 2011م إلى إرتفاع سعر مادة الديزل وظروف الحرب القائمة بالبلد وضعف التسويق للمنتجات الزراعية وبُعد الأسواق المركزية عن المديرية وصعوبة التنقل إليها ، وكذا الإنجرافات التي حدثت للرقعة الزراعية بالمديرية والتي لم تُعالج إلى اليوم وخاصة الإنجرافات الأخيرة التي حدثت بسبب السيول والكوارث في أكتوبر 2008م.

كما قامت منظمة أوكسفام البريطانية شريك التنمية بالمديرية في عام 2011م بدعم 600 مزارع بالمديرية بأسمدة وبذور محسنة وأدوات زراعية مختلفة صغيرة ومتوسطة كتحفيز منها للمـــزارعين للنهوض بمزارعهم بعد كارثة سيول 2008م.

الإنتاج الحيواني :

تشكل الثروة الحيوانية مورداً اقتصاديا هاماً لسكان المديرية حيث وصل عدد الحائزين للثروة الحيوانية على (1633) حائز في عام 2017م . ويتمركزون في وادي المسيله ووادي سناء ووادي عدم ووادي فغمه والسبعه الوديان وغيرها من الوديان وكذا على الهضاب الجنوبية والشمالية في مناطق وعشه وقفول وضبعات وغباريه وتريوت وغيرها من المناطق .

تربية النحل وإنتاج العسل :

تقدر عدد خلايا النحل في المديرية بحوالي (4525) خلية نحل وفقاً وتقديرات مكتب الزراعة لعام 2017م بعد ما كانت 5525 خلية نحل في العام الماضي 2016م وذلك لندرة الأمطار ، وقلة المزروعات نظراً للإرتفاع في سعر مادة الديزل ، و حالياً تتراوح أصغر ملكية للشخص الواحد من المربين في المديرية من الخلايا ما بين (15 – 40) خلية ، ومن أهم أنواع العسل في المديرية عسل البغيه وعسل السمرة.

جدول يوضح خلاصة للأنشطة الزراعية من حيث المساحة وأعداد الثروة الحيوانية على مستوى المديرية خلال عامي 2015-2017م :

القطاع	وجه المقارنة	الوضع في عام 2015م	الوضع في عام 2017م	الزيادة أو النقصان	التعليق	ملاحظات
الزراعة (الحبوب)	المساحة المزروعة	103 هكتار	39 هكتار	64-	نقص بمقدار 62% ناتج عن إرتفاع سعر مادة الديزل مما أدى إلى إنخفاض غير مسبق في المزروعات . إلى جانب ضعف التسويق والإنجرافات للأراضي الزراعية والتي لم تُعالج بعد وكذا عدم وجود حراثات مع المزارعين بالمديرية ككل	
	المساحة الصالحة لزراعة الحبوب	2000	2100	100	المستغل منها ضئيل جداً ويقدر بـ 1.86% . بالرغم من إستصلاح أراضي جديدة وحفر بعض الآبار	
الإنتاج لحيواني	عدد رؤوس الأبقار	139	120	19-	هناك نقصان في أعداد الثروة الحيوانية وخاصة الماعز والضأن والجمال نتيجة ندرة الأمطار في السنوات الأخيرة وضعف التسويق بسبب غلاء الأسعار	
	عدد رؤوس الجمال	5609	4890	719-		
	عدد رؤوس الماعز	172949	153549	19400-		
	عدد رؤوس الضان	89689	81689	8000-		
إنتاج العسل	عدد خلايا النحل	5525	4525	1000-	نقصان بمقدار 18% نتيجة لقلة الأمطار والإنخفاض الكبير في المزروعات.	

القطاعات الاقتصادية الواعدة :

المنتجات الحراجية :

تشكل ثمار (قرون) السيسبان مصادر دخل لبعض الأسر الفقيرة التي أصبحت تكسب قوتها من جمع وبيع هذه المنتجات التي تستخدم لتغذية الحيوانات في المديرية والمديريات المجاورة وكذلك تقطع أشجار السيسبان كأحطاب وأخشاب والإستفاده منها مباشرة أو من أثمانها بعد بيعها ، ومن المنتجات أيضاً العُريّط والسنوّب ، كما تنتشر في المديرية بعض النباتات الطبية والعطرية ويمتلك عدد من السكان خبرات تقليدية في الطب الشعبي حيث يتم استخدام هذه الأنواع لعلاج بعض الأمراض .

الموارد المالية للمديرية :

تتحصل المديرية علي إيراداتها المالية وفقا لنص المادة (123) من قانون السلطة المحلية رقم (4) لعام 2000م وتقوم بعملية التحصيل وفقا لقرار مجلس الوزراء رقم (283) لعام 2001م الذي حدد قيم أوعية الرسوم المحلية والمشتركة على مستوى المحافظة

جدول يوضح مقارنة الموارد المخططة والمحصلة فعلياً لعامي 2016 – 2017م للسلطة المحلية بمديرية السوم :-

م	نوع الإيراد	الربط بالألف ريال		المحصل والمورَّد (بالألف ريال)		نسبة التحصيل %		نسبة الانحراف %	
		2016م	2017م	2016م	2017م	2016م	2017م	2016م	2017م
1	الموارد المحلية على مستوى المديرية	3295	4874	807	1347	%24	%28	%76	72% -
2	الحصة من الموارد المشتركة على مستوى المحافظة	15995	0	2922	9250	%18	%100	%82	0
3	الحصة من الموارد العامة المشتركة	24058	24058	0	0	0	0	0	0
4	الدعم المركزي الرأسمالي	25380	25380	0	0	0	0	0	0
5	الدعم الإضافي (مشروع دعم اللامركزية)	0	0	0	0	0	0	0	0
	الإجمالي	68728	54312	3729	10597	%5	%20	%95	%80

مصادر الموارد المحلية بالمديرية :

تتمثل مصادر الموارد المحلية بمديرية السوم في الآتي :

الموارد المحلية	المكتب
زكاة الباطن على الأفراد + زكاة الفطر + أخرى	الواجبات
رسوم تراخيص البناء و تجديدها + الرسوم المقررة على حمولات وسائل النقل و الأحجار و الرمل	الأشغال العامة
رسوم إمتحانات و شهادات + إيراد الجزاءات	التربية و التعليم
إيراد العقوبات	الصحة
رسوم البطاقة الشخصية و العائلية + رسوم المواليد و الوفيات + رسوم إدارية أخرى	الأحوال المدنية

الموارد الغير مستغلة بالمديرية :

وتتمثل الموارد الغير مستغلة بمديرية السوم ومشاكل عدم إستغلالها في الآتي :

المكتب	الموارد	مشاكل عدم الاستغلال
الواجبات	زكاة الحبوب + زكاة المواشي +زكاة الخضروات	بُعد المزارع و عدم وجود ميزانية تشغيلية للتنقل + قلة المحصول + عدم إستجابة المزارعين
الاشغال العامة	رسوم حفر البيارات	عدم إستجابة المواطنين وقلة الوعي
	إيراد الجزاءات	غير مفعل لكون المديرية نائية
التربية و التعليم	رسوم استمارات التسجيل	لا يؤخذ مقابل على إستمارات التسجيل
الصحة العامة و السكان	رسوم فتح العيادات و المختبرات و الأشعة	لا يتم دفعها بالمديرية بل تُدفع في الادارة العامة في سيؤن
	رسوم رقود وعمليات	الرقود مؤقت بحكم أنه مركز صحي و ليس مستشفى . ولا توجد عمليات

الخدمات بالمديرية :

الأمن :

القوة الأمنية الموجودة بالمديرية تقوم بتغطية المداخل وتثبيت الأمن على أكمل وجه الا أن هناك عدة معوقات أهمها شحة الكادر المؤهل والمتخصص في كل الأقسام .

التعليم :

التعليم الأساسي :

يوجد بالمديرية (11) مدرسة أساسية عاملة مع (5) مدارس أساسية أخرى ملحقة بالإضافة إلى روضة أطفال , أي أنّ إجمالي المدارس الأساسية العاملة بالمديرية 16 مدرسة ويعمل بالمديرية (210) كادر وظيفي لدى مكتب التربية والتعليم منهم137 معلم في التعليم الأساسي والثانوي و 33 معلمة في التعليم الأساسي فقط و10 يعملون كإداريين بمكتب التربية والتعليم بعاصمة المديرية , إلى جانب 8 مدراء مدارس و9 وكلاء و3 أمناء مكتبة و3 سكرتير بالإضافة إلى أمين معمل واحد و6 أخصائيين إجتماعيين . ويشكل المؤهلون منهم 66 % كما يشكل المتعاقدون منهم 46 %.

التعليم الثانوي :

تتواجد بالمديرية مدرستين فقط للتعليم الثانوي بتجمع السوم وبتجمع سناء وهي مختلطة ، ويعمل حالياً بالثانويتين عدد 30 معلم فقط ، وتعملان في الفترة الصباحية . في حين أن باقي التجمعات السكانية لا توجد بها أي ثانوية حيث بلغ نسبة الملتحقين بالتعليم الأساسي بالمديرية لعام 2018/2017م 52% (49% للفتيات يقابلها 4% للأولاد .

محو الأمية وتعليم الكبار:

يقوم مكتب محو الأمية بالمديرية بجهد كبير لا يستهان به لإنتشال المديرية من الأمية المنتشرة بها وخاصة بين الإناث ، وذلك بموظف إداري واحد فقط وعدد من المتعاقدين للتدريس بالصفوف المنعقدة لمحو الأمية ببعض المناطق المختلفة بالمديرية إلا أن الإقبال على هذه الصفوف لا يزال قليلاً . وتقدر نسبة الأمية بالمديرية 51.3%.

الصحة :

يوضح الجدول أدناه عدد المراكز الصحية والكادر الصحي بالمديرية :

المركز الصحي	الكادر الطبي						
	طبيب عام	م . طبي	ممرض	مختبر	أسنان	إداريين	قابلة مجتمع
12	3	4	24	7	0	3	5

كما بلغ عدد المترددين على هذه المراكز والوحدات الصحية بالمديرية لعام 2017م عدد 15493 نسمه تشكل الإناث منهم 52 % .

كما تعاني المديرية من نقص نسبي في الوحدات الصحية وتعاني معظم الوحدات الصحية من قِدَم مبانيها ونقص التأثيث ، وتعاني المديرية من قلة الكوادر الطبية كما يوجد متطوعين بالمركز الصحي سناء من بداية العام 2015م وعددهم (5) . منهم عدد (1) مساعد طبيب و (1) فني مختبر إلى جانب (3) ممرضين .

المياه :

تشكل مياه الآبار المصدر الرئيسي لمياه الشرب بمديرية السوم حيث يتحصل السكان علي احتياجاتهم من المياه من خلال المشاريع الأهلية العاملة والمنتشرة في مناطق المديرية والذي وصل عددها إلى 17 مشروعاً غير أن مقوماتها ضعيفة جداً ، غير أنه لا توجد أي مشاريع مياه عامة بالمديرية . وفي عام 2017م تم إستكمال مشروع مياه السوم الذي بدأت به جمعية الرأفة بحفر بئر وبناء خزان وطاقة شمسية بقوة 45 كيلو وشبكة بطول 7 كيلو بقطر 200 ملي بكلفة مليون درهم إماراتي بتمويل من الهلال الأحمر الإماراتي . وتقدر نسبة

التغطية بالمديرية ككل للسكان الحاصلين على مياه شرب نقية لهذا العام 2017م بـ 52% من عدد السكان بالمديرية وبـ 50 % من عدد المساكن بالمديرية ، كما تبلغ عدد نقاط الاستهلاك في عام 2017م(1203) نقطة وتشمل المساكن المزودة بعداد أو أكثر والمرافق الحكومية والمحلات التجارية والمساجد.

وهناك عدة مشاكل تعاني منها بعض التجمعات والتي تتزود من الشبكة الأهلية هي :

- تشتيت مشاريع المياه وتناثرها .
- ضعف مقومات المشاريع وتنظيمها .
- قدم وتهالك الشبكات الناقلة للمياه في بعض التجمعات مما يؤدي إلى تلوث المياه وارتفاع نسبة الفاقد .
- أكثر عرضه للتلوث لقربها من البيارات.
- تعاني مشاريع المياه الأهلية في بعض التجمعات الاستهلاك العشوائي للمياه لعدم وجود عدادات لاحتساب الاستهلاك.

خدمات الصرف الصحي :

تنعدم خدمة الصرف الصحي في المديرية ، ويعتمد سكان المديرية على تصريف المياه العادمة بواسطة (البيارات) غير أنها بعد تشبعها عادة ما تطفح وتسبب أضرار وآثار بيئية وصحية تساعد على انتشار البعوض وتلوث المياه .

كما يساهم المجتمع مادياً في تحسين صحة البيئة من خلال رسوم النظافة المفروضة في فواتير إستهلاك الكهرباء غير أن النظافة تكاد تكون مقتصرة على الواجهات الأمامية بمركز المديرية أما في الأحياء والشوارع الداخلية فتتكدس النفايات ويتم نقلها بصورة غير منتظمة مما يؤدي إلى تكاثر الأوساخ التي تؤدي الى انتشار الأمراض ، بينما تنعدم خدمات النظافة وتنتشر النفايات ومخلفات الثروة الحيوانية بشكل واضح في باقي مناطق التجمعات السكانية الأخرى . كما أن هناك مقلب عمومي واحد لتجميع المخلفات والقمائم ويتم التعاقد مع عمال نظافة بتمويل صندوق النظافة بالوادي والصحراء . وتوجد بالمديرية سيارة واحده نوع دينا صغير كوري الصنع لتجميع المخلفات والنفايات ونقلها إلى المقلب الخاص بها حيث لا توجد معالجه لهذه النفايات وإنما يتم حرقها وتسبب أضرار بيئية وصحية للمناطق المجاورة للمقلب. كما أن هذه السيارة لا تكفي كون المديرية كبيرة ومترامية الأطراف و يوجد صهريج واحد فقط لشفط البيارات وأحواض تجميع مياه المراحيض .

الكهرباء :

تقتصر التغطية على تجمعي السوم وَ فغمة المخيبية كاملين وكذا جزء كبير من تجمع سناء باصفية وبالتحديد إلى منطقة سوق حله ، حيث وصل إجمالي المساكن المضاءة بالكهرباء لعام 2017م (1553) مسكن مقابل 1527 مسكن في عام 2016م وبزيادة قدرها 1.7% ، كما تبلغ عدد نقاط الاستهلاك في هذا العام 2017م (1723) نقطة .

الأشغال العامة والطرق:

مكتب الأشغال بالمديرية من أهم المكاتب ولكنه يعمل بثلاثة موظفين فقط بالإضافة إلى محصل واحد متعاقد وأهم الأعمال التي يقوم بها المكتب :

- الإشراف على عمال النظافة بالمديرية .
- تحصيل إيرادات نقل الأحجار والتراخيص المختلفة .
- الإشراف على الترتيبات التي تجري في زيارة شعب نبي الله هود عليه السلام ومتابعة الإدارة العامة بالوادي والصحراء من حيث الإنارة والنظافة .
- متابعة مكتب الأشغال بالوادي والصحراء من حيث إكمال الرصف والإسفلت والإنارة في بعض المناطق بالمديرية .

وتعتبر الطرق العامل الرئيسي لإحداث النهضة التنموية حيث تساعد على سرعة التنقل بين المدن والقرى وتسهم في خفض كلفة التسويق للمنتجات الزراعية وسرعة نقلها كما تعتبر أحد العوامل المساعدة لجذب الاستثمارات الخاصة. و يرتبط مركز المديرية بالطريق الإسفلتي الدولي (تريم- السوم - ثمود – شحن) الذي يمر بالمديرية بمسافة 80 كم ويربطها بعاصمة الوادي والصحراء(سيئون) وبعض المديريات المجاورة . كما شهدت مديرية السوم تطوراً ملحوظاً في الطرق الإسفلتية حيث يجري تنفيذ مشروع سفلتت طريق (عصم – شعب نبي الله هود – سناء) بمسافة 49 كم حيث تمّ إنجاز 71% منها ، إلا أنه لم يُستكمل لعدم إستلام المقاول مستحقات مستخلصاته من الأعمال المنجزة نظراً للأوضاع السياسية والحروب التي تعيشها البلاد . كما تمّ تنفيذ مشروع سفلتت الطريق المؤدي إلى قبة النبي هود عليه الصلاة والسلام مزدوج بشعب هود وبطول 1.5 كم في عام 2009م . كما تمَّ في العام 2013م الإنتهاء من مشروع بناء جسر

عبَّارات بمقطع بن مراش بتنعه على حساب البنك الدولي وتحت إشراف مشروع البنية التحتية بالوادي والصحراء يربط ضفتي الوادي الرئيسي ويُعد مشروعاً حيوياً للمديرية.

غير انه لا تزال أحياء ومناطق عاصمة المديرية ومناطق التجمعات السكانية الأخرى طرقها ترابية تسبب أضرار صحية ناتجة عن الغبار والأتربة التي تخلفها وسائل المواصلات لذا فان المديرية بأمس الحاجة إلى ربط التجمعات السكانية مع بعضها البعض بطرق إسفلتية واستكمال الطرق الداخلية الفرعية لأحياء مدينة السوم ومناطق المديرية الأخرى بطول 200 كيلومتر .

الصعوبات التي يعاني منها مكتب الأشغال بالمديرية :

1. نقص الكادر الوظيفي المؤهل .
2. عدم وجود مهندس مشرف لدى المكتب .
3. نقص الإعتمادات المالية والموازنة التشغيلية وآلة تصوير وفاكس.
4. عدم توثيق المباني بالمديرية إذ أنّ أغلب المباني بالمديرية لا تحمل سوى إستمارات فقط وليس وثائق ملكية

الموارد البشرية بالمديرية :

الجدول يبين المكاتب التنفيذية العاملة بالمديرية وعدد الموظفين لكل مكتب حسب مؤهلاتهم العلمية لعام 2017م

م	اسم المرفق	تاريخ تأسيس المرفق	عدد العاملين بالمرفق			عدد الإداريين			عدد الرسميين			عدد المتعاقدين			العدد اللازم للقيام بالمهام	توزيع حسب المؤهلات									
			ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة		يقرأ ويكتب		إعدادي		ثانوي		دبلوم		جامعي	
																ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
1	الإدارة المحلية	1967	13	0	13	13	0	13	13	0	13	0	0	0	25	1	-	1	-	2	-	4	-	5	-
2	مكتب الصحة والسكان	2002	42	7	49	4	2	6	41	5	46	1	2	3	90	2	2	1	-	24	5	12	-	3	-
3	مكتب التربية والتعليم	1999	177	33	210	9	1	10	93	20	113	84	13	97	195	2	-	22	-	23	25	21	1	109	7
4	الأشغال العامة والطرق	1987	3	0	3	3	0	3	3	0	3	0	0	0	15	-	-	1	-	-	-	2	-	-	-
5	هيئة الأراضي والمساحة والتخطيط العمراني	1999	1	0	1	1	0	1	1	0	1	0	0	0	12	-	-	-	-	1	-	-	-	-	-

6	الأحوال المدنية والسجل المدني	1968	4	1	5	4	1	5	4	1	5	0	0	0	200	-	-	3	-	1	1	-	-
7	مكتب الزراعة والري	2002	10	0	10	10	0	10	9	0	9	1	0	1	30	-	-	-	1	-	6	-	3
8	مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل	1977	4	1	4	5	1	4	5	1	4	0	0	0	12	-	1	2	-	-	-	-	-
9	مكتب المالية	2005	11	0	11	11	0	11	11	0	11	0	0	0	12	-	-	2	-	-	7	-	2
10	محو الأمية وتعليم الكبار	1999	4	1	5	1	0	1	1	0	1	4	1	3	14	-	-	-	-	1	3	-	-
11	الشباب والرياضة	2005	1	0	1	1	0	1	0	0	0	1	0	1	10	-	-	-	-	-	1	-	-
12	البريد	2010	1	0	1	1	0	1	1	0	1	0	0	0	3	-	-	-	-	-	-	-	-
13	مكتب الأمن	1967	42	0	42	42	0	5	5	0	41	0	1	0	75	21	-	8	-	11	2	-	-
14	صندوق النظافة	2013	7	1	8	1	0	1	1	0	0	0	0	7	25	6	1	1	-	-	-	-	-
الإجمـــــــــالي			320	44	364	68	5	73	222	27	249	98	17	85	-	32	4	41	0	67	58	1	122
نسبة المساهمة %			88	12	100	93	7	100	89	11	100	85	15	100	-	8.8	1.1	11.3	0	18.4	15.9	0.3	33.5

القطاع الخاص :

يسيطر القطاع الخاص بصورة مطلقة على قطاع التجارة والخدمات بالمديرية حيث يدير جميع المحلات التجارية من بقالات ومطاعم ومحلات بيع المواد الغذائية ومحلات بيع الخضار والفواكه وورش ومحطات توزيع المحروقات ...إلخ . ويبلغ عدد المحلات التجارية 185 محل منها بقالات ومحلات خضار وفواكه عددها 104 محل ومحطات للمحروقات وعددها 10 محطات والورش عدد 16 ومعرض واحد للسيارات و 12 صيدلية و 5 مطاعم و 5 كبائن إتصالات وغيرها ، وأكثر هذه المحلات التجارية بالمديرية بدون تراخيص .

المجتمع المدني بالمديرية :

جدول يوضح أسماء و أنواع الجمعيات وعدد الأعضاء في مديرية السوم لعام 2017م

م	إسم الجمعية	نوعها	النشاط	مكان نشاطها	تاريخ التأسيس	عدد الأعضاء			مخرجات الجمعية	مدى فعالية الجمعية
						ذكور	إناث	جملة		
1	جمعية المرأة الريفية الخيرية	خيرية	المرأه	تجمع السوم	17 / 12 / 2002م	0	217	217	تأهيل وتدريب	ممتاز
2	جمعية تنعه الزراعية	زراعية	زراعي	تجمع فغمه والمخيبيه	06 / 05 / 1999م	52	0	52	مساعدة المزارعين	ضعيف
3	جماعة مستخدمي المياه	زراعية	الحفاظ على المياه	تجمع السوم + فغمه والمخيبية	07 / 12 / 2005م	74	0	74	الحفاظ على المياه والتربة	جيد
4	جمعية النجاح الإجتماعية الثقافية للمرأة	خيرية	المرأة والطفل	تجمع السوم + فغمه والمخيبية	09 / 05 / 2010م	0	163	163	تأهيل وتدريب	جيد جداً
5	جمعية ضبعات الصحية الخيرية	خيرية	صحية	تجمع ضبعات	20 / 11 / 2009م	101	0	101	توفير الخدمات الأساسية والصحية للمنطقة	جيد
	الاجمالي					227	380	607		

مكاتب فروع الوزارات :

تتألف المديرية من عدد (14) مكتب تنفيذي بالمديرية وتمثل فروع مكاتب الإدارات العامة المتواجدة بعاصمة الوادي والصحراء سيؤن . وهي مكاتب الإدارة المحلية ، التربية والتعليم ، الصحة ، الأشغال العامة ، المالية، الأمن العام ، الأحوال المدنية , الشباب والرياضة , صندوق النظافة , الزراعة والري ، هيئة الأراضي والمساحة والتخطيط العمراني ، الشؤون الاجتماعية ، البريد , محو الأمية وتعليم الكبار . أما بالنسبة لمكتب الأوقاف والإرشاد بالمديرية فقد أغلق في عام 2009م ويعود سبب إغلاقه لأن العامل به كان متعاقداً وليس

أساسياً ولم يتم تثبيته في وظيفته. كما يوجد بالمديرية قائم بأعمال مكتب النظافة والتابع لوزارة لأشغال العامة وهو في الأصل موظف بالإدارة المحلية ، وكذا يوجد بالمديرية قائم بأعمال مكتب الشباب والرياضة ولكنه في الأصل يعمل مدرس بمكتب التربية والتعليم .

وقد بلغ إجمالي العاملين في الأجهزة التنفيذية بالمديرية (364) عامل في عام 2017م بينما كانوا (368) عامل في عام 2016م الإداريون منهم (73) عامل فقط والباقون هم من الميدانيون ، الأساسيون منهم (249) عامل ، بينما بقية العاملين ويشكلون نسبة (32 %) لا زالوا متعاقدين ولم يتم تثبيتهم بعد ، كما أن الكادر المتواجد غير مؤهل ويشكل المؤهلون نسبة (51.6 %) فقط من إجمالي الكادر.

أما فروع المكاتب الغير متواجدة بالمديرية فهي على النحو التالي :

- مكتب التخطيط والتعاون الدولي.
- الجهاز المركزي للإحصاء.
- مكتب الثقافة والسياحة .
- مكتب المرور .
- مكتب الصناعة .
- مكتب الضرائب .
- مكتب الأوقاف والإرشاد .

كما تفتقر المديرية للخدمة القضائية وبالأخص عدم وجود محكمة ابتدائية ونيابة عامة كونها من أهم المكاتب ارتباطا بحياة وحقوق المواطن بالمديرية. وتمارس المكاتب المتواجدة بالمديرية مهامها وفقاً والقوانين التي تنظم ذلك كما أن بعضها حديثة الإنشاء وتعاني من نقص الكادر وتدني المستوى التعليمي له ، وعدم توفر الموازنة التشغيلية الكافية لتسيير نشاطها وعملها وعدم وجود المباني العامة . كما تفتقر معظم المكاتب للتجهيزات المكتبية ووسائل المواصلات ، وكذا تعاني مكاتب المديرية من المركزية الإدارية والمالية من قبل مكاتب الإدارات العامة.

واقع الموارد المالية لمديريات الوادي والصحراء:

من خلال النظر في قانون السلطة المحلية رقم (4) لسنة 2000م وبالذات المادة رقم (123) منه والى قرار مجلس الوزراء رقم (283) لسنة 2001م سيتضح لنا ان هناك تعدد لمصادر الموارد المالية التي حددها القانون والقرار ولكن اذا نظرنا اليهما بتمعن نجدها تمثل رسوم وعائدات ذات قيم قليلة وضعيفة جدا واحيانا تكون ليست ذات جدوى لمتابعتها وتحصيلها ، علما ان بعض الوزارات المركزية قد تنازلت عن موارد لم تستطع تحصيلها ولذلك سلمتها لأجهزة السلطات المحلية اضافة لذلك كله فان اغلب مصادر الموارد المحلية هي عبارة عن رسوم وغرامات ورسوم مضافة وعائدات بنسبة ضمن موارد السلطة المركزية وبالتالي فهي لا تعتبر موارد حقيقية ذات جدوى ولا توجد آلية لطرق احتسابها ومتابعة تحصيلها والرقابة عليها وعلى عملية توريدها الى حسابات السلطة المحلية وتكتفي السلطات المحلية فقط بقيد كل ما يظهر في حساباتها من خلال كشوفات البنك وعلى سبيل المثال لا الحصر مستحقات المجالس المحلية من الرسوم المضافة على فواتير استهلاك الكهرباء والمياه والاتصالات وكذلك حصص الوحدات الادارية من الموارد العامة المشتركة وهو الحال ايضا بالنسبة لحصة الموارد المشتركة للمديريات عبر المحافظة ، ناهيك عن استمرار بعض المكاتب الحكومية وفروع الوزارات بتحصيل موارد مهمة جدا وقد حددها القانون كموارد محلية مثال ذلك الموارد التي تقوم بتحصيلها صناديق النظافة والتحسين في المدن وايضا إسهامات المجتمع في مجالات التربية والصحة مع العلم ان هذه الموارد لو حصلت فعلاً من قبل الوحدات الادارية فمن المؤكد جداً انها سترفد موازنات السلطات المحلية بمبالغ كبيره من الايرادات وستساهم بشكل مباشر في تحقيق التنمية المحلية.

وللأسف الشديد انه قد اتضح وتبين لنا جلياً ان هناك قصور كبير جدا لدى اعضاء المجالس المحلية وعدم بذلهم أي جهود فاعلة وحقيقية في متابعة الموارد المالية تحصيلاً وتوريدا او حتى تنمية اوعيتها الإيرادية بالرغم من مرور فترات طويله على انشاء المجالس المحلية حيث اصبح اهتمام اعضاءها وجهودهم يرتكز فقط على متابعة جانب الاستخدامات والنفقات والمشاريع واهملوا الجانب الاساسي والرئيسي وهو الجانب الايرادي لان الموارد المالية تعتبر مصدر اساسي لتمويل مشاريع السلطات المحلية وبرامجها الاستثمارية.

ولقد تراجع كثيرا تحصيل الموارد المالية بالوادي والصحراء خلال الاعوام السابقة وهذا جاء نتيجة الازمة السياسية التي القت بضلالها على جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكافة المجالات والقطاعات الحكومية والخاصة وبالتالي انشغال المركز كليا بإدارة الصراع السياسي والعسكري اضافة ايضاً الى ضعف كفاءة تحصيل الموارد المحلية والمشتركة وقلة المصادر الايرادية في اغلب المديريات بل وانعدامها وعدم التقيد بالتحويلات وفقا والربط الذي يتم تحديده مركزياً وقد اثر هذا التراجع سلباً على تعثر بعض المشاريع وتأخر انجاز البعض الآخر لنقص السيولة او الارصدة النقدية لمديريات الوادي والصحراء.

ان استمرار الازمة السياسية في البلاد اثر سلبا على جميع المجالات والقطاعات وعلى جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية وادت الى ضعف الاداء للأجهزة التنفيذية وقصور واخفاق في خدمات البنية التحتية والتنمية البشرية وفي اغلب الخدمات التي تقدمها الدولة بأسباب تراجع الانفاق بل انه وصل الى توقف الانفاق والتحويلات الخاصة بالبرنامج الاستثماري لمشاريع السلطة المركزية منذ عام 2014م وحتى هذه اللحظة وكذلك الحال ايضا توقف تحويلات حصة الموارد العامة المشتركة من المركز حيث توقف عكسها لنا اعتبارا من عام2015م..لهذا فان تداعيات ازمة البلاد السياسية اثرت ولا زالت تؤثر كثيرا على اغلب المجالات وتبعها ايضا قصور واخفاق في خدمات البنية التحتية والتنمية البشرية وجميع الخدمات الحكومية .

لهذا فان واقع الموارد المالية (المحلية والمشتركة) لمديريات الوادي والصحراء خلال الفترات السابقة وحتى كتابة هذه الاسطر ضعيف جدا ولا يلبي الاحتياجات المطلوب تحقيقها والمشاريع الاستثمارية المتوقع تنفيذها لتحقيق التنمية المحلية الشاملة وتحسين الخدمات المقدمة للمجتمع ويعود هذا الضعف الشديد في الموارد المالية اساسا الى ضعف وقلة قيم المصادر الايرادية بل وانعدامها في اغلب المديريات وعدم كفايتها وان وجدت فهي في حدودها الدنيا حيث ان غياب الامن ساعد كثيرا على اهدارها بسبب تهرب وامتناع الكثير من المكلفين بإداء الرسوم الواجبة عليهم والتي تم سنها في القوانين والقرارات واللوائح والانظمة اليمنية.

ان الارقام والمؤشرات الخاصة بالايرادات المحلية والمشتركة والمنح لمحافظة حضرموت الوادي والصحراء اكانت على مستوى الربط او المحصل الفعلي متواضعة جدا ولا ترتقي الى التطلعات المطلوب تحقيقها ومن خلال استعراضنا لأرقام ومؤشرات الموارد المالية لمديريات الوادي والصحراء للسبع السنوات السابقة من عام 2010م حتى عام 2017م سيتضح للقارئ مدى ضعف حجم هذه الموارد وعدم كفايتها لإقامة مشاريع استثمارية كبيره وتحسين البنية التحتية للمديريات اضافةً ايضاً الى توقف تحويل وعكس (المنح) الدعم المقدم من السلطات المركزية في السنوات الأخيرة.

وفيما يلي يمكن ان نتطرق الى ارقام ومؤشرات الموارد المالية لمحافظة حضرموت الوادي والصحراء بشيء من التفصيل وذلك على النحو الآتي:

الايرادات المحلية:

لقد بلغت الايرادات المحلية المحصلة فعلياً بمحافظة حضرموت الوادي والصحراء من غير المنح خلال السبع السنوات السابقة من عام2010م وحتى عام 2017م (1 مليار و491 مليون و800 الف ريال يمني)حيث كان المتوسط السنوي (186 مليون و475 الف ريال) علما ان متوسط الربط السنوي بلغ (261 مليون و890 الف ريال) ومن خلال الارقام والمؤشرات للمحصل الفعلي لهذه الموارد يتضح وفي المجمل ضعف وعدم تحقيق الربط المقترح لها (باستثناء السنة الاخيرة2017م فقد تجاوز المحصل الفعلي الربط المقترح) حيث بلغ متوسط نسبة التحصيل خلال الفترة (71.2%) بتفاوت ملحوظ من سنة الى اخرى.. واياً كان الربط او المحصل الفعلي فهي تعتبر ارقام بسيطة ومتواضعة جدا امام تمويل ودعم مشاريع استثمارية لعدد (16) مديرية من مديريات الوادي والصحراء مترامية الاطراف واحداث تنمية ونهضة حقيقية فيها ، مع العلم ان هذه الايرادات تنحصر فقط في عدد محدود من المديريات لا يكاد يتجاوز عدد اصابع اليد الواحدة واما بقية المديريات تكاد تكون منعدمة الموارد لعدم توفر مصادر ايرادية فيها وتعتمد في مواردها غالباً على توزيع حصص الموارد المشتركة عبر المحافظة وعلى تحويلات حصة الموارد العامة المشتركة والدعم المركزي الرأسمالي هذا اذا انتظمت عملية التحويل حيث انها منذ عام 2014م وحتى كتابة هذه الاسطر لم يلتزم المركز في عكس وتحويل هذان الموردان لحسابات مديريات الوادي والصحراء ، وبصفه عامة فان ضعف الموارد المحلية والمشتركة وعدم تحويل حصص الموارد العامة المشتركة والدعم المركزي الرأسمالي هذا كله شكل خللا في مستوى تنفيذ البرامج الاستثمارية والمشاريع التنموية وتحسين الخدمات في المديريات.

والرسم البياني ادناه يوضح مؤشرات الربط والمحصل الفعلي للموارد المحلية من 2010-2017م

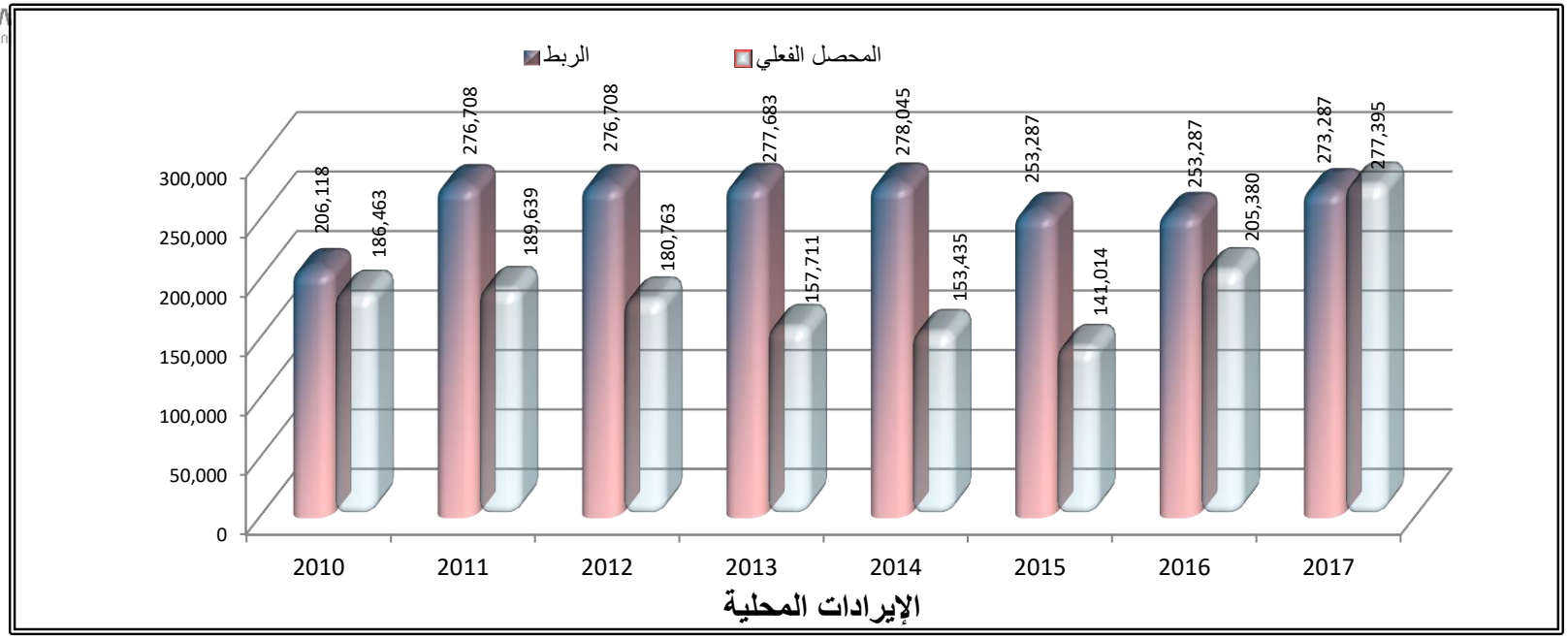

الايرادات المشتركة:

لقد بلغت الايرادات المشتركة المحصلة خلال الفترة من عام2010م وحتى عام2017م مبلغاً وقدره (1 مليار و572 مليون و47 الف ريال) بمتوسط سنوي (196 مليون و505 الف ريال) وقد كان المتوسط السنوي لربط الموارد المشتركة بمبلغ (309 مليون و544 الف ريال) ويلاحظ وجود ضعف كبير في تحصيل هذه الموارد مقارنة بالربط (ماعدا السنة 2010م فقد تجاوز المحصل الفعلي الربط المقترح لها) حيث بلغ متوسط نسبة التحصيل للفترة المذكورة (63.5%) وهذه تعتبر نسبة بسيطة مقارنة بضعف تقديرات الربط اصلاً حيث ان مبلغ الربط لم يكن كبيرا جداً بل كان رقما متواضعا ولكن بصفة عامة هذا يعود لضعف التحصيل الفعلي للموارد المشتركة عبر المديريات.

والرسم البياني ادناه يوضح مؤشرات الربط والمحصل الفعلي للموارد المشتركة من 2010-2017م

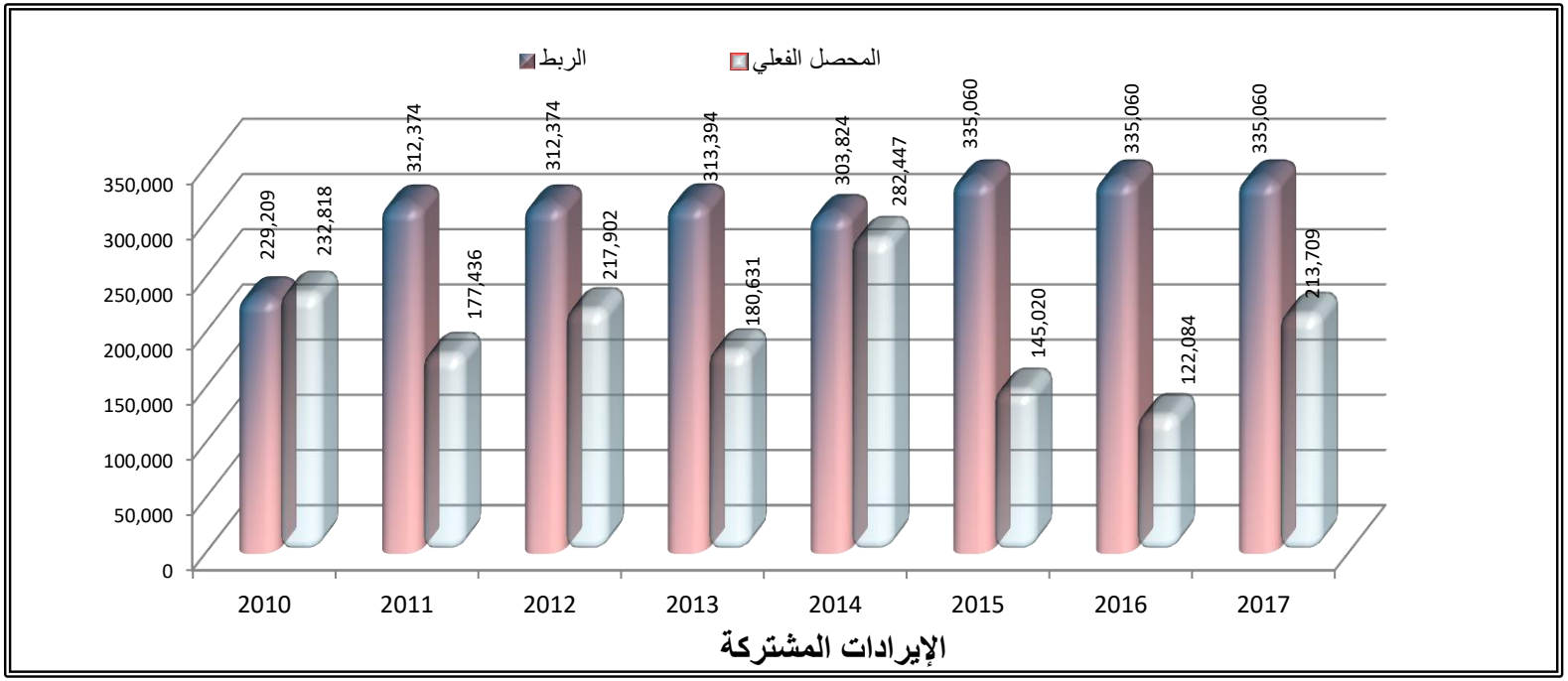

حصص الموارد المشتركة عبر المحافظة(المنح):

بلغت حصص الموارد المشتركة الموزعة عبر المحافظة على مديريات الوادي والصحراء والمدرجة تحت مسمى(المنح) خلال الفترة من 2010م وحتى عام2017م مبلغ وقدره (1 مليار و564 مليون و937 الف ريال) بمتوسط سنوي (195 مليون و617 الف ريال) واما متوسط الربط فقد كان بمبلغ (323مليون و324 الف ريال) حيث بلغ متوسط نسبة التحصيل لهذه الموارد (60.5%) وهذا حقيقة يعود اساساً لضعف تحصيل الموارد المشتركة علما ان المحصل من هذه الموارد غالبا ما يكون متساوي ومتقارب بين اغلب المديريات باستثناء البعض منها وهي سيئون ، العبر ، تريم ، شبام ، القطن وهذا يعود لسبب ان عملية التوزيع لهذه الحصص مرتبط

اساساً بنسب التحصيل لكل مديرية حيث ان كل مديرية تحقق نسب تحصيل من هذه الموارد يكون نصيبها 25% من الموارد المحصلة لها و 25% تذهب للمحافظة واما النسبة المتبقية وهي 50% توزع على بقية مديريات محافظة حضرموت ككل وبالتساوي.

والرسم البياني ادناه يوضح مؤشرات الربط والمحصل الفعلي لحصص الموارد المشتركة من 2010-2017م

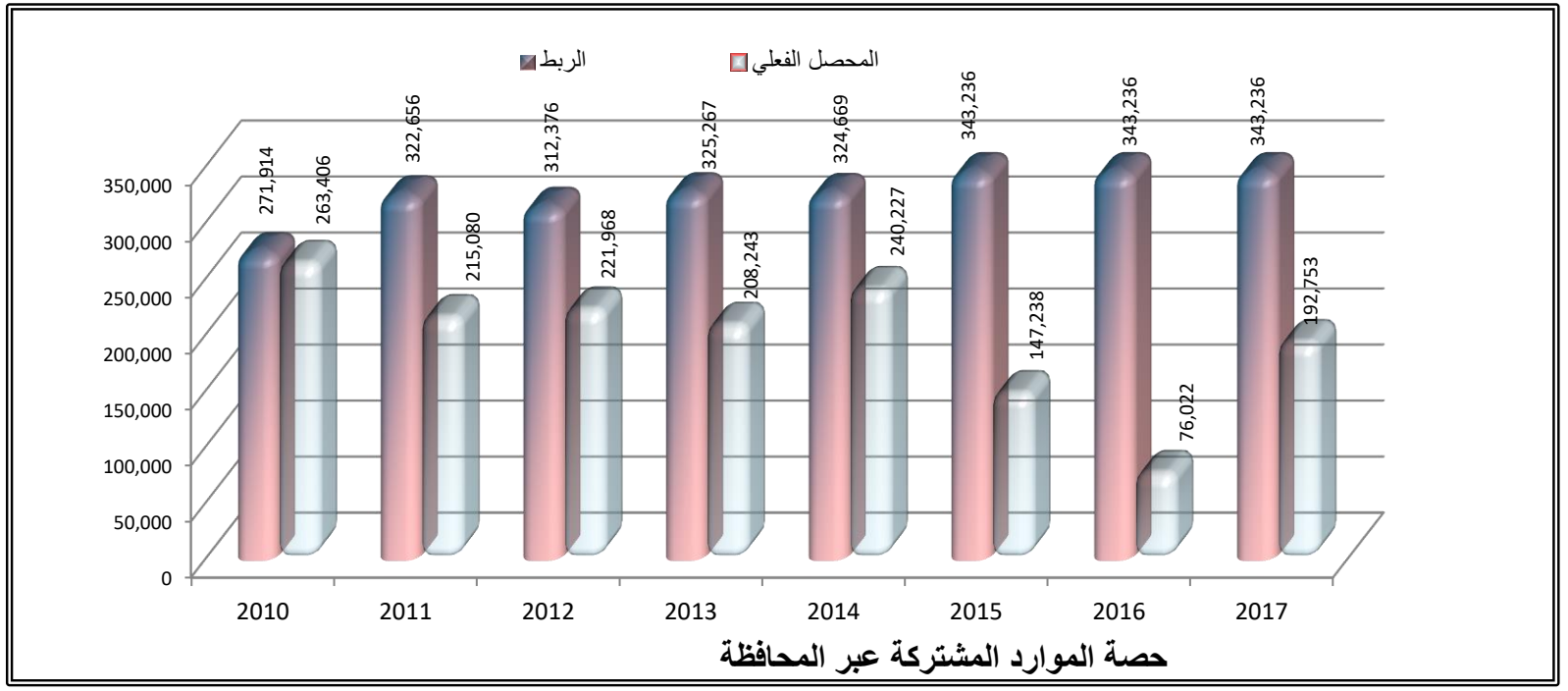

حصص الموارد العامة المشتركة(المنح):

بلغت حصص الموارد العامة المشتركة والمتمثلة في تحويلات وزارة الادارة المحلية بالتنسيق مع وزارتي المالية والتخطيط خلال الفترة من 2010م وحتى 2017م مبلغ وقدره (766 مليون و518 الف ريال) بمتوسط سنوي (95مليون و815 الف ريال)وكان متوسط الربط لهذه التحويلات (331مليون و36 الف ريال)وبهذا تكون نسبة متوسط التحصيل (29%) ويأتي ضعف هذه النسبة بسبب ان المبالغ المحولة من هذه الموارد ضئيلة جدا مقارنة بتقديرات الربط المقترح اساسا من قبل الوزارة نفسها بالإضافة الى انه منذ عام2015م وحتى نهاية 2017م لم يتم تحويل أي مبالغ من هذه الموارد على الاطلاق ، علما ان هذه الموارد تأتي من خلال الرسوم المفروضة على تذاكر السفر الجوية والبحرية والرسوم المقررة على كل برميل بترول او ديزل او جاز يباع في المحطات اضافة الى 30% من الموارد السنوية لصندوق صيانة الطرق وصندوق رعاية النشء والشباب والرياضة وصندوق تشجيع الانتاج الزراعي والسمكي وعلى ان تخصص هذه الموارد لذات الاغراض التي انشأت الصناديق من اجلها.

والرسم البياني ادناه يوضح مؤشرات الربط والمحصل الفعلي للموارد العامة المشتركة من 2010-2017م

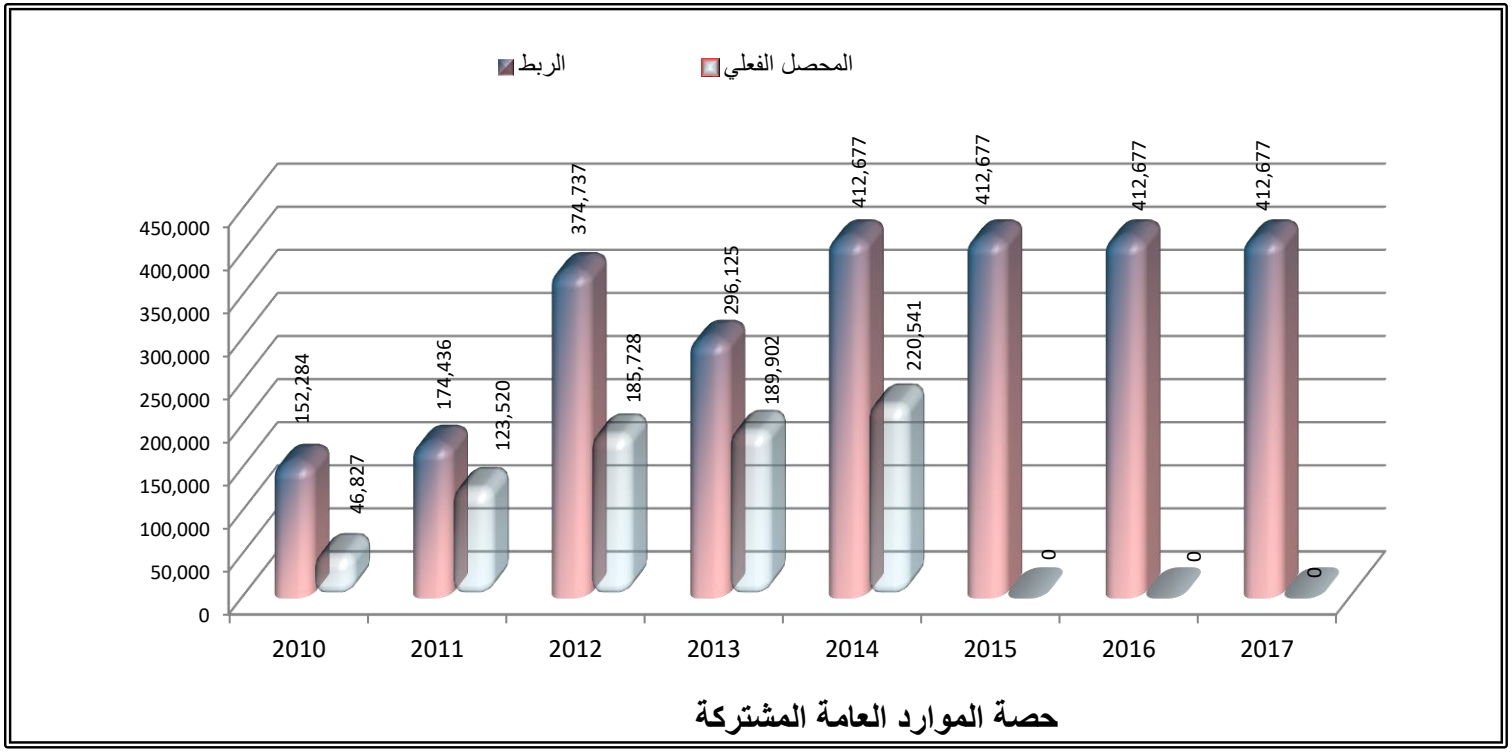

الدعم المركزي الرأسمالي(المنح) :

بلغ اجمالي الدعم المركزي الرأسمالي للفترة من عام2010م وحتى 2017م مبلغ وقدره (678 مليون و689الف ريال) حيث كان المتوسط السنوي (84 مليون و836الف ريال) اما متوسط الربط فقدر بمبلغ (367 مليون و805 الف ريال) وبالتالي فان متوسط نسبة التحصيل بلغت (23%) وهذه نسبة ضعيفة جدا جدا وهذا يعود لضعف تحويلات هذا الدعم لمديريات الوادي والصحراء بل وعدم انتظامه حيث انقطع تحويله منذ عام2014م وحتى يومنا هذا علما ان السلطة المركزية دأبت على تحويل الربط المحدد منذ بداية التجربة بواقع(100%) حيث يعتبر هذا الدعم المصدر الاساسي للموارد لأغلب المديريات والتي تعتبر ايراداتها ضعيفة بل ومنعدمة وهذا بدوره ادى الى عجز المديريات عن تغطية التزاماتها المالية تجاه المتعهدين بتنفيذ المشاريع الاستثمارية.

والرسم البياني ادناه يوضح مؤشرات الربط والمحصل الفعلي للدعم المركزي الرأسمالي من 2010-2017م

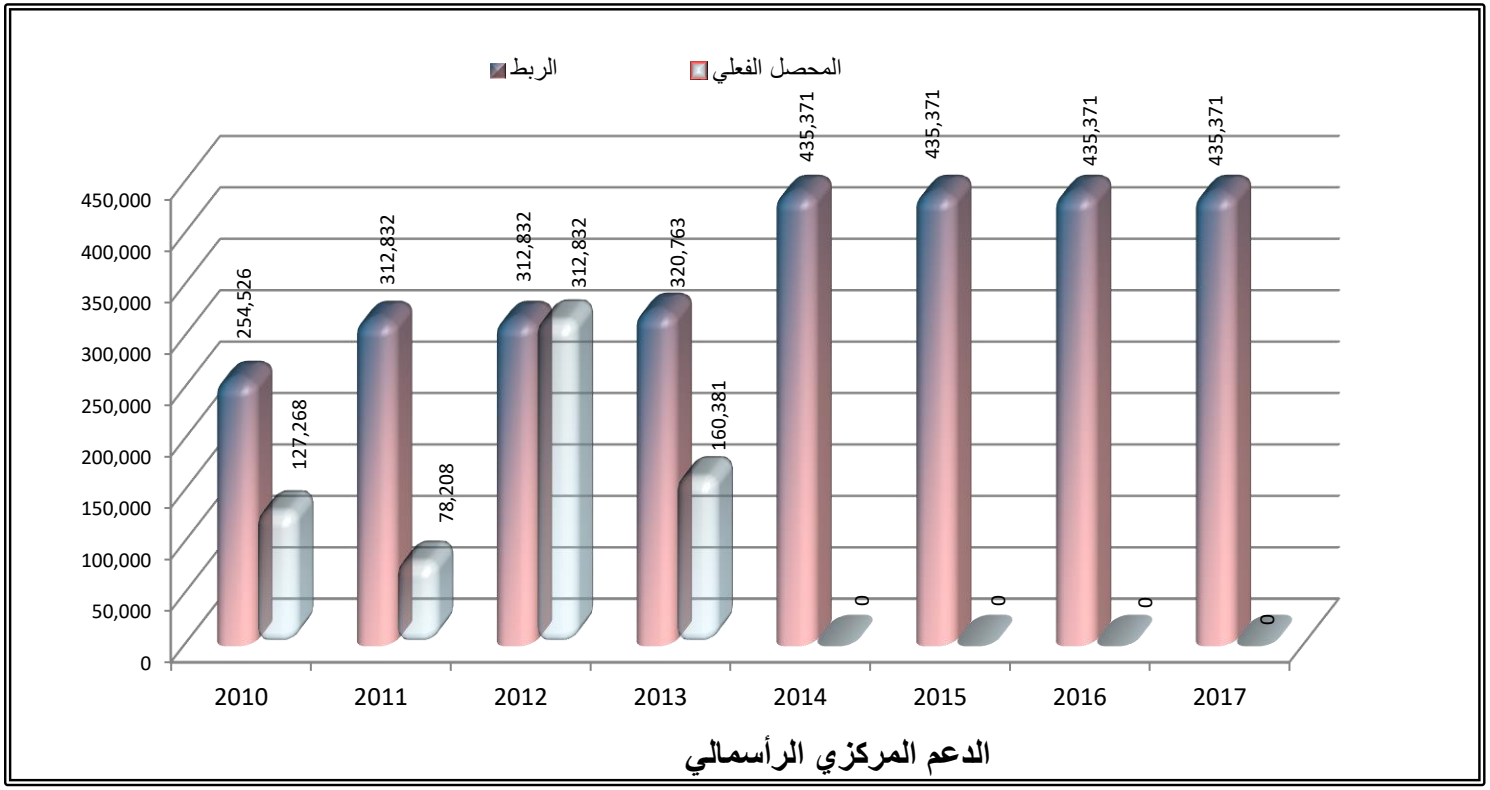

من خلال المؤشرات والارقام والبيانات المالية السابقة يتبين لنا مدى ضعف الموارد المالية المحلية والمشتركة لمديريات الوادي والصحراء في ظل عدم التزام المركز بواجباته تجاه هذه المديريات والمتمثل في توقف تحويل الدعم المركزي الرأسمالي لها وايضاً توقف تحويل حصص الموارد العامة المشتركة والتي تعتبر اساس تعزيز الموارد المحلية للمديريات بشكل عام.

واقع ادارة التنمية المحلية للمديريات :

تعتبر التنمية هدفا اساسيا تسعى جميع السلطات المحلية لبلوغه وذلك لما تكتسبه من اهمية بالغة في التأثير على الحياة الاجتماعية والاقتصادية ونظرا لهذه الاهمية كانت ولا زالت قضية التنمية بمفهومها الشامل تمثل احدى الرهانات الكبرى للسلطات المحلية اكان على مستوى المحافظات او المديريات.

ان تراجع الانفاق على الخدمات والمشاريع من الموازنة العامة للدولة او توقفها تماما كما حصل منذ عام2014م وخاصة فيما يتعلق بالبرنامج الاستثماري ومشاريع السلطة المركزية والتخفيض الكبير في جانب النفقات التشغيلية كل ذلك انعكس سلبا على التنمية في محافظة حضرموت الوادي والصحراء وفي جميع النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وشكل خلل في اداء كافة الاجهزة التنفيذية واخفاق وقصور في تقديم الخدمات بشتى انواعها كخدمات الامن والكهرباء والمياه والصرف الصحي والاشغال العامة والطرق والتعليم والصحة وغيرها من الخدمات التي تساهم بشكل اساسي ومباشر في تطبيع الحياة في المجتمعات.

ولكي يتم تحريك عملية التنمية في مديريات الوادي والصحراء وانطلاقها الى الامام والتخفيف من الضغط الشعبي والمجتمعي على السلطات المحلية بحكم ان هذه السلطات تعتبر هي الواجهة الاساسية وهي الملزمة في توفير الاحتياجات الضرورية وتحسين الخدمات لجميع افراد المجتمع ،لهذا فان ذلك يتطلب منها وقبل كل شيء توفير مصادر التمويل اللازمة لعمليات التنمية وخاصة فيما يتعلق باستكمال المشاريع قيد التنفيذ والتي توقف العمل فيها بالكامل بسبب الازمة السياسية التي تمر بها البلاد وتحديد الاحتياجات الضرورية والعاجلة من المشاريع الجديدة والاستراتيجية والتي سيكون لها دور كبير في تحسين مستوى الخدمات في الحاضر والمستقبل.

إن الاستقرار الاقتصادي والتنموي يعتمد اساسا على ديمومة مصادر الدخل وعلى قدرة السلطات في تنويع مصادر دخلها ونتيجة لارتباط تحقيق التنمية بتوفر مصادر التمويل التي تتمثل في الايرادات والموارد العامة وذلك من خلال تنمية مصادرها سواء بتوسيع تشكيلة الايرادات التقليدية او ايجاد مصادر جديده وعلى هذا الاساس ضرورة مسارعة السلطات المحلية الى تنمية ايراداتها لكي تتمكن من تعزيز قدراتها التمويلية لما يترتب عليه من تسريع تحقيق التنمية المحلية المنشودة وفي جميع المجالات ومختلف القطاعات ، ولكي تتحقق التنمية المحلية بمعدلات مرتفعة وبأفضل صورة ممكنة فإنها تكون بالضرورة بحاجة إلى تدفقات للموارد المالية بشكل مستمر ومتزايد في نفس الوقت.

ساهمت الازمة السياسية للبلاد الى حد كبير في توقف دعم أي منظمات دولية او اي جهات مانحة لمشاريع التنمية المحلية للوحدات الادارية بالوادي والصحراء منذ سنوات ليست بالقليلة ويكاد هذا النوع من الدعم معدوما حتى هذه اللحظة ، الا ان هذه المنظمات الدولية والاقليمية والمؤسسات والجمعيات قد نشطت نشاطاً تشكر عليه في جانب آخر وهو الجانب الانساني والاغاثي بسبب ظروف البلاد المعيشية المتدهورة جدا وتأثر كل او اغلب شرائح المجتمع بالأزمة السياسية للبلاد والتي القت بضلالها على الحياة المعيشية حيث سعت وتسعى الكثير من المنظمات الانسانية المحلية منها والاقليمية والدولية في استمرارية الدعم الانساني والاغاثي من حيث توفير السلال الغذائية والمواد والمعدات الطبية والصحية وغيرها من المواد الاساسية، ومن هذه المؤسسات والمنظمات الدولية والاقليمية على سبيل المثال لا الحصر مكاتب الامم المتحدة ومركز الملك سلمان والهلال الاحمر الاماراتي والكويت وعماني وغيرها من الدول والمنظمات والمؤسسات المهتمة بالشأن الانساني والاغاثي لمثل هكذا ظروف وفي هذا الشأن ايضا فقد شكل عدد من المنظمات الإنسانية والمؤسسات الإغاثية من داخل اليمن وخارجه، ائتلافا خيريا لإغاثة النازحين ، واتخذ الائتلاف من مدينة المكلا مقرا رئيسيا له وقد تشكل الائتلاف من مؤسسة العون للتنمية، والندوة العالمية للشباب الإسلامي ، وهيئة الإغاثة الإنسانية، ومنظمة حضرموت الصحية، ومؤسسة طيبة للتنمية، ومؤسسة صلة، ومؤسسة تواصل للتنمية الإنسانية ولعب هذا الائتلاف دورا كبيرا في العمل الاغاثي والانساني كونه اصبح همزة الوصل بين الداخل والخارج.

ونحن على امل كبير ان تعمل المنظمات المانحة ايضا على الدعم المباشر للتنمية المحلية لمديريات الوادي والصحراء في القريب العاجل وذلك من اجل تطبيع الحياة فيها ومساعدة السلطات المحلية في تقديم الخدمات والاحتياجات الاساسية الملحة والعاجلة للمجتمع ككل وتجاوز آثار الازمة السياسية وتدوير عجلة التنمية بوتيرة اسرع من خلال تنفيذ برامج ومشاريع استثمارية كبيره تساعد في تحقيق نقلات وقفزات سريعة لتحسين الخدمات للمجتمع والنهوض بالبنية التحتية لكي تساهم في الوصول الى تحقيق تنمية حقيقية مستدامة في جميع المجالات والقطاعات ومواكبة التطورات الحاصلة من حولنا مع تأكيدنا المستمر على ضرورة منح السلطات المحلية بالمحافظات صلاحيات كاملة بالتعامل المباشر مع المنظمات والمؤسسات الدولية المانحة وحقها في ادارة وانفاق مواردها وبالتالي يكون عليها من السهل انتقالها الى الحكم المحلي واسع الصلاحيات والابتعاد عن المركزية .

ان الرقابة على الموارد المالية مسألة مهمة جدا حيث تساعد هذه الرقابة على تحصيل الموارد بشكل افضل وتعمل على تتبع مسارها الى حين انفاقها في المجالات المخصص لها وترشيدها بحيث يتحقق الاستفادة القصوى منها وتلمس اثرها على ارض الواقع كمشاريع وخدمات ينتفع بها جميع افراد المجتمع واما بالنسبة للرقابة والمسائلة المجتمعية على الموارد المالية فهي غالبا ما تتمثل في

متابعة ومسائلة ممثلي الشعب وهم اعضاء مجلس النواب واعضاء المجالس المحلية والتي يطلق عليها رقابة الهيئة الناخبة والذين خول لهم القانون نيابة عن مجتمعاتهم مسائلة الحكومة والسلطات المحلية في عملية ادارة الموارد المالية الا ان هذه المسائلة في وقتنا الحاضر انعدمت بسبب تعطل عمل مجلس النواب والمجالس المحلية بسبب الازمة السياسية للبلاد وبالرغم من ذلك كله الا ان المجتمع لم يحرم هذا الحق وان كان بطريقه غير مباشرة فهو يمارس هذه المسائلة دائما وبصفة متكررة من خلال الكتابات في الصحف والحديث في وسائل الاعلام وايضا من خلال اغلب وسائل التواصل الاجتماعي مما يعطي هذا الشيء انطباعاً بان المجتمعات في تواصل مستمر ومعرفة كل ما يدور حولها لهذا غالبا ما تأتي الاسئلة حتى من المواطن البسيط عن الموارد المالية والى اين تذهب ؟ وكيف يتم التصرف بها ؟ وما هو مقدارها وحجمها ؟ حيث كثيرا ما يتم السؤال من قبل المواطنين والنخب عن الموارد المالية على سبيل المثال لمنفذ ميناء الوديعة البري والذي يعتبر المنفذ البري الوحيد مع الشقيقة السعودية والذي شهد حركة غير مسبوقة في مرور البضائع والافراد من والى السعودية وارتفاع في نسبة ايراداته بشكل كبير وملحوظ علما ان اغلب ايراداته هي ايرادات مركزية تذهب لخزينة الدولة وتحت تصرف السلطة المركزية للدولة وحتى على الصعيد المحلي فان المجتمع يتتبع عمل السلطات المحلية فيما يخص موضوع الموارد المالية وبطريقة غير مباشرة حيث كثيرا ما تأتي الاسئلة عن ايرادات بعض المكاتب الايرادية كالضرائب والجمارك والكهرباء والمياه والاتصالات وغيرها من الموارد المختلفة وهذا الشيء ينبئ عن وعي وادراك كبير لدي المواطنين بأهمية الموارد المالية والرقابة عليها.. واما عن موارد وايرادات مبيعات حقول النفط المنتج عبر شركة بترو مسيلة الوطنية فحدث ولا حرج من كثرة السؤال عنها وعن حجمها وكيفية التصرف بها وما هو المردود العائد منها لنا كمناطق امتياز بالرغم من اننا ندرك جميعا انها تعتبر ثروات سيادية تتحكم بها السلطة المركزية والتي بدورها تقوم بعكس مواردها على شكل دعم للموازنة العامة للدولة وايضا على شكل مشاريع مركزية ضخمة تستفيد منها الدولة ككل ، الا انه لا يمنع ان يكون لمناطق الامتياز نصيب أوفر من غيرها وكما هو المعمول به في بعض الانظمة والقوانين في العالم والمتعلقة بهذا الشأن حيث تحدد بعض الدول نسب معينة لمناطق امتياز الثروات كمردود لها وتعويضا لما قد يحصل من اضرار ناتجه عن استخراج هذه الثروات في النطاق الجغرافي لها.

واقع الادارات والوحدات المالية للسلطات المحلية وكفاءة كوادرها:

لقد أوضحت اللائحة التنظيمية لدواوين المحافظات والمديريات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم (265) لسنة 2001م اهم الادارات المالية للسلطات المحلية حيث بين الهيكل التنظيمي لديوان المحافظة وجود ثلاث ادارات عامة تختص بالشأن المالي من اصل سبع ادارات وهي:

1. الادارة العامة للشئون المالية والادارية.
2. الادارة العامة للموارد المالية.
3. الادارة العامة للواجبات الزكوية.

واما على مستوى الهيكل التنظيمي لديوان المديريات فقد بين وجود عدد ثلاث ادارات تختص بالشأن المالي من اصل خمس ادارات وهي:

1. ادارة الشئون المالية والادارية.
2. ادارة رقابة تحصيل الموارد المالية.
3. ادارة تحصيل الواجبات الزكوية.

وهذا الكم من الادارات المختصة بالشأن المالي يأتي من حرص المشرع على اهمية الموارد المالية للسلطات المحلية وطرق واساليب انفاقها بالشكل السليم والصحيح ، حيث تحتل الموارد المالية اهمية قصوى في استمرارية عمل السلطات المحلية وقدرتها على تقديم الخدمات وتحسينها للمجتمع ، فمن دونها ستظل عاجزة عن تنفيذ أي مشاريع وتقديم أي خدمات وبالتالي فان الموارد المالية تعتبر الركيزة الاساسية لاستمرار ونجاح كافة الاعمال اليومية بالإضافة الى وجود العنصر البشري.

ومع كل ما سبق فقد تم ايضا انشاء وحدات حسابية لدى مكاتب فروع وزارة المالية وذلك لدعم وحدات السلطات المحلية في انجاح تجربتها وتذليل الصعوبات والمعوقات وتبسيط اجراءات العمل المالي والمحاسبي وتوضيح آلية تدفق سير المعلومات لايرادات ونفقات وحدات السلطات المحلية وقد تحملت هذه الوحدات الحسابية في بعض المديريات العبئ الكبير في متابعة وتوريد الموارد المالية لها وذلك بسبب عدم وجود كوادر لدى السلطات المحلية بالقيام بهذه المهمات وان وجدت فانها غير مؤهلة التأهيل اللازم للقيام بهذه الاعمال كون ان مستوياتها العلمية وقدراتها التدريبية لا تؤهلها لذلك

وبالنسبة لموارد السلطات المحلية فقد تركز العمل كاملاً في متابعة ذلك على الادارة العامة للموارد المالية على مستوى المحافظة وادارة رقابة تحصيل الموارد المالية على مستوى المديريات حيث تتلخص اختصاصاتهما في العديد من المهام يمكن تلخيصها في الآتي:

1. دراسة بنية الموارد المالية المحلية ومدى كفاءة عائداتها قياسا الى مستويات الانفاق ومتطلبات التنمية المحلية
2. دراسة اساليب وطرق تحصيل الموارد المالية من مختلف مصادرها واقتراح مدى كفايتها وفاعليتها
3. متابعة تحصيل الموارد ومسك الدفاتر الخاصة بها تحصيلاً وتوريداً وتوزيعاً واعداد التقارير الدورية والسنوية عن مستويات التحصيل
4. جمع كافة المعلومات والاحصاءات الخاصة بتحصيل الموارد المحلية والمشتركة وحفظها وخزنها في الادارة
5. مسك سجلات احصائية وتحليلية تدون فيها بيانات الدعم المركزي والموارد العامة المشتركة والتنسيق مع ادارة الواجبات الزكوية بشأن اعداد التقارير النهائية عن حالة تحصيل الموارد المشتركة
6. يقع على عاتق ادارة الموارد المالية تقديم المقترحات لتحسين نظام المالية العامة المحلية من واقع مجريات التطبيق الفعلي للعمل المالي.

وبنظرة عامة على واقع ادارات الموارد المالية لدى السلطات المحلية يتضح لنا ان اغلب المديريات لم يتم تفعيل هذه الادارة الهامة جداً بالرغم من مرور فترة طويلة جداً على انشاء المجالس المحلية حيث اننا نلاحظ ومن خلال الاختصاصات والمهام المذكورة سلفاً حجم العمل والجهد المطلوب من كوادر هذه الادارة (ادارة الموارد المالية) الا اننا نتفاجأ كثيراً ودائماً بعدم شغل هذه الادارة لدى كثير من المديريات والقليل منها فقط وهي بعدد اصابع اليد الواحدة تم شغلها وبموظف واحد فقط وبقدرات وامكانيات بسيطة جدا فعلى سبيل المثال مديرية سيئون والتي تعتبر عاصمة مديريات الوادي والصحراء وحركة مواردها كبيره جداً مقارنة ببقية المديريات فانه يشغل ادارة الموارد فيها موظف واحد فقط حديث التخرج لم يتحصل على التأهيل والتدريب اللازم والكافي للقيام بمهامه على اكمل وجه .. وهكذا حدث ولا حرج بالنسبة لبقية المديريات حتى وصل الحال ان شاغل وظيفة المدير المالي في ادارة الشئون المالية والادارية في عدة مديريات هو المدير المالي وهو أمين الصندوق وهو ايضا مدير شئون الموظفين وهذا دلالة قاطعة على ندرة وقلة الكوادر والعاملين ويمكن ارجاع ذلك إما لأسباب التقاعد للموظفين السابقين وعدم توفير الدرجات الوظيفية اللازمة لهذه المديريات او لان هذه المديريات في الاصل ليس لها عماله كافية ومؤهله بسبب سياسات التوظيف الغير عادلة حتى انه لما تمت اجراءات التوظيف بالإحلال (بدل المتقاعدين)

فانه لم يتم حسب الاحتياجات الفعلية والتخصصات والمؤهلات العلمية بل كان غالبها عبارة عن توظيفات عمال خدمات او كتبه عاديين لا تتجاوز مؤهلاتهم الثانوية العامة وكذلك ايضا على مستوى إدارة رقابة تحصيل الموارد المالية فإنها ضلت تعاني كثيرا من عدم وجود الكوادر المؤهلة والمتخصصة للقيام بتلك المهام والاختصاصات الدقيقة والمهمة المذكورة سلفاً للنهوض بالموارد المالية للسلطات المحلية ولقد كان طرحنا الدائم خلال السنوات السابقة اكان على مستوى اجتماعات المكتب التنفيذي بالوادي والصحراء او على مستوى لقاءاتنا الانفرادية بالمسؤولين بالسلطة او بمدراء عموم المديريات وامناء المجالس المحلية كان دائما من اجل ضرورة تفعيل هذه الادارة على مستوى جميع المديريات لما لها من اهمية كونها الادارة المختصة بمتابعة الايرادات والتنسيق مع كافة مكاتب فروع الوزارات والمؤسسات والهيئات والمصالح الحكومية بالمديريات في كل ما يختص بالموارد وطرق تنميتها واستغلالها وتطويرها.

واما اهم المشاكل التي تعترض اغلب السلطات المحلية في تحصيل مواردها المالية ومقترحات وطرق تطويرها فقد تم إيجازها وذكرها في (20) نقطة تحت عنوان ((المشكلات واتجاهات تطوير الايرادات والموارد المالية المحلية)) حيث تم استعراض اهم المشاكل والعوائق والتي كانت من الاسباب الرئيسية في عدم تمكن السلطات المحلية من تحصيل مواردها والحقناها بعدد (22) نقطة توضح المقترحات والتوصيات والحلول لحلحلة تلك المشاكل وتجاوزها ومساعدة المديريات في تنمية وتطوير مواردها وتفعيل جميع المصادر والاوعية الإيرادية وبالتالي تحقيق الهدف الاساسي لعمل السلطات المحلية وهو احداث التنمية المحلية وتنفيذ المشاريع الحيوية من خلال البرامج الاستثمارية الكبيرة وتحسين الخدمات المقدمة لكافة مواطنيها.

مشكلات الايرادات والموارد المحلية للمديريات :

علينا ان نعلم جميعاً ان اغلب مديريات الوادي والصحراء تعاني وبشدة من شحة وضعف مواردها المالية المحلية والمشتركة واعتمادها الكلي في مواردها على المنح أي على توزيع الدعم المركزي الرأسمالي وحصص الموارد العامة المشتركة وحصص الموارد المشتركة عبر المحافظة ولولا هذه التوزيعات لكانت اغلب المديريات مواردها لا تذكر وما استطاعة ان تنفذ أي مشاريع وبرامج استثمارية لها. ويمكننا هنا ان نلخص اهم المشكلات التي تتعرض لها السلطات المحلية في تحصيل وتطوير مواردها المالية وبالتالي اعاقة التنمية المحلية وعدم تنفيذ برامجها الاستثمارية بالشكل الصحيح والسليم واهم هذه المشاكل هي:

1. التعارض الحاصل بين مواد قانون السلطة رقم 4 لعام 2000م وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 283 لعام 2001م مع بعض مواد قوانين مكاتب فروع الوزارات والهيئات والمصالح الحكومية مما يعيق السلطات المحلية من تحصيل مواردها المالية بالشكل المطلوب.
2. انعدام وضعف الامن العام والذي ساعد على اهدار الكثير من الموارد المالية المحلية والمشتركة وعدم امكانية تحصيلها من المكلفين بسبب امتناعهم.
3. استحواذ المركز على اغلب الموارد المالية للوحدات الادارية والمتمثلة في الموارد المركزية وموارد الصناديق وغيرها.
4. عدم منح الوحدات الادارية أي مبالغ تذكر من مواردها السيادية الكبيرة الواقعة في نطاقها الجغرافي وان وجد هناك دعم ففي حدوده الضيقة جداً.
5. عدم توفر البيئة الآمنة للاستثمار وتقديم التسهيلات والمزايا التشجيعية للمستثمرين وعدم اقتناعهم حتى بالدخول في شراكات مع السلطات المحلية.
6. عدم تفعيل ادارات رقابة تحصيل الموارد المالية في اغلب المديريات بالرغم من مرور فترة طويلة على انشاء المجالس المحلية.
7. اغلب المديريات تقع في النطاق الصحراوي حيث تندر وتنعدم مصادر الموارد المالية.
8. الظروف الاقتصادية الصعبة التي خلفتها الازمة السياسية للبلاد وازدياد معدلات الفقر في المجتمع.
9. استحواذ بعض مكاتب فروع الوزارات (الادارات العامة) على موارد المديريات اما لأنه لعدم توفر مكاتب بالمديريات اولان التوريد يتم في الادارات العامة
10. توقف عمل بعض المكاتب الإيرادية والتي تقدم خدماتها للمواطنين من حين الى آخر بسبب عدم توفر الوثائق المطلوبة
11. الازمة السياسية للبلاد ساعدة على عدم تحويل مخصصات الدعم المركزي والموارد العامة المشتركة والتي يمثل مجموعها أكثر من 50% من اجمالي الموارد المحلية للمديريات
12. استحواذ بعض الجهات والافراد على موارد بعض المديريات بطرق غير قانونية كنقاط الطرقات وغيرها
13. ضعف اداء وعمل اغلب المجالس المحلية وهئياتها الادارية في الاشراف والمتابعة لتحيصل الموارد المالية واهتمامهم فقط بعمليات الانفاق والمناقصات الخاصة بتنفيذ المشاريع .
14. قلة الوعي باهمية الموارد المالية للوحدات الادارية لدى اغلب فئات المجتمع واعتبارها مجرد اعباء وتكاليف ملزمه يحاول الكثير التهرب منها.

15. عدم استكمال مكاتب فروع الوزارات والهيئات والمؤسسات والمصالح الحكومية وخاصة الايرادية منها مما ساعد على ضياع الكثير من الموارد.
16. قلة الكادر الوظيفي بسبب احالة الكثير من الموظفين الى التقاعد وعدم توفير درجات وظيفية جديده لاكثر من ثمان سنوات بسبب ازمة البلاد السياسية.
17. اغلب الكوادر الموجودة بالمديريات غير مؤهلة التأهيل الجيد للنهوض بالموارد المالية وادارة التنمية المحلية والتخطيط والتقييم والرقابة على تنفيذ المشاريع والخدمات.
18. عدم توفير سندات تحصيل الموارد المالية نموذج(50) بشكل مستمر وان توفرت كانت بكميات محدودة وسريعة النفاذ بسبب الطلب المتزايد عليها من اغلب المكاتب الايرادية وعدم توفرها وانقطاعها يعيق كثيراً عملية تحصيل الموارد المالية ويكون سبب رئيسي في فقدانها.
19. شحة الاعتمادات والنفقات التشغلية وقلة الامكانيات وضعف الموازنات السنوية لدى الوحدات الادارية والاجهزة التنفيذية بالمديريات.
20. عدم وجود قواعد بيانات جاهزة ومحدثة باستمرار لدى المديريات خاصة بالمكلفين بإداء الرسوم والضرائب وفقاً لكل نشاط.

اتجاهات ومقترحات تطوير الإيرادات المحلية للمديريات

ونظرا لعدم كفاية الموارد المالية للسلطات المحلية بالوادي والصحراء ولان اغلب وجل الموارد المالية تذهب كموارد مركزية يتحكم ويتصرف فيها المركز والذي اصبح بعيدً كل البعد عن هموم ومتاعب ومشاكل السلطات المحلية في الجوانب المالية وتوقفه الكامل عن دعم وتمويل المشاريع الاستثمارية للوحدات الادارية وتحسين الخدمات المقدمة للمجتمع وتلبية الاحتياجات العاجلة والملحة بسبب الازمة السياسية الخانقة والتي القت بضلالها على جميع المجالات والقطاعات والمؤسسات الحكومية والخاصة لهذا كان من الضروري البحث عن طرق ووسائل لتعزيز وتنمية الموارد المالية للسلطات المحلية لكي تتمكن من القيام بدورها على اكمل وجه ويمكننا هنا تلخيص مقترحات واتجاهات تعزيز وتطوير الموارد المالية وتحسين الخدمات والتنمية المحلية للمديريات فيما يلي:

1. اعادة النظر في نسبة الموارد المالية التي تذهب مركزيا حيث انه لم يتبقى للسلطات المحلية الا القليل من مواردها والذي لا يفي بمتطلبات التنمية المحلية وبرامجها الاستثمارية.
2. اعادة النظر في نسب ومبالغ الرسوم والضرائب خاصة في ظل التضخم الحاصل في البلاد وخصوصا فيما يتعلق بالضرائب والرسوم على السلع غير الضرورية والكماليات.
3. اصدار قانون خاص بالموارد المحلية والمشتركة وتحديد قيمها واوعيتها ومصادرها بشكل واضح ودقيق يحل محل قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 283 لسنة 2001م لان الزامية القانون ليس كالزامية القرارات واللوائح وبالتالي يحسم الامر مع ماذكر بالقوانين الاخرى ذات الاختصاص والمتعلقة بشأن الموارد المالية للوحدات الادارية مع اعطاء ومنح السلطات المحلية صلاحيات واسعة ما من شأنه تنمية وتعزيز مواردها .
4. ضرورة التدخل السريع من قبل المنظمات والمؤسسات الدولية والدول المانحة من اجل تعزيز قدرات المديريات في ادارة وتنمية مواردها المحلية وتمكينها من احداث تنمية وتحسين الخدمات المقدمه لمجتمعاتها.
5. تأهيل وتدريب مسؤلي وقيادات السلطات المحلية والمختصين فيها وجعلهم قادرين على التخطيط السليم وتنفيذ المشاريع الحيوية ومراقبة وتقييم مستويات التنفيذ وتحديد اولويات الانفاق على المشاريع.
6. تفعيل المؤسسات الامنية والقضائية مسألة مهمة وملحة في ديمومة تحصيل الموارد المالية للسلطات المحلية وايضا مهم جدا في جلب وتشجيع الاستثمارات والمشاريع الانتاجية وتحسين تقديم الخدمات من خلال منح التسهيلات اللازمة للمستثمرين.
7. تعزيز دور السلطات الرقابية والمسائلة المجتمعية على عملية تحصيل وانفاق الموارد المالية وتفعيل آليات المشاركة المجتمعية في التخطيط والرقابة والاشراف على تنفيذ المشاريع المحلية وبكل شفافية.
8. قيام السلطات المحلية بإنشاء مشاريع استثمارية اكان بطريقة مباشرة او غير مباشرة وذلك عن طريق الدخول مع القطاع الخاص ورجال الاعمال والمستثمرين في مثل هكذا مشاريع تعود بمردودات وعوائد مالية تساهم مرة اخرى في عملية التنمية المحلية وتحسين الخدمات.
9. مراجعة بعض القوانين والتشريعات التي تتعارض مع قانون السلطة المحلية وتعمل على عرقلة وتأخر السلطات المحلية في الانتقال الى الحكم المحلي واسع الصلاحيات والذي يساعدها في ادارة شئونها ومواردها باستقلالية مطلقة تحقق من خلالها التنمية والرفاهية لجميع مواطنيها.
10. ضرورة منح السلطات المحلية نسبة معقولة وواقعية من مواردها السيادية لتتمكن من خلال هذه الموارد من اقامة مشاريع كبيره وعملاقة تستهدف البنية التحتية واهم الاحتياجات والخدمات التي يتطلع لها مجتمعها.

11. ضرورة تفعيل جميع وكل المصادر والاوعية الايرادية الواردة بالقانون وقيام المجالس المحلية وهيئاتها الادارية بدورها الاشرافي والرقابي في متابعة تحصيل وتوريد مواردها.
12. التدخل السريع في تأهيل وتدريب جميع المختصين بشأن الموارد المالية والتنمية المحلية للوحدات الادارية عن طريق تخصيص دورات تدريبية وعقد ندوات وورش عمل تهتم بتطوير وتحسين جميع اجراءات تحصيل الموارد المالية المحلية والمشتركة ودراسة الطرق السليمة في ادارة التنمية المحلية وتنفيذ المشاريع وتحسين الخدمات المقدمة للمجتمع.
13. على الوحدات الادارية نشر الوعي الكافي لدى المجتمع باهمية الموارد المالية في دعم وتمويل المشاريع المحلية وتحسين الخدمات وذلك بواسطة الوسائل المتاحة اكانت المقروءة او المسموعة وبمساعدة وسائل الاعلام المختلفة ومكاتب الاوقاف عبر الخطب وتجمعات الناس.
14. الالتزام والتقيد بأحكام القوانين واللوائح والقرارات المتضمنة عدم الصرف المباشر من الايرادات تحت أي مبرر.
15. تعزيز السلطات المحلية بالكوادر المؤهلة والمتخصصه في ادارة وتنمية الموارد المالية للوحدات الادارية وذلك بتخصيص الدرجات الوظيفية لها باسرع وقت ممكن.
16. ضرورة تفعيل إدارات رقابة وتحصيل الموارد المالية في جميع المديريات لما لها من اهمية كونها الإدارة المختصة في متابعة الإيرادات والتنسيق مع كافة مكاتب فروع الوزارات بالمديرية في كل ما يختص بالموارد وطرق تنميتها ورفع حصيلتها الإيرادية.
17. توفير الاعتمادات والمخصصات للوحدات الإدارية ومكاتب فروع الوزارات لمواجهة النفقات التشغيلية الضرورية لادارة الاعمال.
18. العمل على استكمال المكاتب التنفيذية بالمديريات وخاصة الإيرادية منها وبحدها الأدنى إن أمكن.
19. العمل على سرعة انهاء الجمود والتوقف في أعمال بعض مكاتب الاجهزة التنفيذية وفروع الوزارات والهيئات والمصالح الحكومية الذي انعكس سلبا على إيرادات السلطة المحلية.
20. ضرورة انتظام واستمرار مؤسسات الكهرباء والمياه والاتصالات بسداد مستحقات المجالس المحلية من الرسوم المضافة على فواتير الاستهلاك أول بأول حيث يساهم هذا الانتظام ويساعد في تنفيذ البرامج الاستثمارية للمديريات حسب ما خطط له.
21. ضرورة مواكبة التطور في تحصيل الموارد المالية من حيث استخدام وادخال النظام الآلي (الالكتروني) في عملية التحصيل واصدار سندات الكترونية من عدة نسخ بدلاً عن اليدوية وربط جميع المكاتب الايرادية بنظام آلي موحد يكون اكثر رقابة على تحصيل الايرادات.

22. على الوحدات الادارية والاجهزة التنفيذية بها وخاصة الإيرادية منها ضرورة اعداد قواعد بيانات من خلال اجراء حصر شامل ودقيق للمكلفين بإداء الرسوم والضرائب وفقاً لكل نشاط وبما يكفل إحكام الرقابة والمتابعة لعملية تحصيل الايرادات.

ولإعطاء تفاصيل اكثر حول الموارد المالية وصورة اوضح لهذه المواردمن خلال الارقام ترونا نرفق لكم بهذه الدراسة الجداول والرسوم البيانية الموضحة لكافة بيانات ومؤشرات الموارد المالية لمديريات الوادي والصحراء للفترات من عام 2013م وحتى عام 2018م وتشمل الايرادات المحلية والايرادات المشتركة والدعم المركزي الرأسمالي وحصة الموارد العامة المشتركة وحصة الموارد المشتركة عبر المحافظة.

هذا والله الموفق؛؛؛

المديرية	الإيرادات المحلية	الدعم المركزي الرأسمالي	الحصة من الموارد العامة المشتركة	الحصة من الموارد المشتركة عبر المحافظة	منح رأسمالية من منظمات دولية	إجمالي المنح	جملة الموارد المحلية والمنح	جملة الموارد المشتركة
المجلس المحلي	0.00	0.00	3,276,432.00	0.00	0.00	3,276,432.00	3,276,432.00	0.00
شبام	9,510,327.33	7,796,000.00	9,545,891.00	10,607,547.04	0.00	27,949,438.04	37,459,765.37	1,957,596.10
سيئون	70,830,473.57	7,486,500.00	9,418,003.00	49,556,740.20	0.00	66,461,243.20	137,291,716.77	151,984,719.21
تريم	27,276,140.34	9,259,000.00	11,313,065.00	12,408,046.41	0.00	32,980,111.41	60,256,251.75	9,329,411.95
القطن	16,021,873.40	9,150,500.00	11,251,345.00	12,691,896.97	0.00	33,093,741.97	49,115,615.37	10,641,216.58
حورة ووادي العين	4,007,248.64	8,471,000.00	10,557,040.00	10,629,526.34	0.00	29,657,566.34	33,664,814.98	2,631,700.05
السوم	2,003,137.90	6,970,500.00	8,873,943.00	10,152,515.70	0.00	25,996,958.70	28,000,096.60	123,100.36
عمد	926,550.36	9,595,500.00	12,801,232.00	10,163,369.03	0.00	32,560,101.03	33,486,651.39	104,548.79
ساه	2,621,008.25	8,599,000.00	10,798,703.00	10,209,281.66	0.00	29,606,984.66	32,227,992.91	253,069.72
رخية	279,083.00	10,996,500.00	12,983,568.00	10,151,374.44	0.00	34,131,442.44	34,410,525.44	42,547.30
حريضة	2,574,434.79	6,220,500.00	8,576,708.00	10,791,384.77	0.00	25,588,592.77	28,163,027.56	3,163,271.05
القف	13,060.10	4,977,500.00	6,541,676.00	10,135,495.13	0.00	21,654,671.13	21,667,731.23	26,335.09
حجر الصيعر	39,514.50	12,793,000.00	17,459,644.00	10,136,282.45	0.00	40,388,926.45	40,428,440.95	14,516.55
زمخ ومنوخ	27,017.00	6,062,000.00	7,976,059.00	10,133,777.57	0.00	24,171,836.57	24,198,853.57	16,298.10
ثمود	449,013.06	5,905,500.00	7,282,628.00	10,155,041.65	0.00	23,343,169.65	23,792,182.71	92,628.89
رماه	318,872.94	40,515,500.00	37,059,091.00	10,153,538.06	0.00	87,728,129.06	88,047,002.00	98,204.81
العبر	20,813,417.82	5,583,000.00	7,463,163.00	10,166,700.65	0.00	23,212,863.65	44,026,281.47	152,253.80
الإجمالي	**157,711,173.00**	**160,381,500.00**	**193,178,191.00**	**208,242,518.07**	**0.00**	**561,802,209.07**	**719,513,382.07**	**180,631,418.35**

(جدول يوضح الإيرادات المحلية والمشتركة والمنح لمديريات الوادي والصحراء لعام 2013م)

رسم بياني يوضح الإيرادات المحلية والمشتركة والمنح الفعلية لمديريات الوادي والصحراء لعام 2013م

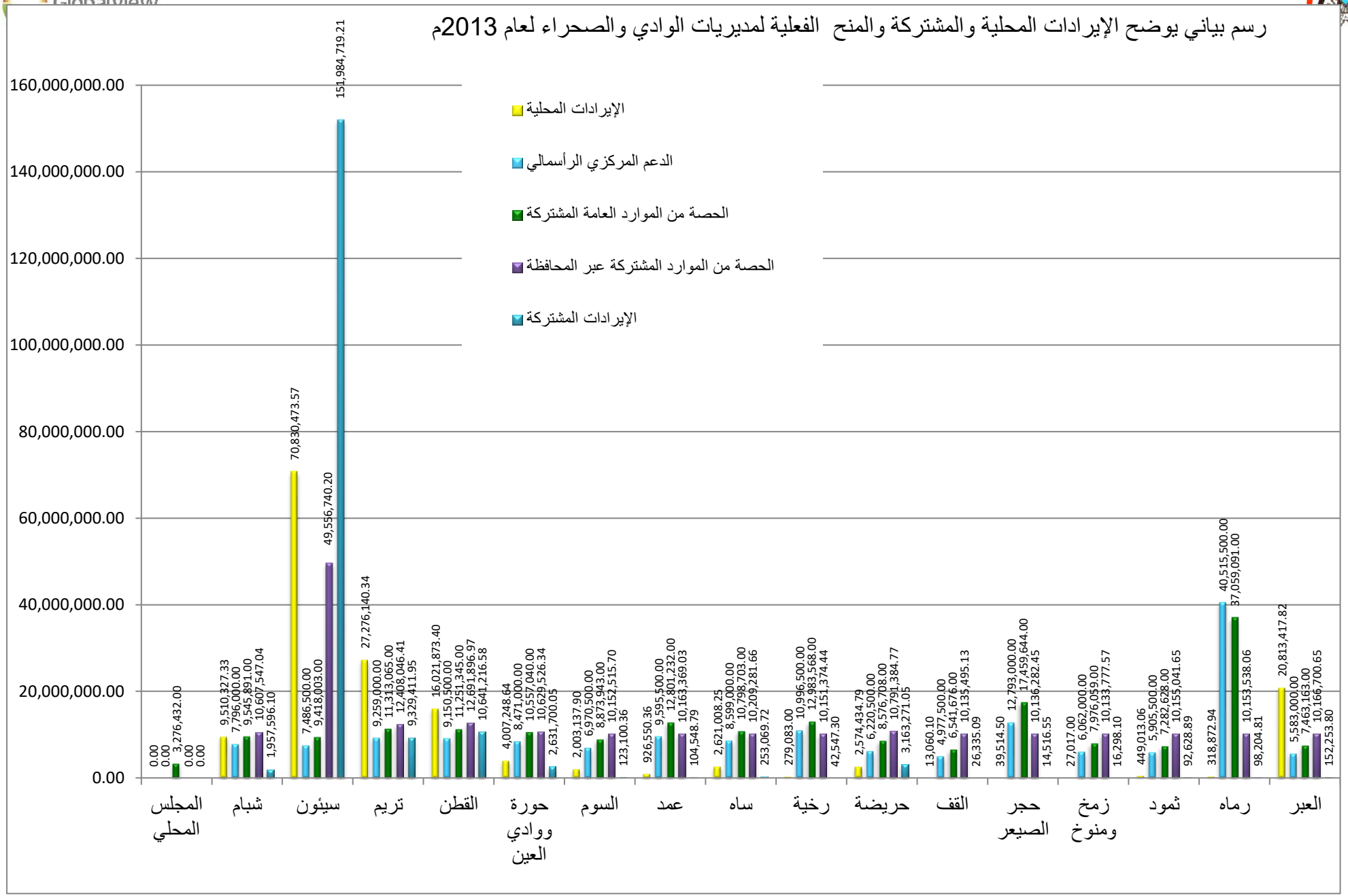

المديرية	الإيرادات المحلية	الدعم المركزي الرأسمالي	الحصة من الموارد العامة المشتركة	الحصة من الموارد المشتركة عبر المحافظة	منح رأسمالية من منظمات دولية	إجمالي المنح	جملة الموارد المحلية والمنح	جملة الموارد المشتركة
المجلس المحلي	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
شبام	11,434,410.76	0.00	8,947,590.00	11,745,616.12	0.00	20,693,206.12	32,127,616.88	1,664,264.74
سيئون	72,361,855.86	0.00	8,519,475.00	49,454,265.57	0.00	57,973,740.57	130,335,596.43	186,732,425.78
تريم	24,973,430.13	0.00	11,138,615.00	13,290,504.22	0.00	24,429,119.22	49,402,549.35	8,194,164.51
القطن	14,125,692.66	0.00	11,103,174.00	13,131,928.79	0.00	24,235,102.79	38,360,795.45	6,980,428.61
حورة ووادي العين	3,538,162.11	0.00	10,071,963.00	11,964,185.44	0.00	22,036,148.44	25,574,310.55	1,832,647.32
السوم	1,480,163.88	0.00	11,864,051.00	11,446,148.08	0.00	23,310,199.08	24,790,362.96	134,722.10
عمد	947,940.21	0.00	10,889,615.00	11,445,021.47	0.00	22,334,636.47	23,282,576.68	114,199.56
ساه	2,984,588.47	0.00	10,300,156.00	11,470,951.14	0.00	21,771,107.14	24,755,695.61	257,943.08
رخية	466,279.78	0.00	12,266,688.00	11,432,772.01	0.00	23,699,460.01	24,165,739.79	71,696.20
حريضة	3,198,603.65	0.00	7,204,274.00	12,069,407.96	0.00	19,273,681.96	22,472,285.61	2,530,921.45
القف	9,976.50	0.00	15,276,372.00	11,422,951.87	0.00	26,699,323.87	26,709,300.37	43,868.05
حجر الصيعر	464,658.90	0.00	14,966,109.00	11,421,575.86	0.00	26,387,684.86	26,852,343.76	17,352.75
زمخ ومنوخ	7,496.00	0.00	14,388,252.00	11,422,269.03	0.00	25,810,521.03	25,818,017.03	14,214.00
ثمود	286,428.75	0.00	12,033,805.00	11,440,562.80	0.00	23,474,367.80	23,760,796.55	106,071.42
رماه	84,382.66	0.00	52,865,514.00	11,431,745.98	0.00	64,297,259.98	64,381,642.64	71,548.39
العبر	17,071,393.49	0.00	8,703,771.00	25,637,797.83	0.00	34,341,568.83	51,412,962.32	73,690,834.23
الإجمالي	**153,435,463.81**	**0.00**	**220,539,424.00**	**240,227,704.17**	**0.00**	**460,767,128.17**	**614,202,591.98**	**282,457,302.19**

(جدول يوضح الإيرادات المحلية والمشتركة والمنح لمديريات الوادي والصحراء لعام 2014م)

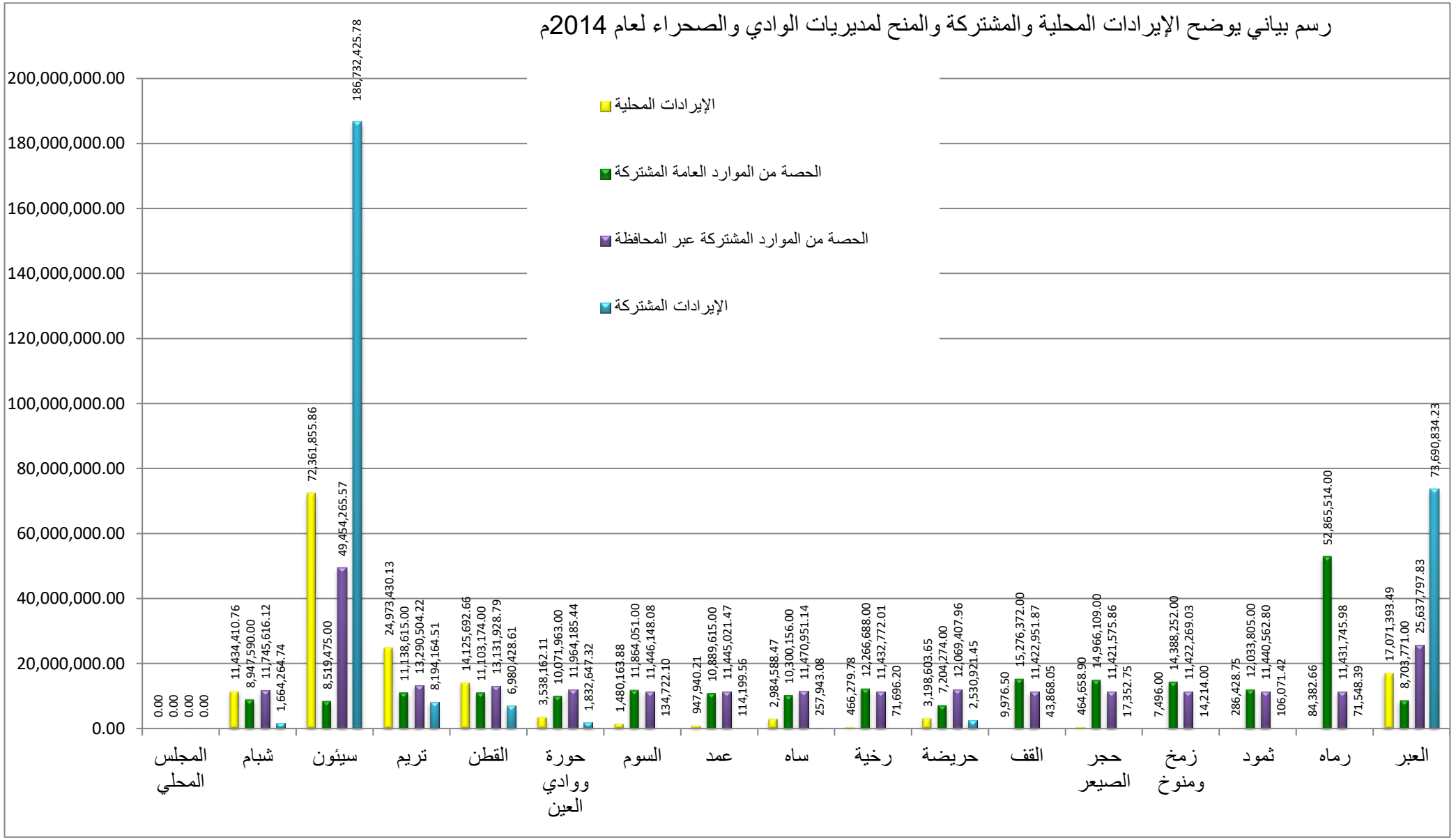
رسم بياني يوضح الإيرادات المحلية والمشتركة والمنح لمديريات الوادي والصحراء لعام 2014م
200,000,000.00
180,000,000.00
160,000,000.00
140,000,000.00
120,000,000.00
100,000,000.00
80,000,000.00
60,000,000.00
40,000,000.00
20,000,000.00
0.00
الإيرادات المحلية
الحصة من الموارد العامة المشتركة
الحصة من الموارد المشتركة عبر المحافظة
الإيرادات المشتركة
0.00 0.00 0.00 0.00
11,434,410.76 8,947,590.00 11,745,616.12 1,664,264.74
72,361,855.86 8,519,475.00 49,454,265.57 186,732,425.78
24,973,430.13 11,138,615.00 13,290,504.22 8,194,164.51
14,125,692.66 11,103,174.00 13,131,928.79 6,980,428.61
3,538,162.11 10,071,963.00 11,964,185.44 1,832,647.32
1,480,163.88 11,864,051.00 11,446,148.08 134,722.10
947,940.21 10,889,615.00 11,445,021.47 114,199.56
2,984,588.47 10,300,156.00 11,470,951.14 257,943.08
466,279.78 12,266,688.00 11,432,772.01 71,696.20
3,198,603.65 7,204,274.00 12,069,407.96 2,530,921.45
9,976.50 15,276,372.00 11,422,951.87 43,868.05
464,658.90 14,966,109.00 11,421,575.86 17,352.75
7,496.00 14,388,252.00 11,422,269.03 14,214.00
286,428.75 12,033,805.00 11,440,562.80 106,071.42
84,382.66 52,865,514.00 11,431,745.98 71,548.39
17,071,393.49 8,703,771.00 25,637,797.83 73,690,834.23
المجلس المحلي
شبام
سيئون
تريم
القطن
حورة ووادي العين
السوم
عمد
ساه
رخية
حريضة
القف
حجر الصيعر
زمخ ومنوخ
ثمود
رماه
العبر

المديرية	الإيرادات المحلية	الدعم المركزي الرأسمالي	الحصة من الموارد العامة المشتركة	الحصة من الموارد المشتركة عبر المحافظة	منح رأسمالية من منظمات دولية	إجمالي المنح	جملة الموارد المحلية والمنح	جملة الموارد المشتركة
المجلس المحلي	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
شبام	10,215,949.19	0.00	0.00	7,076,060.81	0.00	7,076,060.81	17,292,010.00	942,790.56
سيئون	39,949,292.17	0.00	0.00	36,166,057.72	0.00	36,166,057.72	76,115,349.89	116,498,018.41
تريم	15,298,173.95	0.00	0.00	8,228,798.94	0.00	8,228,798.94	23,526,972.89	6,315,851.90
القطن	9,814,395.50	0.00	0.00	7,718,270.51	0.00	7,718,270.51	17,532,666.01	5,278,739.62
حورة ووادي العين	2,652,163.91	0.00	0.00	6,891,859.86	0.00	6,891,859.86	9,544,023.77	300,986.56
السوم	1,214,713.16	0.00	0.00	6,818,355.35	0.00	6,818,355.35	8,033,068.51	125,625.74
عمد	687,317.25	0.00	0.00	6,803,512.93	0.00	6,803,512.93	7,490,830.18	65,673.00
ساه	2,410,468.19	0.00	0.00	6,832,022.83	0.00	6,832,022.83	9,242,491.02	241,625.84
رخية	312,430.70	0.00	0.00	6,796,171.13	0.00	6,796,171.13	7,108,601.83	56,535.80
حريضة	1,824,001.84	0.00	0.00	7,134,106.50	0.00	7,134,106.50	8,958,108.34	1,288,254.92
القف	10,842.81	0.00	0.00	6,796,815.13	0.00	6,796,815.13	6,807,657.94	25,209.40
حجر الصيعر	36,023.00	0.00	0.00	6,787,514.19	0.00	6,787,514.19	6,823,537.19	17,999.00
زمخ ومنوخ	9,492.00	0.00	0.00	6,787,514.16	0.00	6,787,514.16	6,797,006.16	13,187.50
ثمود	137,170.77	0.00	0.00	6,806,144.42	0.00	6,806,144.42	6,943,315.19	79,433.24
رماه	128,972.34	0.00	0.00	6,799,426.13	0.00	6,799,426.13	6,928,398.47	63,748.56
العبر	56,313,434.78	0.00	0.00	12,795,214.65	0.00	12,795,214.65	69,108,649.43	13,704,453.40
الإجمالي	**141,014,841.56**	**0.00**	**0.00**	**147,237,845.26**	**0.00**	**147,237,845.26**	**288,252,686.82**	**145,018,133.45**

(جدول يوضح الإيرادات المحلية والمشتركة والمنح لمديريات الوادي والصحراء لعام 2015م)

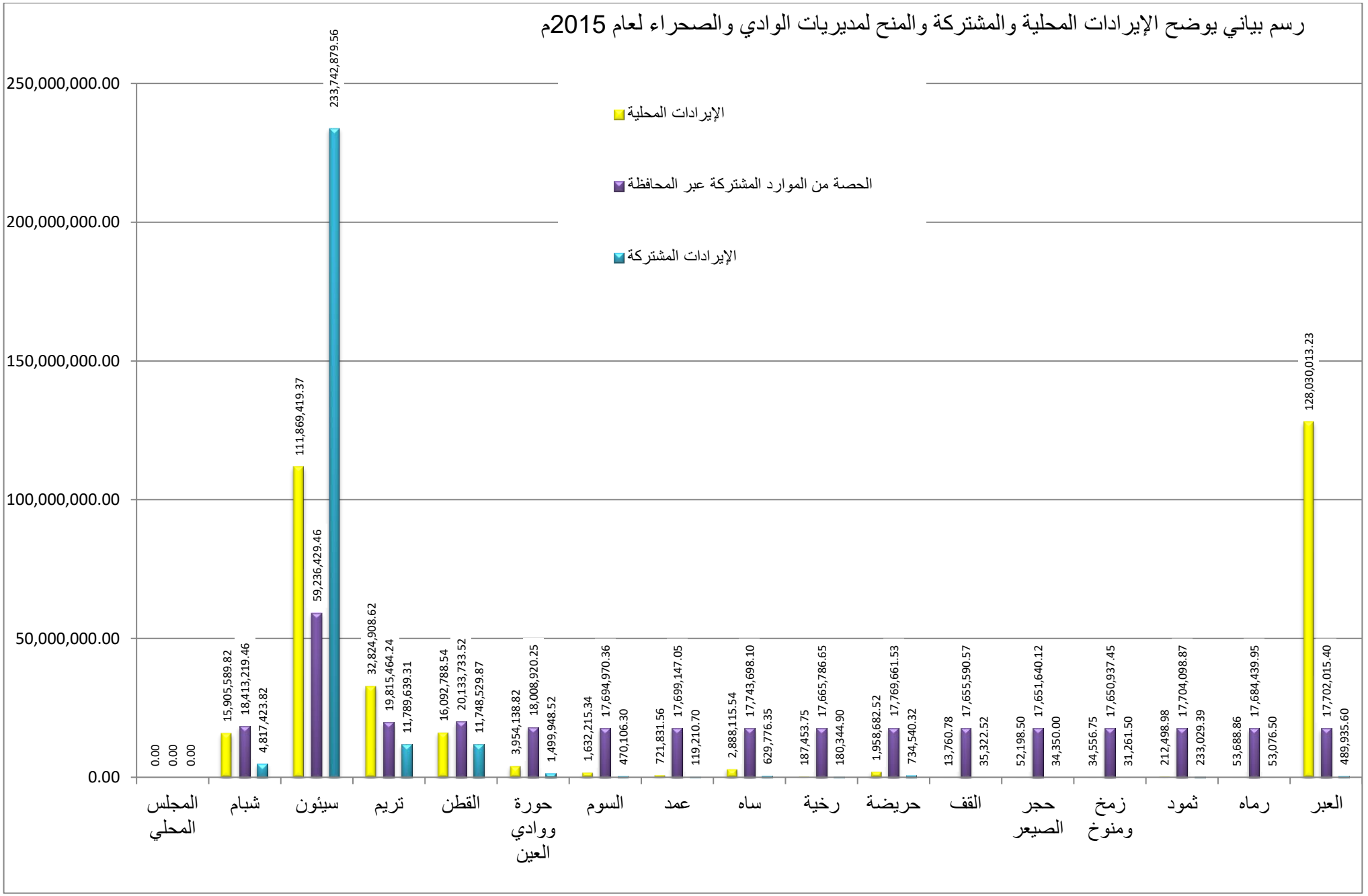
رسم بياني يوضح الإيرادات المحلية والمشتركة والمنح لمديريات الوادي والصحراء لعام 2015م
250,000,000.00
200,000,000.00
150,000,000.00
100,000,000.00
50,000,000.00
0.00
الإيرادات المحلية
الحصة من الموارد المشتركة عبر المحافظة
الإيرادات المشتركة
0.00 0.00 0.00
15,905,589.82 18,413,219.46 4,817,423.82
111,869,419.37 59,236,429.46 233,742,879.56
32,824,908.62 19,815,464.24 11,789,639.31
16,092,788.54 20,133,733.52 11,748,529.87
3,954,138.82 18,008,920.25 1,499,948.52
1,632,215.34 17,694,970.36 470,106.30
721,831.56 17,699,147.05 119,210.70
2,888,115.54 17,743,698.10 629,776.35
187,453.75 17,665,786.65 180,344.90
1,958,682.52 17,769,661.53 734,540.32
13,760.78 17,655,590.57 35,322.52
52,198.50 17,651,640.12 34,350.00
34,556.75 17,650,937.45 31,261.50
212,498.98 17,704,098.87 233,029.39
53,688.86 17,684,439.95 53,076.50
128,030,013.23 17,702,015.40 489,935.60
المجلس المحلي
شبام
سيئون
تريم
القطن
حورة ووادي العين
السوم
عمد
ساه
رخية
حريضة
القف
حجر الصيعر
زمخ ومنوخ
ثمود
رماه
العبر

المديرية	الإيرادات المحلية	الدعم المركزي الرأسمالي	الحصة من الموارد العامة المشتركة	الحصة من الموارد المشتركة عبر المحافظة	منح رأسمالية من منظمات دولية	إجمالي المنح	جملة الموارد المحلية والمنح	الإيرادت المشتركة
المجلس المحلي	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
شبام	8,579,710.27	0.00	0.00	3,178,674.55	0.00	3,178,674.55	11,758,384.82	1,572,199.54
سيئون	68,770,957.77	0.00	0.00	29,468,561.15	0.00	29,468,561.15	98,239,518.92	108,466,789.42
تريم	17,599,710.88	0.00	0.00	4,120,162.07	0.00	4,120,162.07	21,719,872.95	6,294,891.83
القطن	9,613,058.91	0.00	0.00	4,006,632.35	0.00	4,006,632.35	13,619,691.26	4,250,160.31
حورة ووادي العين	2,009,172.36	0.00	0.00	2,982,893.14	0.00	2,982,893.14	4,992,065.50	416,448.47
السوم	806,614.73	0.00	0.00	2,922,463.70	0.00	2,922,463.70	3,729,078.43	47,176.50
عمد	600,598.40	0.00	0.00	2,915,370.62	0.00	2,915,370.62	3,515,969.02	58,422.77
ساه	1,806,757.27	0.00	0.00	2,958,085.18	0.00	2,958,085.18	4,764,842.45	213,516.74
رخية	312,089.00	0.00	0.00	2,912,341.78	0.00	2,912,341.78	3,224,430.78	37,610.79
حريضة	706,535.99	0.00	0.00	3,109,704.12	0.00	3,109,704.12	3,816,240.11	438,515.56
القف	14,228.67	0.00	0.00	2,904,955.04	0.00	2,904,955.04	2,919,183.71	20,190.30
حجر الصيعر	11,075.46	0.00	0.00	2,904,905.92	0.00	2,904,905.92	2,915,981.38	14,262.50
زمخ ومنوخ	8,840.00	0.00	0.00	2,903,953.36	0.00	2,903,953.36	2,912,793.36	14,972.50
ثمود	91,948.91	0.00	0.00	2,913,160.97	0.00	2,913,160.97	3,005,109.88	85,050.36
رماه	110,650.65	0.00	0.00	2,910,425.80	0.00	2,910,425.80	3,021,076.45	83,707.51
العبر	94,338,531.13	0.00	0.00	2,909,504.78	0.00	2,909,504.78	97,248,035.91	69,754.14
الإجمالي	**205,380,480.40**	**0.00**	**0.00**	**76,021,794.53**	**0.00**	**76,021,794.53**	**281,402,274.93**	**122,083,669.24**

(جدول يوضح الإيرادات المحلية والمشتركة والمنح لمديريات الوادي والصحراء لعام 2016م)

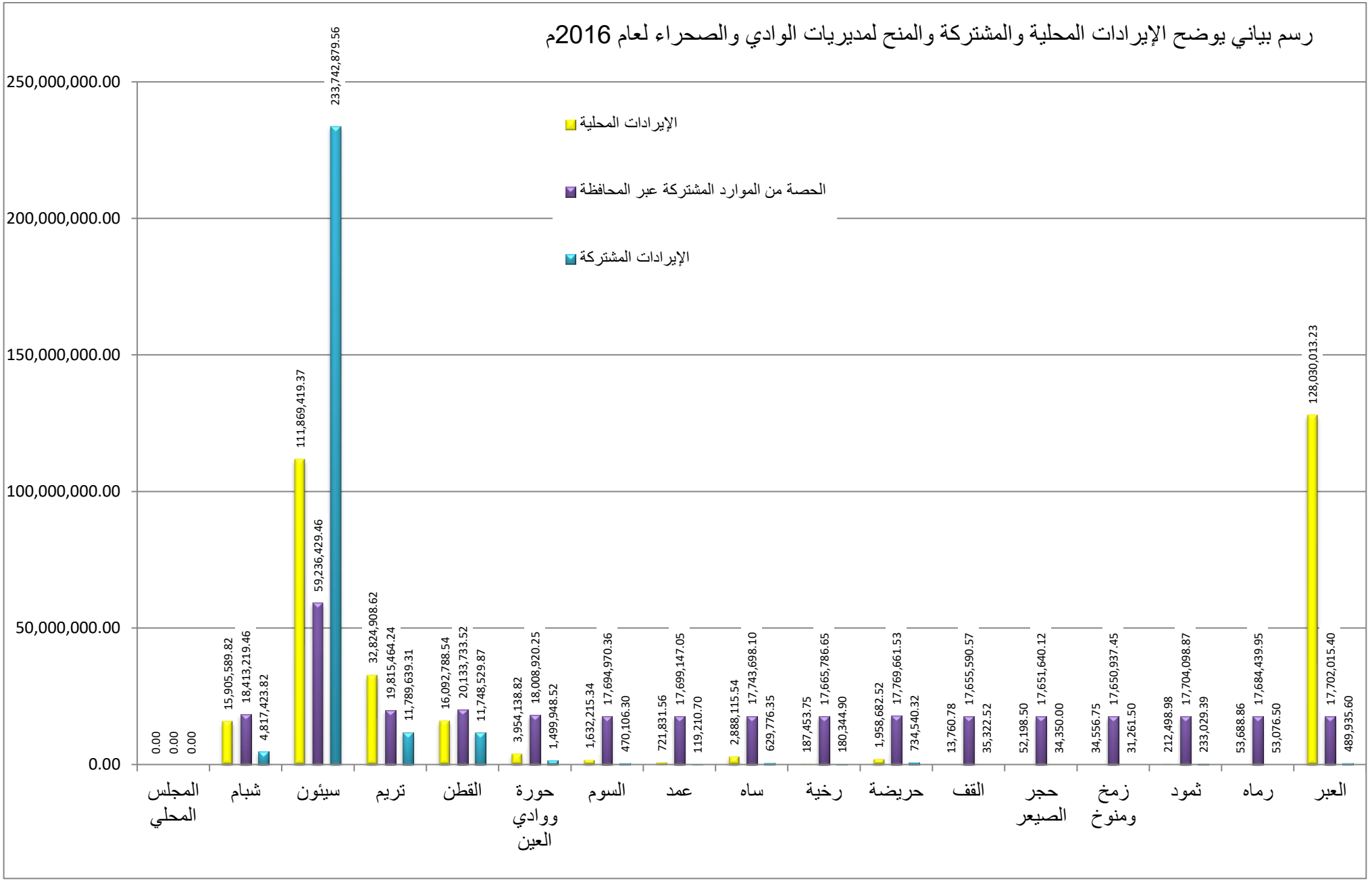
رسم بياني يوضح الإيرادات المحلية والمشتركة والمنح لمديريات الوادي والصحراء لعام 2016م
الإيرادات المحلية
الحصة من الموارد المشتركة عبر المحافظة
الإيرادات المشتركة
250,000,000.00
200,000,000.00
150,000,000.00
100,000,000.00
50,000,000.00
0.00
0.00 0.00 0.00
15,905,589.82 18,413,219.46 4,817,423.82
111,869,419.37 59,236,429.46 233,742,879.56
32,824,908.62 19,815,464.24 11,789,639.31
16,092,788.54 20,133,733.52 11,748,529.87
3,954,138.82 18,008,920.25 1,499,948.52
1,632,215.34 17,694,970.36 470,106.30
721,831.56 17,699,147.05 119,210.70
2,888,115.54 17,743,698.10 629,776.35
187,453.75 17,665,786.65 180,344.90
1,958,682.52 17,769,661.53 734,540.32
13,760.78 17,655,590.57 35,322.52
52,198.50 17,651,640.12 34,350.00
34,556.75 17,650,937.45 31,261.50
212,498.98 17,704,098.87 233,029.39
53,688.86 17,684,439.95 53,076.50
128,030,013.23 17,702,015.40 489,935.60
المجلس المحلي
شبام
سيئون
تريم
القطن
حورة ووادي العين
السوم
عمد
ساه
رخية
حريضة
القف
حجر الصيعر
زمخ ومنوخ
ثمود
رماه
العبر

المديرية	الإيرادات المحلية	الدعم المركزي الرأسمالي	الحصة من الموارد العامة المشتركة	الحصة من الموارد المشتركة عبر المحافظة	منح رأسمالية من منظمات دولية	إجمالي المنح	جملة الموارد المحلية والمنح	جملة الموارد المشتركة
المجلس المحلي	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
شبام	10,676,514.02	0.00	0.00	9,825,559.23	0.00	9,825,559.23	20,502,073.25	2,755,246.64
سيئون	89,655,247.93	0.00	0.00	48,806,761.35	0.00	48,806,761.35	138,462,009.28	186,427,695.17
تريم	28,453,115.85	0.00	0.00	11,763,078.04	0.00	11,763,078.04	40,216,193.89	11,100,604.26
القطن	17,659,336.25	0.00	0.00	11,167,390.79	0.00	11,167,390.79	28,826,727.04	10,319,151.03
حورة ووادي العين	2,700,387.54	0.00	0.00	9,424,350.02	0.00	9,424,350.02	12,124,737.56	1,195,516.21
السوم	1,346,827.19	0.00	0.00	9,249,571.87	0.00	9,249,571.87	10,596,399.06	216,152.30
عمد	430,350.16	0.00	0.00	9,248,512.24	0.00	9,248,512.24	9,678,862.40	243,893.63
ساه	3,150,312.69	0.00	0.00	9,279,030.04	0.00	9,279,030.04	12,429,342.73	414,187.42
رخية	248,767.35	0.00	0.00	9,251,328.21	0.00	9,251,328.21	9,500,095.56	92,102.85
حريضة	1,915,619.89	0.00	0.00	9,269,054.02	0.00	9,269,054.02	11,184,673.91	355,287.96
القف	13,075.80	0.00	0.00	9,235,265.95	0.00	9,235,265.95	9,248,341.75	22,049.82
حجر الصيعر	11,348.18	0.00	0.00	9,233,127.98	0.00	9,233,127.98	9,244,476.16	17,285.00
زمخ ومنوخ	10,031.00	0.00	0.00	9,233,221.16	0.00	9,233,221.16	9,243,252.16	16,315.00
ثمود	232,609.24	0.00	0.00	9,252,086.04	0.00	9,252,086.04	9,484,695.28	184,352.63
رماه	65,775.77	0.00	0.00	9,242,504.16	0.00	9,242,504.16	9,308,279.93	158,133.62
العبر	120,826,018.70	0.00	0.00	9,272,110.98	0.00	9,272,110.98	130,098,129.68	190,851.15
الإجمالي	**277,395,337.56**	**0.00**	**0.00**	**192,752,952.08**	**0.00**	**192,752,952.08**	**470,148,289.64**	**213,708,824.69**

(جدول يوضح الإيرادات المحلية والمشتركة والمنح لمديريات الوادي والصحراء لعام 2017م)

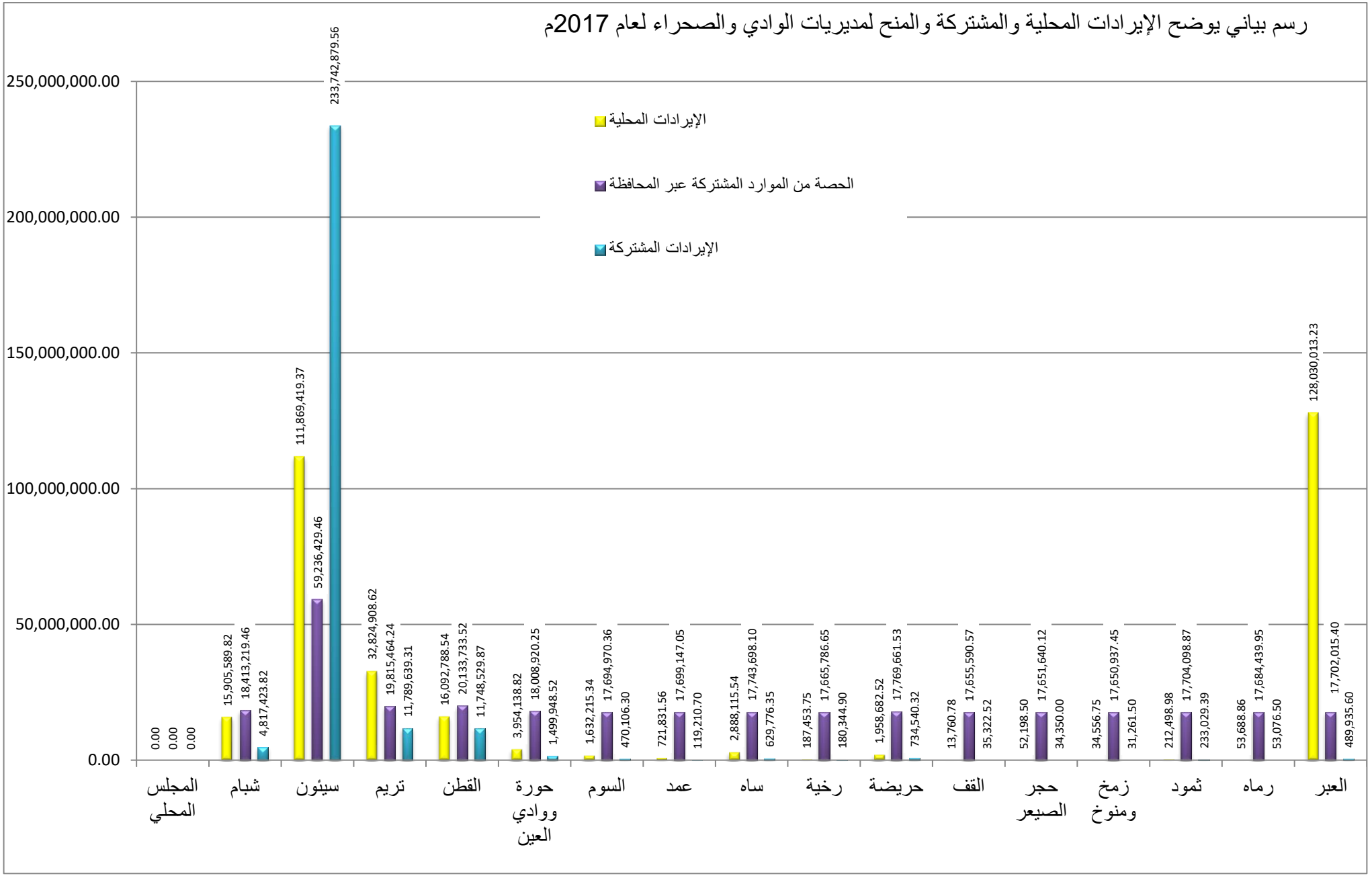
رسم بياني يوضح الإيرادات المحلية والمشتركة والمنح لمديريات الوادي والصحراء لعام 2017م
250,000,000.00
200,000,000.00
150,000,000.00
100,000,000.00
50,000,000.00
0.00
الإيرادات المحلية
الحصة من الموارد المشتركة عبر المحافظة
الإيرادات المشتركة
0.00 0.00 0.00
15,905,589.82 18,413,219.46 4,817,423.82
111,869,419.37 59,236,429.46 233,742,879.56
32,824,908.62 19,815,464.24 11,789,639.31
16,092,788.54 20,133,733.52 11,748,529.87
3,954,138.82 18,008,920.25 1,499,948.52
1,632,215.34 17,694,970.36 470,106.30
721,831.56 17,699,147.05 119,210.70
2,888,115.54 17,743,698.10 629,776.35
187,453.75 17,665,786.65 180,344.90
1,958,682.52 17,769,661.53 734,540.32
13,760.78 17,655,590.57 35,322.52
52,198.50 17,651,640.12 34,350.00
34,556.75 17,650,937.45 31,261.50
212,498.98 17,704,098.87 233,029.39
53,688.86 17,684,439.95 53,076.50
128,030,013.23 17,702,015.40 489,935.60
المجلس المحلي
شبام
سيئون
تريم
القطن
حورة ووادي العين
السوم
عمد
ساه
رخية
حريضة
القف
حجر الصيعر
زمخ ومنوخ
ثمود
رماه
العبر

المديرية	الإيرادات المحلية	الدعم المركزي الرأسمالي	الحصة من الموارد العامة المشتركة	الحصة من الموارد المشتركة عبر المحافظة	منح رأسمالية من منظمات دولية	إجمالي المنح	جملة الموارد المحلية والمنح	جملة الموارد المشتركة
المجلس المحلي	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
شبام	15,905,589.82	0.00	0.00	18,413,219.46	0.00	18,413,219.46	34,318,809.28	4,817,423.82
سيئون	111,869,419.37	0.00	0.00	59,236,429.46	0.00	59,236,429.46	171,105,848.83	233,742,879.56
تريم	32,824,908.62	0.00	0.00	19,815,464.24	0.00	19,815,464.24	52,640,372.86	11,789,639.31
القطن	16,092,788.54	0.00	0.00	20,133,733.52	0.00	20,133,733.52	36,226,522.06	11,748,529.87
حورة ووادي العين	3,954,138.82	0.00	0.00	18,008,920.25	0.00	18,008,920.25	21,963,059.07	1,499,948.52
السوم	1,632,215.34	0.00	0.00	17,694,970.36	0.00	17,694,970.36	19,327,185.70	470,106.30
عمد	721,831.56	0.00	0.00	17,699,147.05	0.00	17,699,147.05	18,420,978.61	119,210.70
ساه	2,888,115.54	0.00	0.00	17,743,698.10	0.00	17,743,698.10	20,631,813.64	629,776.35
رخية	187,453.75	0.00	0.00	17,665,786.65	0.00	17,665,786.65	17,853,240.40	180,344.90
حريضة	1,958,682.52	0.00	0.00	17,769,661.53	0.00	17,769,661.53	19,728,344.05	734,540.32
القف	13,760.78	0.00	0.00	17,655,590.57	0.00	17,655,590.57	17,669,351.35	35,322.52
حجر الصيعر	52,198.50	0.00	0.00	17,651,640.12	0.00	17,651,640.12	17,703,838.62	34,350.00
زمخ ومنوخ	34,556.75	0.00	0.00	17,650,937.45	0.00	17,650,937.45	17,685,494.20	31,261.50
ثمود	212,498.98	0.00	0.00	17,704,098.87	0.00	17,704,098.87	17,916,597.85	233,029.39
رماه	53,688.86	0.00	0.00	17,684,439.95	0.00	17,684,439.95	17,738,128.81	53,076.50
العبر	128,030,013.23	0.00	0.00	17,702,015.40	0.00	17,702,015.40	145,732,028.63	489,935.60
الإجمالي	**316,431,860.98**	**0.00**	**0.00**	**330,229,752.98**	**0.00**	**330,229,752.98**	**646,661,613.96**	**266,609,375.16**

(جدول يوضح الإيرادات المحلية والمشتركة والمنح لمديريات الوادي والصحراء لعام 2018م)

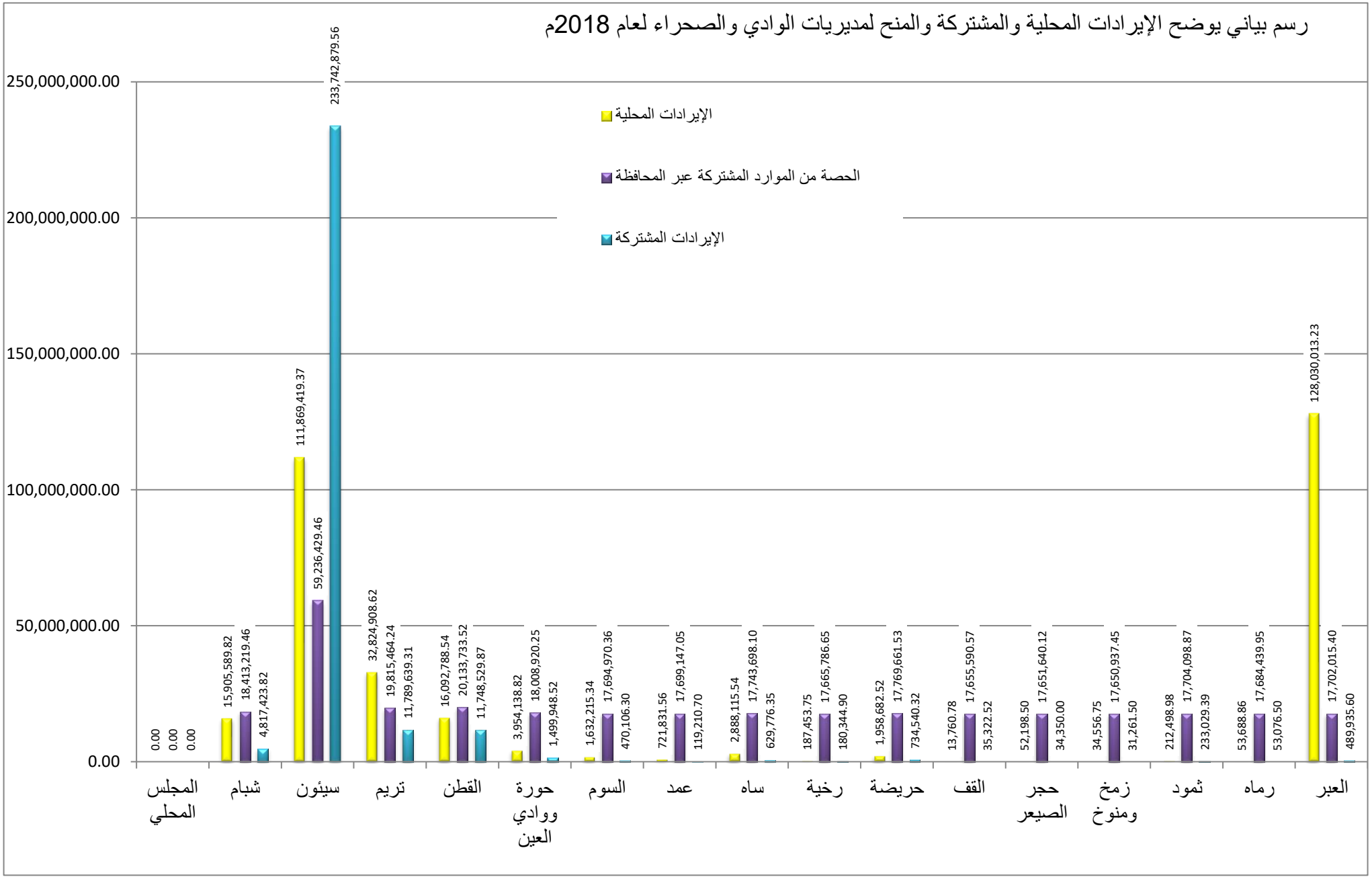
رسم بياني يوضح الإيرادات المحلية والمشتركة والمنح لمديريات الوادي والصحراء لعام 2018م
250,000,000.00
200,000,000.00
150,000,000.00
100,000,000.00
50,000,000.00
0.00
الإيرادات المحلية
الحصة من الموارد المشتركة عبر المحافظة
الإيرادات المشتركة
0.00 0.00 0.00
15,905,589.82 18,413,219.46 4,817,423.82
111,869,419.37 59,236,429.46 233,742,879.56
32,824,908.62 19,815,464.24 11,789,639.31
16,092,788.54 20,133,733.52 11,748,529.87
3,954,138.82 18,008,920.25 1,499,948.52
1,632,215.34 17,694,970.36 470,106.30
721,831.56 17,699,147.05 119,210.70
2,888,115.54 17,743,698.10 629,776.35
187,453.75 17,665,786.65 180,344.90
1,958,682.52 17,769,661.53 734,540.32
13,760.78 17,655,590.57 35,322.52
52,198.50 17,651,640.12 34,350.00
34,556.75 17,650,937.45 31,261.50
212,498.98 17,704,098.87 233,029.39
53,688.86 17,684,439.95 53,076.50
128,030,013.23 17,702,015.40 489,935.60
المجلس المحلي
شبام
سيئون
تريم
القطن
حورة ووادي العين
السوم
عمد
ساه
رخية
حريضة
القف
حجر الصيعر
زمخ ومنوخ
ثمود
رماه
العبر